



المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية - مسارات
The Palestinian Center For Policy Research and Strategic Studies - MASARAT

السياسات الصهيونية لمحاربة حركة المقاطعة وطرق تفكيكها

معاذ مصالح

2018

السياسات الصهيونية لمحاربة حركة المقاطعة وطرق تفكيكها

معاذ مصلح

الطبعة الأولى: شباط/فبراير 2018

جميع الحقوق محفوظة

ISBN: 978-9950-400-13-9



المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية (مسارات)

المقر الرئيسي: مقابل بلدية البيرة، عمارة كراكرة، ط2

هاتف: +970 2 297 3816

مكتب غزة: الميناء، مقابل فندق غزة الدولي، عمارة أبو العوف، الطابق الأرضي

هاتف: +970 8 288 0020

بريد إلكتروني: info@masarat.ps

الصفحة الإلكترونية: www.masarat.ps

مركز مسارات Masarat Center 

تصميم وطباعة: مطبعة ثرد دايمشن 02-2413903/4

ما يرد في هذا الإصدار من آراء ومواقف يعبر عن وجهة نظر المؤلف، ولا يعكس بالضرورة موقف مركز مسارات

«إلى مَنْ يَنْتَظِرُ خَلْفَ الْحُدُودِ .. إلى مَنْ يَعْمَلُ لِكَسْرِهَا
لم يَبْقَ مِثْلَمَا مَضَى ...».

المحتويات

9.....	توطئة
13.....	مقدمة
13.....	موجز لتاريخ المقاطعة الفلسطينية
16.....	حركات المقاطعة في التاريخ
18.....	هيكلية السياسات الإسرائيلية لمواجهة حركات المقاطعة
22.....	تعريف مصطلحات
25.....	الفصل الأول: حركات المقاطعة الفلسطينية إستراتيجياتها وسياقاتها وأفاقها
27.....	تاريخ حملات المقاطعة الفلسطينية
35.....	حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها (BDS)
38.....	اللغة في خطاب حركة المقاطعة
40.....	آسيا وأفريقيا: القارتان المنسيتان
41.....	الفصل الثاني: سياسات الكيان الصهيوني في مواجهة حركة المقاطعة
43.....	حملة «وسم إسرائيل»: العلاقات العامة وصناعة الصورة
52.....	إستراتيجيات الهجوم المباشر
59.....	مجموعات الضغط الصهيونية في دول الاتحاد الأوروبي وأميركا الشمالية
63.....	التغلغل الصهيوني في أفريقيا وأميركا اللاتينية
67.....	الفصل الثالث: مقارنة بين حركة المقاطعة الفلسطينية وحركة المقاطعة الجنوب أفريقية
69.....	السياق الزمني والتاريخي لحركة المقاطعة
72.....	التفاعل الدولي (الشعبي والمؤسساتي) مع نداء المقاطعة
74.....	دور حركات المقاطعة في تحقيق الأهداف الوطنية والقومية
81.....	الخاتمة
85.....	مرفقات
87.....	المراجع

شكر

لا بد لي من أن أبدأ أولاً بشكر من كان له الفضل في إنجاز هذا البحث المتواضع، وأول عرفانٍ لصديقي رازي النابلسي، الذي منحني هذه الفرصة لأضع بعضاً من فكري على الورق، فهي منصّة لا يصعبها كثُر. ولا أنسى كل من عمل على إخراج هذا العمل، وبخاصة من أكرمتني بملاحظاتها القيّمة في أول مراحل التحرير.

وكما للمعلّم فضلٌ على الطالب، فإن للطالب فضلاً على معلمه. وكما أُعطي، فإنّي أخذ من طلابي وأعرف من نبوغهم. ولأني أؤمن بأنّ التعليم هو عمليةٌ تشاركيةٌ بين الطالب والمعلم، فإنّ أكثر ما أملك من رأسمالٍ فكريٍّ هو نتاج نقاشاتي المتكررة مع طلابي. وأخصّ بالشكر من كانت طالبتي بانا أبو الزُلف، التي كان لي الشرف والفائدة أن أكون أحد مرشديها أثناء كتابتها رسالة التخرّج. ورسالتها التي تطرّقت إلى سياسات الغسيل الأخضر التي يمارسها الكيان وممارساته البيئية الاستعمارية، كان لها أثر كبير في زيادة اطلاعي في هذا المجال، ونقاشاتي المتعددة معها صقلت نظرتي لكثير من جوانب تلك القضية.

وأجمل عرفاني أخيراً بشكر من تنتظر هنالك خلف الحدود، من تبقى شاخصةً نحو وطنها على أمل العودة. إلى صديقتي التي بدأت بحثي هذا بالتفكير معها سويّاً بصوتٍ مرتفعٍ في مطبخ بيتها في الشتات القريب. وأفضل من تصادق في هذه الحياة من تستطيع أن تفكّر معه سويّاً. إلى أسيل النّبالي، شكراً ...

توطئة

يصدر المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية (مسارات)، هذا الكتاب، ضمن برنامج دراسة المشروع الصهيوني، الذي أطلقه المركز لفهم المشروع الصهيوني، وطبيعة الدولة والمجتمع الإسرائيليين، وضرورة تطورها بصورة نقدية. ويهدف البرنامج، إلى تحقيق فهم معمق لطبيعة وأهداف وديناميات سيطرة النظام الصهيوني الاستعماري الاستيطاني، وفهم التناقضات داخل المشروع على طريق امتلاك رؤية وطنية للمشروع التحرري الفلسطيني.

يعد برنامج دراسة المشروع الصهيوني الذي يشرف عليه فريق بحثي متخصص، مكماً لبرامج «مسارات» كمركز أبحاث سياسات ودراسات إستراتيجية، إذ لا ينفصل عن البرامج الأخرى في المركز، كبرنامج الدراسات الفلسطينية، وبرنامج الدراسات العربية والدولية، بل مكمل لها من حيث جوهره السياسي. وستشمل كافة الإصدارات بدائل سياسات فلسطينية لمواجهة السياسات الإسرائيلية ومنظومات السيطرة الاستعمارية بهدف تفكيكها وإحباطها.

وبالإضافة إلى هدفه العام، يسعى البرنامج أيضاً إلى توظيف طاقات الكفاءات الفلسطينية في الوطن والشباب للمساهمة في بناء رواية فلسطينية موحدة حول نشوء وتطور النظام الصهيوني الاستعماري الاستيطاني على أرض فلسطين، وتحديد سياسات مواجهة وتفكيك المشروع الصهيوني عبر تحويله إلى مشروع خاسر بالتركيز على نقاط ضعفه، والتناقضات في داخله، واستعادة إطار الصراع التحرري ضد النظام الاستعماري الاستيطاني، وتنمية وتطوير مهارات التفكير الإستراتيجي لدى الباحثين الشباب، ومنحهم الآليات اللازمة لفهم المشروع الصهيوني، والمجتمع الإسرائيلي عامة.

مركز مسارات

مُلخَص

تأسست حركة مقاطعة فلسطينية في العام 2005 في محاولة لخلق حراكٍ نضاليٍّ جديدٍ في سبيل الوصول للحقوق الفلسطينية. وقد تمكّنت حركة المقاطعة من توجيه ضرباتٍ موجعةٍ لصورة الكيان، إضافةً إلى الضربات في المجال الاقتصادي والأكاديمي والثقافي، ومجال العلاقات العامة. وسيبدأ البحث في الفصل الأول بتفصيل حملات المقاطعة في تاريخ النضال الفلسطيني ضد الصهيونية، مع وضعها في سياقها الزمني - السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

في الجزء الثاني من الفصل الأول، سيصل الباحث إلى حركة المقاطعة الفلسطينية المعاصرة، وسيقوم البحث بمحاولة فهم إستراتيجياتها ووضع إنجازاتها وتحدياتها في سياق واقعي. وسيطرح الفصل بعض نقاط ضعف حركة المقاطعة من الناحية العملية والإستراتيجية والخطابية.

وبسبب الزخم العالمي الذي حصل عليه هذا الحراك السلمي، تداعت المؤسسات الصهيونية في الكيان وخارجهِ إلى بلورة إستراتيجياتٍ لمواجهة حركة المقاطعة الناشئة. ففي الفصل الثاني، سيُتجه البحث إلى تفصيل السياسات الصهيونية لمحاربة حركة المقاطعة في محاولة لفهمها، وتحديد كوامن قوتها وضعفها ضمن السياق السياسي الحالي. وسيقسّم الفصل السياسات الصهيونية إلى ثلاثة أصعدة، حيث تنوعت الإستراتيجيات الصهيونية ما بين حملات إعادة وسم للكيان، وحملات هجوم مباشرٍ على نشطاء المقاطعة واستغلال مجموعات الضغط الصهيونية، لتجريم المشاركة في المقاطعة والدعوة إليها. وبعد أن بدأ الكيان باتخاذ مواقفٍ دفاعيةٍ، اتّجه إلى الموقع الهجومي. ويهدف البحث إلى تفصيل وتحليل إستراتيجيات الكيان في مجابهة حركة المقاطعة كهدف رئيسي. وسيتطرق الفصل في نهايته إلى عمل آلة الدعاية الصهيونية في قارتي أفريقيا وأميركا اللاتينية.

ويقترح البحث في الفصل الثالث سُبلاً لتطوير حركة المقاطعة لتتمكن من تفكيك الإستراتيجيات الصهيونية، والوصول إلى أهدافها المعلنة، وربما ضرورة إعادة صياغة تلك الأهداف كجزء من المراجعة الإستراتيجية لمستقبل حركة المقاطعة وسياقه النضالي. وسيبدأ الفصل بوضع حركة المقاطعة

الفلسطينية في إطار المقارنة مع نظيرتها الجنوب أفريقية. وعلى الرغم من أن الباحث لا يعتقد أنه من الفائدة مقارنة طبيعة النضال الجنوب أفريقي بذلك الفلسطيني، لأسباب ذكر بعضها في الفصل الثالث، ولكنه يرى جواز مقارنة الوسائل بعد فهم السياقات المتفاعلة معها. وبما أن حركة المقاطعة أعلنت استلهاها من حركة المقاطعة الجنوب أفريقية، لذلك ستقوم هذه الدراسة بمحاولة فهم نقاط القوة ونقاط الضعف لحركة مقاطعة نظام الفصل العنصري. وفي الجزء الثاني من الفصل الثالث، سيقوم الباحث بمحاولة وضع حراك المقاطعة ضمن سياق النضال الفلسطيني، ومحاولة استشراف نقاط ضعفها وقوتها من خلال:

- مقارنتها مع استنتاجات عملية ونظرية عن مدى نجاعة حركة المقاطعة الجنوب أفريقية.
- فهم حركة المقاطعة ضمن سياق النضال الفلسطيني والوضع السياسي والإستراتيجي المتغيّر في المنطقة والعالم.
- قياس نجاعة حركة المقاطعة مستنبطاً من نظريات في العلوم السياسية والحركات الاجتماعية.

وستجمل الدراسة باقتراحات عدة تبدأ بوضع الحركة ضمن سياق النضال الفلسطيني، وإيجاد الإطار العملي الجامع، لتتعلق نحو خلق تحالفات إستراتيجية جديدة، وتطوير القديمة لتتلاءم مع التغيرات السياسية الحالية، إضافةً إلى تطوير لغة الخطاب وإعطائها أهمية أكبر لدورها في إنجاح حشد الطاقات خلف حركة تحريرية شاملة.

مقدمة

موجز لتاريخ المقاطعة الفلسطينية

يعود تاريخ المقاطعة الحديث في المدن والقرى الفلسطينية إلى عشرينيات القرن المنصرم، حيث قامت الحركات الوطنية والثورية إبان الاحتلال البريطاني بحثاً الفلسطينيين على مقاطعة البضائع الصهيونية التي ما لبثت أن تغلغت في أسواقهم. وكان لتكثيف حركات الاستيطان الصهيوني في فلسطين، دور كبير في زيادة حنق السكان الأصليين، فما فتئت البضائع الصهيونية تنافس نظيراتها الفلسطينية من حيث الجودة والسعر، حيث امتازت المؤسسات الصناعية الصهيونية باستخدام أساليب وآلات حديثة ومنتورة جلبوها معهم من أوروبا، خفّضت من تكلفة الإنتاج إلى حد كبير (أبو النمل، 2004: 99).

انعكس ذلك، أيضاً، على المنتوجات الزراعية، وعلى رأسها البرتقال اليافاوي (الزاملي، 2016: 186)، الذي كان يمثل أحد أهم الصادرات الزراعية الفلسطينية إلى الدول الأوروبية. ومع توسّع مصادرة سلطات الاحتلال البريطاني أراضي الفلاحين الفلسطينيين (العودة، 2007: 84-85)، ومنح الصندوق القومي اليهودي الأراضي الزراعية في فلسطين (نجم، 2007: 84) لصالح الحركة الاستيطانية تنفيذاً لما جاء في البند السادس لسك الانتداب (العارف، 2007: 589)، توغّلت السيطرة الصهيونية في القطاع الزراعي وصادراته، فبدأ المواطن بالإحساس بالاضائقة الاقتصادية (Pappé, 2006, p. 97). وعلى الرغم من أن الاستيطان الصهيوني بدأ في فلسطين في سبعينيات القرن التاسع عشر بتسهيلات من الدولة العثمانية (نصيرات، 2014: 41، 44)، فإن قدوم الاحتلال البريطاني شهد تكثيفاً للهجرة الاستيطانية الصهيونية ومأسسة المشروع الصهيوني بالسيطرة على القطاعات الحيوية في فلسطين.

فكانت مشاريع التنمية الاقتصادية تهدف، بشكل أساسي، إلى تمكين المستوطنات الصهيونية الناشئة والنهوض بها (Pappé, 2006, p. 94).

كانت أول محاولة جلية للحركة الوطنية الفلسطينية لاستخدام المقاطعة سلاحاً ضد القوة المستعمرة في سنة 1922، عندما قاطع الفلسطينيون انتخابات المجلس التشريعي (الكيالي، 1990: 167) التي نظمتها الاحتلال البريطاني بغية تمكين المستعمرين الصهاينة من المؤسسات العامة. تبع ذلك حملة لمقاطعة مشروع توليد الكهرباء الذي عهدت به سلطات الاحتلال البريطاني إلى الحركة الصهيونية.

وبقيت حملات المقاطعة المختلفة، آنذاك، قاصرة لعدم نضوج الأحزاب والأطر السياسية الفلسطينية، وفقدانها لإستراتيجية شاملة وواضحة لمواجهة المد الصهيوني. ولكن، ساعدت بداية نشأة وتطور الصحافة الفلسطينية، بدايات العشرينيات من القرن المنصرم، على النهوض بالعمل السياسي وزيادة الوعي الشعبي، وصولاً إلى العام 1936 الذي شهد ذروة الوعي الشعبي والتطور الحزبي في فلسطين، فأُعلن العصيان المدني، ودخل الفلسطينيون في حملة مقاطعة لكل أوجه الحياة التي سيطرت عليها سلطات الاحتلال البريطاني، حتى تدخلت الحكومات والوجهاء العرب بطلب من المندوب السامي البريطاني، وأقنعت القيادات الفلسطينية بإيقاف الإضراب، واللجوء إلى التفاوض مع سلطات الاحتلال، ما مكّن القوات البريطانية من تحقيق انتصاراتها على الثورة المسلحة الفلسطينية، التي فقدت المساندة الشعبية الفعلية، فما لبثت أن انتهت الثورة العام 1939، بعد أن دقت الحرب العالمية الثانية أبوابها (المصدر السابق، ص 260-304).

ومع اقتراب رحيل قوات الاحتلال البريطاني عن فلسطين، أتمت المليشيات الصهيونية من استعداداتها للسيطرة الكاملة على فلسطين. فكان للصهاينة السيطرة الاقتصادية على فلسطين من خلال المصانع الحديثة، وميناء تل أبيب الذي أنشئ لمد جسور علاقات اقتصادية مع دول أوروبا والعالم مستقلة عن الاقتصاد الفلسطيني ومكوناته. وحصلت المليشيات الصهيونية على تدريب وتسليح عالٍ، إضافة إلى تمرس أفرادها من خلال المشاركة بالوحدات اليهودية التي حاربت في الحربين العالميتين إلى جانب الجيش البريطاني.

وبعد تأسيس جامعة الدول العربية، وعقب انتهاء الحرب العالمية العام 1945، أعلنت الدول العربية عن حملة مقاطعة للمنتجات الصهيونية، ولكن تلك الحملة أتت متأخرة، ففي أواخر العام 1947، بدأت الحركة الصهيونية بشن حربها للسيطرة على القرى والمدن الفلسطينية، فقامت بارتكاب المجازر، وتهجير أكثر من نصف الفلسطينيين حتى قبل انسحاب القوات البريطانية. وكانت الدول العربية قد ربطت تدخلها الرسمي في فلسطين بالانسحاب البريطاني في 15 أيار 1948، حين أعلنت المليشيات الصهيونية قيام دولة «إسرائيل»، فجاء التدخل العربي متأخراً مجدداً (الخالدي،

1998: 27). وبعد استكمال سيطرة المليشيات الصهيونية على ما يقارب الـ 78% من الأراضي الفلسطينية، منتصف العام 1949، انتظرت الجامعة العربية حتى الخمسينيات لإنشاء مكاتب مقاطعة الكيان بشكل رسمي. وكانت لبنان من أولى الدول التي سنت قانوناً للمقاطعة في العام 1955 (قانون مقاطعة إسرائيل، 1955). وتبعتها الدول العربية الأخرى بنصوص قانونية مشابهة. فشهدت تلك السنوات تحول المقاطعة من سلاح محلي إلى سلاح إقليمي يسعى إلى التضيق على الكيان الصهيوني، ومعاقبة الشركات العالمية الداعمة لها.

واستمرت الحكومات العربية بفرض المقاطعة على دولة العدو حتى ثمانينيات القرن الماضي، حيث قام الرئيس المصري أنور السادات بتوقيع اتفاقية كامب ديفيد، التي آذنت بتخلي مصر عن القضية الفلسطينية، فتم إلغاء بنود المقاطعة من القانون المصري العام 1980 (Gilat, 1992, p. 75). وتباعاً، بدأت الدول العربية بإلغاء مقاطعة الكيان الصهيوني بعد تطبيع منظمة التحرير الفلسطينية للعلاقات مع دولة العدو على إثر توقيع اتفاقية أوسلو العام 1993. وشهدت انتفاضة 1987 حملات مقاطعة شعبية في فلسطين كان لها الأثر الكبير في إلحاق الضرر بمنظومة السيطرة الإسرائيلية، إلى أن خُفَّت بريق الانتفاضة، ودخلت القضية الفلسطينية في حالٍ جديدة اتسمت بالتطبيع الاقتصادي والسياسي والأمني مع الكيان الصهيوني.

وأدت حالة التطبيع الناشئة إلى هدم أسس المقاطعة في فلسطين والدول العربية في تسعينيات القرن المنصرم، وبدأ الكيان الصهيوني بجهود لتبييض صورته في العالم، وبين الشعوب العربية، من خلال البرامج والنشاطات التطبيعية التي زادت واتسعت، بدعم رسمي فلسطيني أحياناً، على الرغم من المجازر المتكررة في التسعينيات، وذلك إلى أن اشتعلت شرارة انتفاضة الأقصى العام 2000، وبدأت آلة الحرب الصهيونية بتدمير منهجيٍّ للقرى والمدن الفلسطينية، وارتكاب المجزرة تلو الأخرى، إلى أن وصلت ذروتها العام 2002 في مجزرة مخيم جنين. فبدأت تنشط حركات المقاطعة من جديد، وهذه المرة في الدول الأوروبية وأميركا الشمالية.

وكانت بداية حملات المقاطعة المنظمة في الجامعات البريطانية التي أصدرت بياناً تدعو فيه إلى مقاطعة الكيان الصهيوني أكاديمياً العام 2003. وتبع ذلك إعلان بيان المقاطعة الأكاديمية والثقافية العام 2004، ومن ثم أطلقت المؤسسات الأهلية الفلسطينية العام 2005 نداء المقاطعة، بما سمي «حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها - (BDS)» التي كانت بإلهام من حركة المقاطعة الجنوب أفريقية (Barghouti, 2011).

حركات المقاطعة في التاريخ

مصطلح «مقاطعة» متسع الأفق، وقد يشمل الكثير من الحملات الاجتماعية والسياسية، بما يشمل الإضرابات المختلفة. فالمقاطعة لغوياً هي «الامتناعُ عنُ معاملةِ الآخرينِ اقتصادياً أو اجتماعياً وُقُقُ نظامِ جَماعِيٍّ مَرسومٍ»¹. وفي الموسوعة العربية، فإنَّ المقاطعة الاقتصادية هي «رَفُضُ التَعامُلِ معُ شخصٍ أو منظمَةٍ أو دولةٍ» (الموسوعة العربية العالمية، 1999: 561). إذًا، يمكننا أن نعرِّفَ «المقاطعة الفلسطينية» بفعل الامتناع عن معاملة المستعمر اقتصادياً أو اجتماعياً أو أكاديمياً أو ثقافياً أو سياسياً وفق نظامٍ جماعيٍّ متفقٍ عليه فلسطينياً².

ولو عدنا إلى الأوراق التاريخية لوجدنا حملات مقاطعة عدة، وقد يكون من أشهرها عربياً، حملة مقاطعة قبيلة قريش في مكة لبني هاشم - وهم أحد بطون قريش - حيث بدأ نبيُّ الله محمَّدُ بنشر دعوته علناً، وقد قام النجاشي ملك الحبشة بحماية أتباع النبي، ما أثار مخاوف القيادات التقليدية لقبيلة قريش من فقدان مكانتهم السياسية والاقتصادية في المدينة. فعَلَّقت على جدران الكعبة صحيفةٌ تدعو سائر القبائل إلى مقاطعة بني هاشم اقتصادياً واجتماعياً لدفعهم إلى رفع الحماية القبلية عن النبي محمد، واستمرت تلك المقاطعة ثلاث سنوات، وانتهت دون تحقيق أهدافها (ابن كثير، 1966: 98).

وعلى الرغم من أن المقاطعة السياسية والاقتصادية استخدمت مراراً عبر التاريخ كمقاطعة تجار فيلادلفيا للإمبراطورية البريطانية العام 1769، ومقاطعة مواطني مدينة ميلان للإمبراطورية النمساوية العام 1848، فإنَّ كلمة «بويكُتْ» - (Boycott) المرادفة لكلمة مقاطعة، لم تدخل معجم اللغة الإنجليزية إلا أواخر القرن التاسع عشر. ويعود أصل الكلمة إلى حرب الأرض في إيرلندا. ولم تكن تلك الحرب تقليديَّةً بمفهومها الدموي، ولكنها كانت ثورة فلاحية إيرلندا ضد الإقطاعيين، ففي العام 1880، تكبد الموسم الزراعي في مقاطعة ميو خسائرَ فادحةً، ما حدا بالفلاحين -الذين كانوا يستأجرون الأرض التي يزرعونها من الإقطاعيين- إلى إرسال طلبٍ إلى النبيل إيرني بتخفيض الإيجار بنسبة الرُّبُع، ولكنه رفض الطلب، وأصدر أمراً لوكيل أراضيه النقيب تشارلز بويكُتْ بطرد الفلاحين من أراضيهم. وعلى إثر ذلك، قررت رابطة الأرض الوطنية الإيرلندية، شن حملة مقاطعة اجتماعية واقتصادية ضد النقيب بويكُتْ، وشملت المقاطعة كل جوانب الحياة، فقد رفض ساعي البريد مثلاً إيصال الرسائل إلى النقيب. واضطر بويكُتْ إلى استجلاب فلاحين من المقاطعات الإنجليزية للعمل في أراضيه إيرني تحت حماية الجنود الإنجليز. فوصلت كلفة حصد المحصول إلى حوالي عشرين

1 المنجد في اللغة العربية المعاصرة. (2001). طبعة ثانية. بيروت: دار المشرق، ص 1170.

2 النظام الجماعي المرسوم في حالة حركة المقاطعة (BDS) هو نداء المقاطعة، وفي حال حملات المقاطعة الفلسطينية عبر التاريخ، سنعتمد المراسيم المختلفة التي دعت إلى المقاطعة أو وجهتها في حينه.

ضعف قيمته. ولم يلبث النقيب بويكُت أن رحل عن المقاطعة مع عائلته، وكان لتلك الحملة أثر كبير على تفكيك النظام الإقطاعي في إيرلندا، وإعادة توزيع الأراضي على الفلاحين. فأصبحت الصحافة العالمية تستخدم مصطلح «Boycott» لوصف حملات المقاطعة الطوعية الجماعية ذات الأهداف السياسية أو الاجتماعية (O'Dowd, 2016).

وربما تكون أشهر تلك الحملات في العصر الحديث هي حملة مقاطعة نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا. وقد انطلق نداء المقاطعة العام 1959 من لندن، حيث اجتمع ناشطون أفارقة وأوروبيون وطالبوا دول العالم بمقاطعة دولة البيض في جنوب أفريقيا اقتصادياً وأكاديمياً وسياسياً ورياضياً ("AAM Archives Committee", n.d). وقد سيطرت الأقلية الأوروبية في جنوب أفريقيا لسنوات قبل انتخابات 1948 حين وصل الحزب القومي إلى الحكم، وأعلن رسمياً عن تطبيق حكم الفصل العنصري، الذي سمي الأبارتهايد وهي كلمة أفريكانية -لغة جنوب أفريقية- تعني الفصل. وعلى الرغم من كثرة الأمثلة على أنظمة وكيانات أقرت قوانين عنصرية ضد السكان الأصليين كحالة الكيان الصهيوني في فلسطين، مثلاً، فإن إعلان الحزب القومي الرسمي عند فوزهم بانتخابات 1948 بأنهم سيقومون بتطبيق نظام فصلٍ عنصريٍّ وتسميتها بمسماها، كان له أثر بلفت النظر للممارسات العنصرية في ذلك البلد (Clark & Worger, 2016, p. 3).

انطلقت حملة مقاطعة نظام جنوب أفريقيا كمؤسسة بريطانية سميت أولاً بحركة المقاطعة، ومن ثم تم تغيير اسمها لحركة مناهضة الفصل العنصري عقب مجزرة شارب فيل العام 1960، التي قتل فيها 69 متظاهراً من السود، والذين توجهوا إلى مقر الشرطة للاحتجاج على قوانين عنصرية جديدة، وفي ذلك العام أسس المؤتمر الأفريقي جناحه المسلح «رمح الأمة»، للمشاركة في كفاح شعوب جنوب أفريقيا الأصليين، وكان من ضمن مؤسسي هذا الفصيل نيلسون مانديلا، الذي كان يؤمن بأن الأدوات غير العنيفة لن تستطيع وحدها تحقيق الحرية.¹

بدأت حركة مقاطعة جنوب أفريقيا كحركة مقاطعة اقتصادية، دعت إليها أيضاً الأمم المتحدة في قرار الجمعية العامة رقم 1761 العام 1962، وفي قراراتها اللاحقة. وتطورت الحركة إلى مقاطعة سياسية، حيث ما لبثت جنوب أفريقيا أن طردت من اتحاد دول الكومنولث العام 1961، ومن ثم تطورت إلى دعوات لمقاطعة عسكرية. واستمر الأفريقيون بالتجنيد لحركة المقاطعة، التي سارت بجانب كفاحهم المسلح حتى انتهاء نظام الفصل العنصري العام 1994.

وعلى الرغم من اتساع رقعة المقاطعة، فإنها لم تكن كافية لإسقاط نظام الفصل العنصري، فاشتد الكفاح المسلح، وبخاصة في سنوات الثمانينيات. ولم تبدأ الدول العظمى بمقاطعة النظام في جنوب

1 .Manifesto of Umkhonto we Sizwe, <http://www.anc.org.za/content/manifesto-umkhonto-we-sizwe>

أفريقيا رسمياً إلا مع دخول العقدين الأخيرين من القرن المنصرم، حيث شهدت تحولاً عالمياً ناحية رفض العنصرية، وبخاصة تلك الموجهة ضد المواطنين من أصول أفريقية، ففي الولايات المتحدة الأمريكية لم تعد الممارسات العنصرية أو حتى البرامج الفكاهية العنصرية مقبولة مجتمعياً، وانعكس ذلك على الحالة الجنوب أفريقية، حيث تمت الدعوة إلى انتخابات العام 1994، وقد فاز فيها المؤتمر الوطني الأفريقي، مؤذنةً بانتهاء نظام الفصل العنصري رسمياً في تلك الدولة. وسبق سقوط النظام في جنوب أفريقيا تغيرات سياسية واقتصادية جذرية على مستوى العالم، كسقوط جدار برلين، وانتهاء الحرب الباردة، بتفكك المعسكر الشيوعي والاتحاد السوفياتي.

وبعد أحد عشر عاماً على إعلان انتصار الحركة النضالية في جنوب أفريقيا، أطلقت مؤسسات المجتمع المدني في فلسطين نداء المقاطعة، مستلهمةً من حركة المقاطعة الجنوب أفريقية، وعلى الرغم من بعض أوجه الشبه، حتم السياق السياسي والاقتصادي المختلف على الحركة، مجابهة تحديات كبيرة على الرغم من النجاحات التي حققتها على مدى السنوات، فالمواقف الرسمية العالمية (ومن ضمنها العربية) هي مناهضة للمقاطعة، بل وبدأت بعض الدول تنشط بإصدار قوانين وسياسات لمعاقبة كل من يشارك فيها.

هيكلية السياسات الإسرائيلية لمواجهة حركات المقاطعة

على الرغم من أن الكيان الصهيوني بدأ منذ تأسيسه في مواجهة المقاطعة العربية ضمن حملة علاقات عامة في دول العالم، فإن الحاجة إلى حملات أكثر تنظيماً بالنسبة للكيان، باتت ملحة ضمن السياق السياسي والإعلامي في السنوات الأخيرة. فمع انطلاق نداء المقاطعة الفلسطينية، انطلقت حملة «وسم إسرائيل» (Brand Israel) (White, 2010) التي تهدف إلى صناعة صورة للكيان الصهيوني بعيداً عن سياق الصراع أو السياق الديني. وتقوم تلك الحملة، بالأساس، على إظهار مجتمع الكيان كمجتمع متطور ومنفتح لمد جسور بينه وبين شعوب العالم، متجاوزاً النقاش السياسي أو العقائدي (الأيديولوجي) الديني. فعلى سبيل المثال، نشاهد الترويج المستمر لمجنّدات الجيش الصهيوني بالتركيز على مقوماتهن الجسدية والجمالية، لتنعكس تأييداً للجيش الصهيوني (Reilly, 2012).

وليست تلك الحملات عبثية، بل إنها منظمة وممولة بشكل كبير، وليس ظهور المجنّدة السابقة في الجيش الصهيوني غال غادوت في أدوار بطولية (بغض النظر عن البطولة) في هوليوود هو محض صدفة، بل هي تحتل دور أساسياً ضمن حركة «وسم إسرائيل» التي تقوم عليها مؤسسة العلاقات العامة والترويج الصهيونية والتي تدعى عبرياً «هسباراه».

وتضمنت تلك الحملات، أيضاً، تصوير الكيان بأنه دولةٌ منفتحة تقبل بالمثلين جنسياً، وأصحاب الميول والهويات الجنسية المختلفة، فترى بالكثير من حملاتها الترويجية ملصقاتٍ وأفلاماً تروّج لمدينة تل أبيب بأنها «جنة المثلين» (Park, 2014). ويطلق على تلك الممارسات بالغسيل الوردي (Pinkwashing).

ويأتي في الإطار ذاته، ما يسمى بالغسيل الأخضر (Greenwashing)، الذي يحاول الترويج للكيان بأنه صديقٌ للبيئة. ومصطلح الغسيل الأخضر استُخدم أساساً لوصف ممارسات الشركات الكبرى في العالم، التي تتسبب بتلويث البيئة في صيرورة صناعتها لأرباحها، ولكنها تقوم بحملاتٍ للتمويه على تلك الممارسات من خلال تقديم منتجها بعلبة قابلة لإعادة التدوير مثلاً، أو الترويج لبيئة عملٍ تقلل من استخدام الطاقة، في حين أن حجم التلوث والضرر البيئي الذي تسببه في صيرورة إنتاجها، هو أكبر بكثير وأكثر فداحة¹.

ويقوم الكيان بالمثل، حيث إن معظم ممارساته الاستيطانية تؤدي إلى أضرارٍ بيئية كبيرة، والأمثلة عليها كثيرة، في جميع الأراضي الفلسطينية من الجليل حتى النقب، ويטال الضرر كل دول الجوار، من خلال تغيير مسارات الثروة المائية، وسرقتها بأدوات تؤدي إلى أضرار فادحة بالبيئة (Pontin, De Lucia & Rus, 2015).

وتتوسع ممارسة الغسيل الأخضر في الكيان إلى استحداث محمياتٍ طبيعية هدفها الأساسي السيطرة على الأراضي الفلسطينية الخاصة، إضافة إلى زراعة آلاف الدوّمات بالأشجار، بدعمٍ من مؤسساتٍ ودولٍ كبرى ترى في ممارسة التشجير ممارسةً خضراء صديقة للبيئة، دون التطرق إلى أهدافها الاستيطانية؛ كإخفاء معالم القرى الفلسطينية المهجّرة، ومحاولة تغيير المشهد البيئي في فلسطين إلى مشهدٍ بيئيٍّ أوروبي²، ضمن محاولات طمس هوية الأرض، وخلق هوية أوروبية جديدة تتماشى مع الهوية الصهيونية الأشكنازية. وتطال سردية حملة «وسم إسرائيل» الكثير من المجالات، أيضاً، ضمن حملات تدعى بالغسيل الأبيض (Whitewashing)، التي تهدف إلى تجميل صورة الاحتلال، ومنح جرائمه الغطاء الكامل. وقد نشطت المؤسسات الصهيونية في هذا المجال، وبخاصة بعد الحرب على غزة العام 2008-2009، حين اقترفت القوات الصهيونية جرائم حرب نتج عنها ارتفاع في وتيرة نقد ممارسات الكيان، وتجريمها، من خلال العديد من التقارير المؤسسية والأممية (Finkelstein, 2010, p. 53).

ولا تقتصر مواجهة الكيان لحملة المقاطعة على حملات علاقات عامة موازية، بل هي تمتد لتشمل

1 /About Greenwashing: <http://greenwashingindex.com/about-greenwashing>

2 من خلال زراعة أشجار الصنوبر، بالأساس، التي تمتص الكثير من الماء، فتؤثر سلباً على نمو النباتات والأشجار المحلية.

حملات الهجوم المباشرة، فتقوم بإصدار قرارات وقوانين مناهضة للحركة، وكل من يشارك فيها؛ كقانون الجمعيات الأهلية العام 2011 (عدالة، 2011)، تهدف إلى تجفيف مصادر تمويل المؤسسات غير الحكومية التي تنتقد الكيان، أو تشارك في الدعوة إلى مقاطعته. وتنشط في ساحة الهجوم المباشر مؤسسات تدعي أنها مؤسسات أهلية غير ربحية، ولكنها تجد دعماً رسمياً كبيراً يجعل من عملها ذا تأثير أكبر، فمثلاً المؤسسة الصهيونية التي تدعى بمراقب المؤسسات غير الحكومية (NGO Monitor)، فهي تقوم بمراقبة كل صغيرة وكبيرة تدر عن أي مؤسسة دعماً للمقاطعة أو للفلسطينيين. وعلى الرغم من أن نطاق مراقبتها يتضمن جميع المؤسسات في العالم، فإنها تنشط بوجه الخصوص في مراقبة تصرفات المؤسسات الفلسطينية، وبالذات المدعومة أوروبياً وأمريكياً، وتنقّب عن سبل وأسس لوقف ذلك الدعم.

وموازاة هجوم الكيان المباشر على حركة المقاطعة وناشطيه، تقوم مجموعات الضغط الصهيونية في دول العالم بمجهود كبير في حمل تلك الدول على مشاركة الكيان في حربها ضد المقاطعة، فانضمت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ودول أخرى لذلك الحلف، وانقسمت مهامها إلى ثلاثة أدوار رئيسية، فتقوم بعض الدول والمؤسسات بالتحريض على حركة المقاطعة الفلسطينية، وتصفها بالمعادية للسامية. وفي الآونة الأخيرة، نشطت حملات المقاطعة المضادة التي تشجعها بعض الدول كالولايات المتحدة، من خلال نصوص قانونية تقوم بدعمها والتصديق عليها. ويتجلى ثالث وأهم أدوارها في خدمة الحملة الصهيونية بإقرار قانون عقوبات لردع كل من تسول له نفسه دعم حركة المقاطعة الفلسطينية، أو أي فرد أو مؤسسة ذات صلة بها. وتستخدم هذه الدول المال العام بالأساس كوسيلة عقاب بقطعها عن المؤسسات والجهات الداعمة للفلسطينيين.

وعلى ذلك، فإن هذا البحث يحاول معرفة ماهية السياسات الصهيونية لمجابهة حركة المقاطعة؟ وهل بإمكان السياسات الصهيونية التغلب على حركة المقاطعة الفلسطينية؟ وما هي نقاط ضعف حركة المقاطعة؟ وكيف يجب عليها التطوير من إستراتيجياتها وخطابها لمجابهة السياسات الصهيونية وتفكيكها؟

وينطلق البحث من فرضية أنّ على حركات المقاطعة الفلسطينية، تطوير العلاقة بين الحراك النخبوي والشعبي، وإعادة بلورة خطابها السياسي؛ بتجذير مواقفها، والاتجاه نحو التحالف مع حركات الشعوب الأصلية، لمواجهة سياسات الكيان الصهيوني والجهات الداعمة لها.

سيعتمد البحث على تحليل مصادر أولية وثانوية؛ وثائق قانونية ووثائق تاريخية ومقالات صحافية ومواد من الإعلام الاجتماعي ومقالات أكاديمية. وسيحاول البحث فهم وتحليل سياسات الكيان الصهيوني في مواجهة المقاطعة، ومدى جدواها وإمكاناتها، من خلال تحليل وثائق أولية، والتتبع

الزمني لتطور تلك السياسات في سياقات زمنية وجيوسياسية مختلفة، إضافة إلى تدعيمها بمصادر ثانوية أحياناً. وسيقترح البحث، ويختبر مقاييس لهدف قياس نجاح حركة المقاطعة وتقدمها أو تراجعها. إضافة إلى ذلك، ستقترح الدراسة في آخر فصولها، سبلاً لتحسين أداء حركة المقاطعة، من خلال مقارنتها بحركة المقاطعة الجنوب أفريقية، واعتماداً على إطار نظري مستنبط من نظريات في العلوم السياسيّة والاجتماعيّة.

ويواجه البحث محدّدات عدة، حيث إنّ هدف الدراسة الرئيسي هو محاولة فهم وتفكيك الإستراتيجيات الصهيونية في مواجهة حركة المقاطعة، لذلك لن يتمكن الباحث من التوسّع في بعض النقاط الأخرى على الرغم من أهميتها. وتعتبر وتيرة التطور السريعة للأحداث في المنطقة، أحد التحديات عند محاولة إعطاء صورة كاملة للإستراتيجيات الصهيونية واستشراف المستقبل، لذلك لا يدّعي الكاتب أن البحث هو منتج نهائي لفهم تلك الإستراتيجية، ولكنه سيحاول الإلمام بالجوانب كافة قدر الإمكان، بشكل مترابط ومكّم للدراسات الأخرى في هذا المجال. وبزوغاً عن ذلك، فإنّ البحث يتعمّد الاستناد إلى تقارير ودراسات صهيونية إستراتيجية صدرت قبل أكثر من خمس سنوات -2010 بالأساس- وتحييد بعض الدراسات الحديثة، وذلك لعدم تأثيرها على سياسات الكيان اليوم، وعدم اليقين ما إذا ستأخذ بها القيادات الصهيونية في المستقبل. وفي مواجهة أهم تحدي للباحثين في القضية الفلسطينية، سيتعمّد البحث عدم الالتزام بالمخطط المفاهيمي¹ الطاغي والسائد في دراسات القضية الفلسطينية. ولمعرفة الباحث بأهمية اللغة كحاضن فكري، فإنّ الخروج عن التقليدي في هذا البحث هو فعل متعمّد؛ هدفه الدفع بفتح باب النقاش لإعادة هيكلة جذرية لمنهجية البحث العربي والمخطط المفاهيمي الذي يتبناه الأكاديمي والباحث العربي والفلسطيني. والباحث يعي أن هذا الجهد هو مكّم لجهود سبقتة إلى طرح أفكار خلاقة في تطوير العمل البحثي ومنهجيته.

وللغة أبعاد سياسية وعقائدية (أيديولوجية) أوسع من بُعد التواصل الذي تستخدم من أجله. فمعظم المصطلحات هي، بالعادة، مشبّعة بتطور اجتماعي ثقافي معين، وتوجه سياسي واضح، وعمق فكري عقائدي (أيديولوجي) طاغٍ. ولا تكتفي المؤسسات الصهيونية بإيجاد قنوات اتصال لنشر رسالتها وسرديتها، بل هي تدرس بدقة كل مصطلح يستخدم في إيصال تلك الرسالة، لأن استخدام التعبير بحد ذاته يحمل في طياته رسائل مختلفة. فعلى سبيل المثال، تحرص الأبحاث الصهيونية على استخدام مصطلح الأراضي المتنازع عليها، أو «يهودا والسامرة»، أو غيرها من التعبيرات التي تتفادى الاعتراف بالأحقية المطلقة للفلسطينيين بالأراضي المحتلة العام 1967. وبسبب حرص

1 بحسب الفيلسوف الأميركي دونالد ديفيدسون، فإن المخطط المفاهيمي هو وجهات النظر التي ينظر من خلالها الفرد أو المجتمعات أو الفترات التاريخية إلى الأحداث، ووجهات النظر تلك تتجسد في المصطلحات المستخدمة وطرق استخدامها.

الآلة الدعائية على انتقاء مصطلحاتها في جميع المجالات السياسية والثقافية والإعلامية والأكاديمية، فإن السردية الصهيونية -أو بعض مكوناتها- تجدها مصبوغةً كحقيقة دامغة في عقول معظم العالم. فتلمس أحياناً تفادي المؤيدين للفلسطينيين في العالم، التشكيك بشرعية قيام الكيان الأخلاقية أو القانونية، وتراهم في كثير من الحالات، يؤكدون على شرعية قيام الكيان الصهيوني في خضمّ دفاعهم عن الحقوق الفلسطينية.

ولا يختصُّ هذا البحث بالتحقيق المعمق في استخدامات اللغة وأبعادها، ولكنها كمادةٍ بحثيةٍ تحمل مضموناً سياسياً وفكرياً فهي ستستخدم مصطلحاتٍ معينة، وتبتعد عن استخدام مصطلحات أخرى، كمحاولة لوضع قوانين ومصطلحات بحثية تبتعد عن السردية الصهيونية، وتقترب أكثر من السردية العربية الفلسطينية. فحتى الكذبة تصبح حقيقةً إن قيلت مراتٍ كافية.

إضافة إلى المصطلحات، تلك سيتم التعريف عن مصطلحاتٍ لإيضاح سياق استخدامها بعيداً عن أي بُعد سياسي أو فكري.

تعريف مصطلحات

حركة المقاطعة: عند استخدامها في هذا البحث بعيداً عن سياقٍ تعريفيٍّ، فهي تشير إلى «حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها (BDS)».

الكيان: يشير إلى الكيان السياسي الذي يسيطر على فلسطين، والذي يسمى «إسرائيل». وتفادي استخدام مصطلح «إسرائيل» في الإشارة إلى الكيان، يأتي تفادياً لخلط الإشارة -حتى لو في العقل الباطن- بين المنظومة السياسية والحيز الجغرافي -فلسطين- الذي تحتله تلك المنظومة. واستخدام المصطلح يساعد في تفادي تطبيع حقيقة قيام الدولة وشرعيتها الأخلاقية، على الرغم من أنها حقيقة واقعةٌ ولكنها حقيقة شاذة عن الطبيعة، لأن هذا الكيان لا يعبر عن إرادة الشعب الأصلي لهذه البقعة الجغرافية. لذلك، تتم الإشارة إلى الكيان الصهيوني وأعماله بألفاظ وصفية أكثر منها اسم علم، كالكيان بالإشارة إلى الجسم الملموس، أو الصهيونية بالإشارة إلى سياساتها وممارساتها. ولا يعني ذلك أن استخدام تعبير «إسرائيل» للإشارة إلى المنظومة المسيطرة على فلسطين هو اعتراف بها، ولكن بسبب اختلاط البعد الجغرافي في التعريف السياسي للدولة، سيبتعد البحث عن استخدام لفظة إسرائيل كي لا تشتبك مع الإشارة للحيز الجغرافي. وللإيضاح، فإن مصطلح «دولة» في العلوم السياسية يجمع بين ثلاثية السكان والجغرافيا والمنظومة السياسية.

الجيش الصهيوني: سيعتمد الباحث هذا المصطلح بالإشارة إلى جيش الكيان لتوحيد المصطلح على

الرغم من عدم ممانعة الباحث لمصطلح «جيش الدفاع»، لأنها الترجمة العربية لمصطلح الهاغاناة، وابتعد عن مصطلح «الجيش الإسرائيلي» لأسباب ذكرت في شرح المصطلح أعلاه، ويتجنب استخدام «جيش الاحتلال» لارتباطها السياسي والفلسفي بـ «مشروع الدولتين».

فلسطين: تشير إلى الحيز الجغرافي الواقع بين البحر المتوسط ونهر الأردن كما حدده اتفاقية سايكس-بيكو. وعلى الرغم من عدم اعتراف الباحث، بالضرورة، بالحدود الجغرافية السياسية التي وضعتها القوى الاستعمارية في منطقة بلاد الشام، فإن وقوع البحث ضمن حيز الجغرافيا السياسية الحالية يحتّم على الباحث الإشارة إلى هذا الحيز باسم معين. ولا يستخدم البحث مصطلح «فلسطين التاريخية» لما يتضمنه المصطلح من معانٍ ضمنية تفيد بتطبيع حقيقة أن فلسطين كما نعرفها هي ليست أكثر من كيان جغرافي تاريخي لا يتواجد اليوم، وهذا ما ينبغي تفاديته في الإنتاجات البحثية الفلسطينية والعربية. ولتحديد الإشارة الجغرافية عند الضرورة، يتم استخدام مصطلحي فلسطين المحتلة العام 1967 والمحتلة العام 1948. وزيادة طول المصطلح بثلاث كلمات هو ثمّن مقبول للباحث.

العرب الفلسطينيون: سيستخدم هذا التعبير للإشارة في بعض الأحيان إلى الشعب الأصلي في فلسطين والناطق باللغة العربية (بغض النظر عن عرقه أو دينه) قبل العام 1948، وذلك لتفريقه عن المهاجرين الجدد (المستعمرين).

العرب: سيستخدم هذا المصطلح للإشارة إلى الشعوب الناطقة بالعربية خارج الحيز الفلسطيني. وقد يضم المصطلح في بعض السياقات الواضحة الشعب الفلسطيني، حيث إنه من الشعوب العربية الأصيلة. ولكن بسبب خصوصيته في علاقته بموضوع البحث، فسيتم الإشارة إلى العربي في فلسطين بالفلسطيني. وتجدر الإشارة إلى أن الباحث لا يعتبر العرب شعباً يجمعه الأصل العرقي، بل الشعب العربي هو شعب متعدد الأعراق والأصول والأديان، يجمعه رابط بحيز جغرافي متّصل، وشعب ينتج ثقافته باللغة العربية، وأحد العناصر المكونة لهويته الثقافية والاجتماعية هي الثقافة العربية. وقد يجتمع عنصران من ثلاثة.

الأورو-أميركية: مصطلح يشير إلى السياسات أو الأفكار المشتركة بين دول أوروبا الغربية وأميركا التي تتجذر بجذورها في الفكر الاستعماري الحديث.

وَسْم: أو (Brand) بالإنجليزية؛ في المعجم الوسيط، وَسَمَ فلاناً بوسامٍ أي مَيَّزَه به. والوَسْم هو السمة أو العلامة.¹ وفي السياق السياسي، الوَسْم هو عملية صناعة صورة لجهة معينة أو كيان

1 الهواري، صلاح الدين. المعجم الوسيط المدرسي. بيروت: دار البحار.

سياسي في الوعي الباطني والظاهري للجهة المستهدفة، من خلال اختلاق أو تسليط الضوء على سمات أو علامات أو ميزات معينة لاستجلاب التأييد (أو الرفض) ولتحقيق أهداف سياسية محددة. وفي هذا البحث، يستخدم تعبير «وسم إسرائيل» للحملة الترويجية التي تقوم بها أجهزة الدعاية الصهيونية (أو ما تعرف اصطلاحاً بالهسباراه) لخلق صورة إيجابية للكيان الصهيوني وجيشه لدى شعوب العالم والمؤسسات العالمية الحكومية وغير الحكومية، بهدف حرف الأنظار عن جرائم الكيان وممارساته الاستعمارية وحقيقة نشأته.

الفصل الأول

**حركات المقاطعة الفلسطينية:
إستراتيجياتها وسياقاتها وآفاقها**

الفصل الأول

حركات المقاطعة الفلسطينية: إستراتيجياتها وسياقاتها وآفاقها

تاريخ حملات المقاطعة الفلسطينية

بدأت حملات المقاطعة الفلسطينية مع إعطاء عصبة الأمم المتحدة صك انتداب فلسطين لقوات الاحتلال البريطاني العام 1922. وكما أسلفنا القول، فإن مصطلح مقاطعة، يمكن أن يحمل في طياته إشارة إلى نشاطات سياسية واجتماعية واسعة كالإضرابات العمالية مثلاً، أو إضرابات الثاني من تشرين الثاني من كل عام منذ 1917 اعتراضاً على وعد بلفور، إلا أننا سنتحدث عن تاريخ المقاطعة في الإطار الذي حددناه في المقدمة، وهو لا يشمل الإضرابات الوجيزة أو العفوية، بل يقتصر على الامتناع عن معاملة الكيان اقتصادياً واجتماعياً وأكاديمياً وثقافياً وسياسياً وفق نظام جماعي مرسوم.

وكان بعض المثقفين الفلسطينيين قبل العام 1922، قد تنبه إلى هول المشروع الصهيوني، ولم تأخذهم غرّة بقله عددهم النسبي في فلسطين آنذاك، فمثلاً قام رئيس تحرير صحيفة الكرمel نجيب نصار بالدعوة مراراً منذ تأسيس صحيفته العام 1908، إلى مقاطعة البضائع اليهودية (Khalidi, 2010, p. 124-126)، وكانت تلك الدعاوي في الأساس رداً على مقاطعة اليهود في المستوطنات الناشئة للأيدي العاملة والبضائع العربية. وكانت حركة المقاطعة الصهيونية تتسم بالتنظيم والعنف، حيث إنهم كانوا يفرضونها بالقوة في بعض الأحيان، بالاعتداء على كل يهودي في المستوطنات الصهيونية الذي

كان يستجلب اليد العاملة العربية التي كانت أرخص من العمالة الصهيونية (Teveth, 1985, p. 79)، (Massad, 2013).

ولكن الدعوات الفلسطينية الأولى لمقاطعة يهود المستوطنات، لم تلقَ آذاناً صاغية، بل وكان يُسْتَهْتَرُ، في كثير من الأحيان، بالجلبة التي تثار حول المشروع الصهيوني. وقد تعرض شيخ الصحافة الفلسطينية نجيب نصار وصحيفته «الكرمل» لهجومٍ ممنهجٍ من الصحف الصهيونية آنذاك (النَّجَار، 2005: 48).

وبعد خمس سنوات من إصدار وعد بلفور، وعندما أعلنت سلطات الاحتلال البريطاني عن إصدار الدستور الفلسطيني، ودعوته إلى انتخابات تشريعية، يكون معظم أعضائها معيّنين دون انتخابات من قبل المندوب السامي البريطاني هيربرت صموئيل، بدأ يتنبّه الفلسطينيون لجدية المشروع الصهيوني. وكان المؤتمر الفلسطيني الخامس في نابلس في آب 1922، حيث أصدر المجتمعون برئاسة كاظم موسى الحسيني بياناً طالبوا فيه بمقاطعة «انتخابات المجلس التشريعي المقبلة»، وفي بندها الثاني عشر بمقاطعة «اليهود في شراء وبيع الأموال غير المنقولة، على أن تعهد اللجنة التنفيذية تعيين ميعاد وكيفية تطبيقها»، وفي بندها السادس عشر قبل الأخير، أعلن المؤتمر «عدم الاشتراك بمشروع روتنبرغ» (الكيالي، 1968: 54-55).

وعلى الرغم من أن البعض قد يعتقد أن حدة البيان النسبية، آنذاك، أتت في ظل الصراع النشاشيبي الحسيني في فلسطين، فإن ذلك البيان قد يكون أول إعلان رسمي عن حملة مقاطعة فلسطينية. وكانت حملات المقاطعة تنقسم إلى ثلاثة أجزاء: مقاطعة الانتخابات، البيع لليهود، مشروع روتنبرغ لتوليد الكهرباء.

وإذا نظرنا إلى أول بند مقاطعة وهو البند الثالث، فإننا نجد لغةً قطعيةً وواضحة تدعو إلى المقاطعة، وكانت نتيجة تلك المقاطعة أن ألغيت الانتخابات العام 1923، حيث لم يترشح من العرب الفلسطينيين غير 83، وكانت تتوقع السلطات البريطانية أن يترشح زهاء 600 عربي لكي تتمكن من إجراء الانتخابات، فقرر المندوب السامي تعيين مجلس استشاري بدل المجلس التشريعي، الذي ضم 10 من الفلسطينيين و2 من الصهاينة، ولكن الأعضاء العرب سرعان ما استقالوا بسبب رفضهم الاعتراف بوعد بلفور (قريح، 2006: 15-16).

وفي بند مقاطعة اليهود، نجد أن المقاطعة انحصرت، أساساً، في بيع الأراضي، حيث حددت المقاطعة بمقاطعة الأموال غير المنقولة، وكانت في حينها الحركة الصهيونية قد نشطت في شراء الأراضي وإنشاء المستوطنات، باستغلال السياسات العثمانية المتساهلة (نصيرات، 2014: 41، 44)، و«الامتيازات الأجنبية» التي كُتلت الدولة العثمانية قبل العام 1917 (الكيالي، 1990: 44)، ونشطت بدعمٍ من السلطات البريطانية بعد ذلك. وعلى الرغم من ذلك، بقيت الدعوة تتسم بعدم الجدية، حيث

إن اليهود الصهاينة كانوا يتوسعون في تطبيق حملات مقاطعة للفلسطينيين لإنشاء ودعم اقتصاد مستقل وقوي لمستعمراتهم، لكي يكون لبننة أولى في بناء دولتهم الصهيونية.

وكان أحد أخطر المشاريع الصهيونية، آنذاك، هو مشروع روتنبرغ (أبو النمل، 2004: 338) لتوليد الكهرباء، الذي بدأ الترويج له أوروبياً عند توقيع معاهدة فرساي العام 1919، التي أنهت، رسمياً، الحرب العالمية الأولى التي كانت قد توقفت قبل ذلك بعام. وكانت الحركة الصهيونية نشطة في المساهمة في التوصل إلى بنود معاهدة فرساي، وخلال الاجتماعات بدأ بنحاس روتنبرغ¹ بالترويج لمشروع توليد الكهرباء في فلسطين، حتى حاز على موافقة مبدئية من السلطات البريطانية لإعطائه امتياز توليد الكهرباء وإمدادها لقرى ومدن فلسطين والأردن، من خلال استغلال ملتقى نهري الأردن واليرموك عند طبرية شمال فلسطين (Issac & Shuval, 1994, p. 95). ومهد ذلك المشروع للسيطرة الصهيونية على المرافق الحيوية في فلسطين، فأسس روتنبرغ شركة كهرباء فلسطين التي كانت تمد فلسطين بأكملها بالكهرباء.²

ونجد في بند مقاطعة المشروع تعبيراً يوحي بعدم المقاطعة الاستهلاكية الشعبية لذلك المشروع، ولكن دعوة بعدم المساهمة والاستثمار في بنائه. وهي دعوة غير مؤثرة، نظراً لأن رأس المال الصهيوني كان كافياً لتشييد المشروع، ولرغبة الحركة الصهيونية، بالأساس، في احتكاره. وقد تبقت النقطة الوحيدة التي قد تكون لها شأن، هي الدعوة الضمنية إلى مقاطعة العمال العرب للمشروع، ولكنها لم تطبق جدياً لأسباب تشابه الأسباب الاقتصادية والحياتية المطروحة اليوم عند دعوة العمال العرب إلى مقاطعة البناء في المستوطنات. وغير ذلك، فإننا أشرنا إلى أن الحركة الصهيونية كانت قد نشطت في ركة مقاطعة ضد استخدام اليد العاملة العربية، فعلى الرغم من عدم توفر معلومات دقيقة، فإنه من المرجح أن العمالة العربية لم تستخدم في بناء مشروع الكهرباء إلا في الأحياء العربية ذات الكثافة السكانية العالية.

وعلى ذلك، فإن أول إعلان عن حركة مقاطعة فلسطينية رسمية اتسمت بالتباين، فقد نجحت المقاطعة السياسية بتحقيق الأهداف المرسومة لها، ولكنها كانت أهدافاً قصيرة المدى ولم تترجم إلى مقاطعة سياسية جديّة طويلة الأمد، حيث انخرط رجال ما سمي بالحركة الوطنية، آنذاك، في التطبيع السياسي مع المحتل البريطاني، ففي عام المقاطعة نفسه، أسس المندوب السامي المجلس الإسلامي الأعلى، وعيّن الحاج أمين الحسيني رئيساً له، ولم يجد ذلك القرار السياسي أي اعتراض يذكر

1 بنحاس روتنبرغ هو مهندس ورجل أعمال روسي، شارك في الثورة البلشفية العام 1917، وكان ناشطاً في الحركة الصهيونية، وقد ساهم في تأسيس ميليشيات الهاغاناة، إضافة إلى ترؤسه المجلس الوطني اليهودي بين العامين 1929 و1931.

2 إضافة إلى قرى شرقي نهر الأردن، وتم استثناء مدينة القدس لأنها كانت تمد بالكهرباء من قبل شركة كهرباء القدس، التي امتلك امتيازها حينها اليوناني يوربيدس مفروماتس.

(Pappé, 2006, p. 85). وعلى ذلك، فإنه من المرجح أن نجاح أول مقاطعة سياسية كان له بعد متعلق بالصراع الداخلي (نفاخ، 2009: 69) وليس لبعده نظر أو موقف مبدئي من الاحتلال البريطاني ووجوب مقاطعته سياسياً.

وفي جانبها الاقتصادي، فإن المقاطعة لم تحقق أهدافها، حيث إن مشروع روتنبرغ تم إنشاؤه بدعم بريطاني كامل، ومقاطعة اليهود الصهاينة لم ترتق، بالأساس، إلى المستوى المطلوب، حيث إن الدعوة اقتصر على مقاطعة بيع الأراضي¹، وفي هذه الحالة، فإن الدعوة لم تكن ذات أهمية شعبية، حيث إن الحركة الصهيونية اشترت الأراضي الفلسطينية بالأساس من إقطاعيين كبار، وجلهم كانوا من أقطار عربية مجاورة كآل سرسق، وآل تويني (الكياي، 1968: 49).

ولذلك، نجد ياساً وتخبطاً فلسطينياً من نتائج تلك الدعوة، حيث نجد في مقررات المؤتمر العربي الفلسطيني السادس (الكياي، 1968: 73-75) العام 1923، بنداً يعلن «مقاطعة مشروع روتنبرغ والاحتجاج لوزارة المستعمرات على نصب الأعمدة ومد الأسلاك في يافا، وتكليف روتنبرغ ثمن الأعمدة والأسلاك». ونرى هنا انتقالاً من تعبير «عدم المشاركة» إلى «المقاطعة»، ولكن، وعلى ما يبدو من بقية البند، فإن المشروع كان قد بدأ بناؤه بالفعل، وليس من الواضح ما الذي يُقصد بـ«تكليف روتنبرغ ثمن الأعمدة والأسلاك»، وإن دل ذلك على شيء، فهو يدلُّ على التخبط، ففي البندين الثامن والتاسع أيضاً هناك تغير في لهجة المقاطعة، ولكن التغير هذه المرة أقل حدة، حيث نصَّ البند الثامن على «إحالة النظر في أمر مقاطعة اليهود إلى اللجنة التنفيذية للمؤتمر الاقتصادي»، ما يظهر خلافات في وجهات النظر داخل المؤتمر من طبيعة المقاطعة وكيفية تطبيقها، ولكن في مقررات المؤتمر الاقتصادي الذي أقيم في القدس، لا نجد أي إشارة إلى المقاطعة، إلا مقاطعة مشروع روتنبرغ. وينص البند السابع على «منع بيوع الأراضي إذا كان المالك لا يملك أكثر من مائتي دونم»، وهذا نص ذو علاقة بنص المقاطعة المطروح قبل عام، ولكنه يشير إلى عدم جدية، حيث إن جلُّ الأراضي التي تم بيعها إلى الحركة الصهيونية أتت من ملاك الأراضي الكبار أصحاب مئات أو آلاف الدنمات كما أشرنا سابقاً.

وزاد التخبُّط واختلاف وجهات النظر إلى أن اختفت تماماً بنود المقاطعة من مقررات المؤتمر السابع العام 1928، وكان ذلك آخر اجتماع للمؤتمر العربي الفلسطيني، لتبدأ الخارطة السياسية بالتغير، ويبدأ النهوض الثوري المسلح. ولكن حركة المقاطعة لم تتسع على نطاق شعبي حتى العام 1929، حين انطلقت ثورة البراق، فازداد الزخم الشعبي، وانطلقت موجة مقاطعة واسعة ما لبثت أن خمدت بعد انتهاء الأحداث الدموية، حيث لم تفلح تلك الثورة في خلق حالة من المقاطعة الشعبية

1 البند الثاني عشر لمقررات المؤتمر الخامس حدد «مقاطعة اليهود في شراء وبيع الأموال غير المنقولة» فقط!

الواعية لسببين رئيسيين؛ أولاً، لأن دعوات المقاطعة أتت كردة فعل على الاعتداءات الصهيونية والبريطانية الكبيرة، وليس كحالة إدراك متمعنة بالواقع الاستعماري. وثانياً، لأن الحركة الوطنية الفلسطينية كانت تتكون، آنذاك، من رجالات الطبقة الإقطاعية والبرجوازية الفلسطينية التي كانت بعيدة الصلة عن هموم الشعب العربي في فلسطين (Pappé, 2006, p. 103).

لم تخدم حركات المقاطعة فحسب، بل إنَّ الحركة الوطنية الفلسطينية قررت عدم الإضراب في ذكرى وعد بلفور العام 1930 ("No Balfour Declaration anniversary strike", 1931)، وذلك للمرة الأولى منذ إعلانه العام 1917، وفي ذلك إشارة إلى اختيار المفاوضات سبيلاً للحصول على الحقوق الفلسطينية ولكن دون جدوى. وعادت الحركة الوطنية الفلسطينية إلى النهوض مجدداً في تشرين الأول 1933 في مظاهرات عارمة وإضرابات عمّت أرجاء فلسطين، قبل أن يوقفها بيان اللجنة التنفيذية العربية التي قررت «أن يكف العربي عن المظاهرة والإضراب» (الحوت، 1984: 692). واستمرت حالة الوعي الشعبي بالتبلور والنضوج إلى أن انطلقت الثورة الكبرى في نيسان 1936 بإضراب وعصيان مدني شمل مقاطعة اليهود الصهاينة مقاطعة كاملة (Pappé, 2006, p. 105)، وهذه المرة قامت اللجنة العربية العليا مجدداً بإنهاء الإضراب يوم 12 تشرين الأول من العام نفسه «امتثالاً لإرادة ... ملوك العرب وأمرائهم» (الحوت، 1984: 459) الذين تعهدوا بالعمل على تحقيق المطالب الفلسطينية اعتماداً على «حسن نيات الحكومة البريطانية» (المصدر السابق، ص 458) التي لم تؤل إلى شيء.

ومع اشتعال الحرب العالمية الثانية العام 1939، كانت الحركة الوطنية والحالة الثورية الفلسطينية قد وصلت إلى مرحلة من اليأس والتراجع، أدت إلى خمود شبه كامل حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية (Pappé, 2006, p. 120)، حيث نشطت المنظمات الصهيونية في سبيل إتمام جاهزيتها لاستبدال قوات الاحتلال البريطاني التي كانت من المقرر أن ترحل في منتصف العام 1948. وقد اتصفت حملات المقاطعة الفلسطينية قبل العام 1948 بالعفوية، وتأثرت سلباً بعدم الاستمرارية ورضوخ قيادات الحركة الوطنية الفلسطينية للضغوط العربية والانقسامات التي كانت تظهر مراراً داخل الحركة الوطنية الفلسطينية (النجار، 2005: 221).

وفي العام 1945، شهدت حركة المقاطعة دخول منعطف جديد بتوسعها إلى حركة مقاطعة عربية (اشتية، 2011: 575) دعت إليها جامعة الدول العربية التي تأسست ذاك العام، ففتحت في العام 1946 مكاتب لمقاطعة الحركة الصهيونية ومشاريعها في الأقطار العربية المؤسسة للجامعة. ولاحقاً تحولت تلك المكاتب إلى مكاتب مقاطعة الكيان الصهيوني بعد احتلال الحركة الصهيونية معظم أراضي فلسطين.

واستمرت أطر حملة المقاطعة بالتبلور حتى تم تحديد إطار لها العام 1955 تضمن ثلاثة مستويات من المقاطعة؛ المستوى الأول اختص بمقاطعة التعامل مع الكيان الصهيوني بشكل كامل، أفراداً ومؤسسات، المستوى الثاني اختص بمقاطعة الشركات العالمية التي تستثمر في الكيان الصهيوني ووضعها في قائمة سوداء، وتضمنت، أيضاً، البواخر التي تحمل بضائع من وإلى الكيان، فلم يسمح لها بالمرور عبر قناة السويس، أو الرسو في الموانئ العربية، والمستوى الثالث اختص بمقاطعة الشركات التي تتعامل مع الشركات من المستوى الثاني، والتي وضعت في القائمة السوداء. وحث قرار الجامعة العربية على تخصيص نصف قيمة البضائع المصادرة تحت بند المقاطعة كمكافآت تحفيزية (قانون مقاطعة إسرائيل، 1955).

وكان أن صادقت بعض الدول العربية على قوانين مقاطعة تضمنت بنود قرار الجامعة العربية مع بعض التعديلات. واختصت مكاتب المقاطعة في كل قُطر على تحديد القوائم السوداء، وتفعيل أو تخفيف المقاطعة بحسب الطرف والموقف السياسي لذلك القطر في حينه. ولكن بقيت القوائم السوداء التي أقرتها الجامعة العربية مرجعيةً أوليةً للدول العربية، فوصل عدد الشركات المقاطعة العام 1968 بعد عام من الحرب إلى 2462. وكان للمقاطعة تأثير كقوة ضغط في الكثير من الأحيان، فنزى، مثلاً، أن القائمة السوداء لم تضم أي شركة يابانية، وذلك لأن الشركات اليابانية ابتعدت عن التعامل مع الكيان خوفاً من خسارة سوقها العربي (Losman, 1972, p. 108). وكمثال آخر، فإن شركة كوكاكولا الأميركية، واجهت وضعاً محرّجاً العام 1966 عند مناقشتها إمكانية فتح مصنع في الكيان، فقرر مجلس إدارتها عدم فتح مصنع خوفاً من خسارتها أعمالها في الدول العربية، حيث كانت تمتلك مصانع في الكثير منها. ولكن مجموعات الضغط الصهيونية، لم تستسغ ذلك القرار، فقامت بحملات مقاطعة لكوكاكولا في الولايات المتحدة، ما أدى في نهاية الأمر إلى رضوخ الشركة، وفتح مصنعها في الكيان، ما أدى إلى غضب عربي، فأمهلوا الشركة ثلاثة أشهر لإغلاق المصنع. واستمرت المفاوضات العربية مع كوكاكولا مدة سنتين، ومع حلول حرب حزيران العام 1967 لم يكن للدول العربية من خيار إلا مقاطعة الشركة، فتم إغلاق مصانع الكوكاكولا في الكثير من الأقطار العربية (Ibid, p. 108).

ولم تقتصر مقاطعة الكيان على المقاطعة الاقتصادية، ولكنها امتدت، أيضاً، إلى السياسية والثقافية وكذلك الرياضية، حيث لم تكن تقبل الدول العربية بمنافسة منتخب الكيان، وتمكنت الضغوط العربية من طرد الكيان من الاتحادات الآسيوية في السبعينيات من القرن المنصرم.

وشهد العام 1973 ذروة المقاطعة حين قامت الدول العربية بقطع النفط عن الغرب، ولكن تلك المقاطعة سرعان ما ذهبت أدراج الرياح، حيث ارتفعت أسعار النفط، فقررت الدول العربية المصدرة

إلغاء المقاطعة للاستفادة من عائدات النفط المجزية، وبدأ ظهور التراجع والتحول في الإرادة العربية وتوجهها إلى التطبيع مع الكيان بدءاً من مصر السادات علناً، ومنظمة التحرير الفلسطينية في الخفاء؛ كاللقاءات التي بدأ ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في لشبونة عصام السرطاوي بإجرائها في باريس العام 1976 مع شخصيات صهيونية. فبدأت الدول العربية ترخي قبضتها منذ العام 1975، حيث ظهرت معاملته في قرار الجامعة العربية رقم 3247، فتمتت توصيات مؤتمر ضباط مكاتب المقاطعة على بند يوصي بحذف أحد بنود القرار 1716، الذي نص على «إعادة أكياس البريد والطرود التي برسم إسرائيل، والتي قد ترد بطريق الخطأ إلى الموانئ والمطارات العربية أو تمر عبر أراضيها إلى بلد المصدر» (الجامعة العربية، 1975).

ولم يأت ذلك مفاجئاً، ولكنه جاء إثر الحملات الصهيونية المضادة التي أدت إلى إضافة قوانين تحارب المقاطعة في الولايات المتحدة ودول أوروبية عدة كفرنسا وهولندا (US Congress, 1994, p. 18). وما زاد الطين بلة، دخول الجمهورية المصرية في مشروع تسوية مع الكيان أدى إلى توقيع اتفاقية كامب ديفيد العام 1979، وعلى إثرها ألغت مصر العام 1980 قوانين المقاطعة، وبقي مكتب المقاطعة في القاهرة كمكتب رمزي دون إرادة أو تأثير سياسي. وعلى الرغم من أن الجامعة العربية والدول الأعضاء قامت بمقاطعة مصر بسبب الضغط الشعبي والتوازنات الإقليمية في حينه، فإن معظم تلك الأقطار كانت هي الأخرى تدخل في نفق التسوية.

ومع توقيع منظمة التحرير اتفاقية أوسلو العام 1993، هوت جدران المقاطعة العربية المهترئة، وبدأت الدول العربية تتسابق على فتح قنوات اتصال مع الكيان. فقامت المملكة الأردنية بتوقيع اتفاقية وادي عربة مع الكيان الصهيوني العام 1994، ودخلت دولة قطر في مفاوضات لإنشاء خطوط إمداد غاز طبيعي للكيان الصهيوني، وأوقفت معظم الدول العربية (باستثناء لبنان وسوريا)¹ المقاطعة من المستويين الثاني والثالث، وتم إلغاء بنود المقاطعة من قوانين بعض تلك الدول، ولم يتبق إلا المقاطعة من المستوى الأول، ضمن إطار الجامعة العربية، ومكتب المقاطعة المركزي في دمشق. ولكن حتى ذلك تم التراخي فيه من قبل معظم الدول العربية. فانتهت المقاطعة العربية بمفهومها الشامل للكيان الصهيوني العام 1994 كأمر واقع (Ibid, p. 2).

وبحسب تقديرات الكيان، فإن مجمل خسائره طول مدة المقاطعة وصلت إلى حوالي 16-32 مليار دولار من الاستثمارات الضائعة، وحوالي 20 مليار دولار من فرص التصدير. وظهرت تقديرات أميركية أشارت إلى أن حجم اقتصاد الكيان كان يمكن أن يكون 15-20% أكبر من حجمه الحالي لو

1 التطرق هنا إلى قوانين المقاطعة وآلية تطبيقها الرسمية. وقد نشهد نشاطاً داعماً للمقاطعة في دول عدة أعلنت رسمياً تخليها عن المقاطعة لسبب أو لآخر. فمثلاً، دولة الكويت التي أعلنت مع دول مجلس التعاون الخليجي التخلي عن إيقاف العمل بقوانين المقاطعة من المستويين الثاني والثالث، فإن برلمانها الذي يتميز ببعض النشاط المعارض على خلاف باقي دول مجلس التعاون الخليجي، قد يدفع قدماً، من حين إلى آخر، ببعض السياسات الداعمة للمقاطعة.

لم تكن المقاطعة، وتم تقدير خسائر اقتصاد الكيان بسبب المقاطعة بـ2 مليار دولار سنوياً (Ibid, p. 13).

تلك الأرقام هي أرقام تقديرية، حيث يصعب تقدير قيمة الخسائر، لأنها في فرص كاملة للاستثمار وللتصدير وليست خسائر قائمة. ومع ذلك، فإن المقاطعة العربية استخدمت كوسيلة ضغط وتحقيق بعض المصالح بالنسبة لبعض الأقطار، فلم تكن تطبق بحذافيرها، فمثلاً لم تشمل القائمة السوداء شركات الأسلحة التي كانت تتعامل مع الكيان، فاستمرت تلك الشركات ببيع سلاحها إلى الدول العربية. واستطاعت بعض الشركات الالتفاف على قرار المقاطعة بفتح شركات فرعية وتابعة في الكيان، فاستمرت في الاستثمار في الكيان والدول العربية دون مواجهة أي مشكلة، وهي الوسيلة نفسها التي يستخدمها اليوم الكيان الصهيوني في نشر استثماراته في الدول العربية التي ما زالت تقاطع الكيان ظاهرياً. واللافت للنظر هو إبقاء الجامعة العربية لقائمة المقاطعة والكثير من القرارات طي الكتمان والسرية (Ibid, p. 5)، وقد يكون ذلك لتخفيف الضغط عن الدول العربية التي تقرر عدم الالتزام ببعض تلك المقررات أو القائمة. فأصبح اليوم مكتب المقاطعة التابع للجامعة العربية جهة تصدر بيانات تضامن لا أكثر، فعلى سبيل المثال، أعلن المكتب عن مقاطعة المخرج الأمريكي ستيفين سبيلبيرغ وجميع أعماله عقب حرب لبنان العام 2006، لتبرعه بمبلغ مليون دولار للكيان الصهيوني أثناء الحرب (Hill, 2010)، ولكننا نجد أن أعماله ما زالت تعرض على شاشات السينما العربية إلى الآن، حتى أن أحد الأفلام التي شارك في إنتاجها العام 2017 -المتحولون: الفارس الأخير- كانت ضمن الأكثر حضوراً في سينما برج فلسطين في رام الله.

ومما أضعف المقاطعة، أيضاً، حملات المواجهة الأميركية والصهيونية لتلك المقاطعة، ومع سقوط الاتحاد السوفييتي، وانتهاء عصر القطبين، سيطرت الولايات المتحدة على المنظمات العالمية كمنظمة التجارة، وغيرها، ووضعت شروطاً بإنهاء المقاطعة من المستويين الثاني والثالث على الدول العربية للسماح لها بالانضمام لتلك المنظمات. وعلى الرغم من اشتداد نبرة المقاطعة إعلامياً وسياسياً العام 1997، بسبب التعثر في عملية التسوية بين الدول العربية والكيان، فإنها بقيت كذلك. فمُنذ العام 1994، لم يعد من المقاطعة عدا المكاتب المنتشرة في الدول العربية، واجتماعات دورية، وخطابات إشادة وترحيب. وباستثناء سوريا ولبنان، فإن كل الدول العربية لم تعد تعترف بالمقاطعة من المستويين الثاني والثالث (Weiss, 2006, p. 3)، وأما المقاطعة من المستوى الأول (مقاطعة الكيان) فقد أصبحت هلامية ودون متابعة في معظم الأقطار العربية، وقامت بعض الدول بفتح مكاتب تمثيل للكيان على مستويات مختلفة، بعضها في الخفاء، والآخر في العلن. وتعتقد الولايات المتحدة أن 9 دول عربية فقط ما زالت تمارس نوعاً من أنواع المقاطعة؛ وهي العراق والكويت ولبنان وليبيا وقطر والسعودية وسورية والإمارات العربية المتحدة واليمن (Ibid, p. 7). وبعد زيارة رئيس

الولايات المتحدة للملكة السعودية في العام 2017، لم تخفِ المملكة رغبتها في تطبيع العلاقات الكاملة مع الكيان الصهيوني (Bradley, 2017).

حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها (BDS)

شهدت سنوات التسعينيات تراجعاً كبيراً في المقاطعة الرسمية والشعبية للكيان الصهيوني. واستمرت السلطة الفلسطينية، وبعض الدول العربية، في تفتيت أسس الصمود والنضال الفلسطيني. فلم يعد بالإمكان القيام بحملات مقاطعة فعّالة في فلسطين (مسارات، 2014: 135) بسبب التحول في الهيكلية الاقتصادية للمجتمع الفلسطيني (ماس، 2013)، حيث بدأ تحويل الاستثمار إلى قطاع الخدمات بالأساس، فاتجه المزارع الفلسطيني إلى المدينة، وبدأت تفتت سبل الاكتفاء الذاتي التي كانت أحد أعمدة نجاح الكثير من نماذج المقاطعة على الرغم من الهجمة الصهيونية الشرسة لمنعها، فشهدت بيت ساحور، على سبيل المثال، نموذجاً لمقاطعة منتجات الحليب الصهيوني، من خلال تربية الأبقار، وإنتاج الحليب محلياً في انتفاضة 1987، وهو الأمر الذي لم يعد ممكناً مع اختفاء الحيز والخبرات الزراعية والحيوانية في الكثير من البلدات الفلسطينية.

ومع اشتعال انتفاضة الأقصى العام 2000، عادت دعوات المقاطعة في الأقطار العربية للاشتداد مؤقتاً، فتمت مقاطعة الكثير من البضائع الأمريكية شعبياً بسبب ارتباطاتها الاقتصادية بالكيان الصهيوني. ولكن سرعان ما انخفضت وتيرة المقاطعة الشعبية، ومع شبه انعدام للمقاطعة الرسمية، بدأ توسع نوع جديد من المقاطعة؛ ألا وهي المقاطعة النخبوية، واتخذت تلك المقاطعة منحى عالمياً هذه المرة. فقبل أيام من صدور قرار محكمة العدل الدولية بتاريخ 9 تموز 2004، بخصوص جدار الفصل العنصري، التي كانت سلطات الاحتلال قد بدأت بنائه، أصدر مجموعة من المثقفين والأكاديميين الفلسطينيين، دعوة إلى مقاطعة الكيان ثقافياً وأكاديمياً. ومن ثم أطلق تحالف من المؤسسات الأهلية الفلسطينية نداءً مقاطعةً أوسع تحت إطار تحالفٍ سُمي بحركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (BDS)، وكانت تلك الحركة مستلهمة من حركة المقاطعة في جنوب أفريقيا منتصف القرن المنصرم. وتحدّد للمقاطعة ثلاثة مطالب رئيسية؛ أولها هو «إنهاء احتلالها واستعمارها لكل الأراضي العربية وتفكيك الجدار». وضمنياً قد تشير لفظة «احتلال» هنا إلى الأراضي التي احتلت في حرب حزيران 1967 عطفاً على ما تقدم في نداء المقاطعة. وفي ثاني بند تطالب الحركة بـ «الاعتراف بالحقوق الأساسي بالمساواة الكاملة لمواطنيها العرب الفلسطينيين»؛ أي مساواة فلسطينيي الأراضي المحتلة العام 1948 بالمواطنين اليهود الصهاينة ضمن إطار دولة الكيان الصهيوني. وإن كان تطبيق هذا البند قد يؤدي إلى تغيير جذري في كينونة هذه الدولة الصهيونية،

فإنه، أيضاً، قد ينفتح على إمكانية تحوُّل الفكر الصهيوني إلى فكر يلائم الحد الأدنى من تطلعات الأنظمة العربية دونما إلغاء لصفاتها الاستعمارية المتأصلة، حيث إن الدولة الصهيونية هي بمبدئها تجلُّ لواقع استعماري. وثالث المطالب كما جاء في نداء المقاطعة هو «احترام وحماية ودعم حقوق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم واستعادة ممتلكاتهم، كما هو منصوص عليه في قرار الأمم المتحدة رقم 194» (حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات).

عُقِدَ سنة 2007 أول مؤتمر لحركة المقاطعة تَقَرَّرَ على إثره تأسيس اللجنة الوطنية للمقاطعة، التي عهدت إليها مسؤولية استشارية وإشرافية في الحركة. كما تحملت مسؤوليات بلورة الإستراتيجيات وتحديد الأولويات، وعلى إثره بدأت تتوسع الحركة بانتشارها عالمياً. فعلى خلاف حركات المقاطعة الفلسطينية السابقة، التي صبَّت تركيزها محلياً وإقليمياً، فإن حركة المقاطعة ركزت جهودها بالأساس على دول العالم، وابتعدت عن الحيِّز المحلي. وقد يكون أحد تلك الأسباب هو صعوبة إنشاء حركة مقاطعة شاملة محلياً، لارتباط الاقتصاد الفلسطيني باقتصاد الكيان، فتصبح إمكانيات المقاطعة في فلسطين محدودة ومقيّدة.

وعلى الرغم من أنَّ حركة المقاطعة تنشط في الدول العربية، فتعتبر السعودية من أكثر الدول التي حققت فيها الحركة إنجازات (مسارات، 2014: 129)، فإن تركيز الحملات ينصبُّ بشكلٍ أساسي في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، حيث تتركز معظم الاستثمارات الصهيونية وشركائها من الشركات العالمية. وتصف حركة المقاطعة نفسها بأنها «حركة فلسطينية المنشأ عالمية الامتداد»، وفي هذا تختلف عن حركة المقاطعة الجنوب أفريقية التي كانت بريطانية المنشأ.

وعند الخوض في إنجازات حركة المقاطعة، نرى الكثير من الضبابية في تقديرها في بعض الأحيان بما يشابه تقدير خسائر الكيان من المقاطعة العربية، ويعود ذلك إلى صعوبة تحديد الخسائر من فرص الاستثمار لأنها تقديرية. وعلى الرغم من أن الحركة قد احتفت (حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات) بانخفاض مستوى الاستثمارات الجديدة في الكيان وفقاً لتقرير الأمم المتحدة في العام 2014 (UNCTAD, 2017)، فإنَّ ذلك الانخفاض لا يُعزى بالضرورة إلى الحرب التدميرية التي قادها الكيان على قطاع غزة ذلك العام، لأننا نستطيع الاستنتاج، من خلال إحصائيات الأمم المتحدة، أن ذلك العام شهد انخفاض الاستثمارات في مختلف دول العالم ولو بنسبة أقل عن ذلك الانخفاض في الكيان. ولكن في الأعوام التي تليها تعود كمية الاستثمارات الواردة إلى الكيان بالارتفاع مجدداً، لا بل وكذلك الأمر بالنسبة لكمية استثمارات الكيان الصادرة التي تتجاوز للمرة الأولى تلك الواردة، وهو مؤشر إيجابي بالنسبة للاقتصاد الصهيوني.

وتركَّز حركة المقاطعة، بالأساس، على معركة الإعلام والعلاقات العامة، وعلى أساسه تصيخ حملات

المقاطعة، وتشهد تلك الحملات ويزيد نجاحها في فترات الحروب، فنستطيع أن نلاحظ إنجازات أعقبت حروب غزة الأعوام 2009/2008 و2012 و2014، وعلى الرغم من أن الكيان يقوده تحالف أكثر تطرف من ذي قبل، ما يضر بصورة الكيان العالمية، فنستطيع أن نشهد انخفاضاً في مؤشرات التأييد للكيان وفقاً لموقع المسح العالمي (GlobeScan)¹ في العامين 2012 و2014، ولكن منذ العام 2014 إلى اليوم، نرى ارتفاعاً مستمراً ولو طفيفاً في تأييد الكيان (Globe Scan, 2017)، ولذلك، وبسبب بُعد صور الحرب، نشهد بعض التباطؤ في إنجازات الحركة، وفي المقابل نشهد إنجازات صهيونية في حربها ضد المقاطعة.

وازداد في الآونة الأخيرة التحدي العربي والفلسطيني لحركة المقاطعة بالتطبيع العلني مع الكيان. ويأتي هذا التطبيع على المستويين الشعبي والرسمي، فعلى خلاف التطبيع الشعبي² المدعوم من السلطة الفلسطينية والأنظمة العربية التي تسعى إلى رفع غطاء السرية عن علاقاتها مع الكيان، فإننا نشهد ظاهرة الأصوات التي تنادي علناً بالتطبيع مع الكيان في الدول العربية عقب الهبات والثورات التي شهدتها العام 2011. وباتت الأصوات الداعية إلى التطبيع أكثر جرأة وعلانية من ذي قبل، في مؤثر خطير على تراجع التأييد الجماهيري، أو نجاح الكيان وشركائه في قطع الروابط بين القضية الفلسطينية والمواطن العربي. فعلى سبيل المثال، احتدم النقاش على موقع «تويتز» في صيف 2017 عقب زيارة رئيس الولايات المتحدة الأمريكية إلى السعودية حول التطبيع مع الكيان الصهيوني («جدل إعلامي غير مسبوق في السعودية»، 2017). وكان لعلو صوت المؤيدين للتطبيع دلالة على ما وصلت إليه الحالة الشعبية العربية وعلاقتها بالكيان الصهيوني.

وحتى داخل فلسطين، فإن السلطة الفلسطينية في الضفة، وعلى رأسها محمود عباس، لم تتوان عن معارضة حركة المقاطعة والمطالبة بقصر المقاطعة على بضائع المستوطنات، بل ولم تتوقف حد المعارضة، ولكنها، أيضاً، تحارب وتلاحق حركة المقاطعة وناشطتها في بعض الأحيان (صادق، 2014). وحتى بعض المؤسسات الأهلية أو النقابات أو الفعاليات التي تمثل اللجنة الوطنية للمقاطعة، تخرق، في بعض الحالات، ضوابط المقاطعة، وتنخرط في برامج تطبيعية (مسارات، 2014: 146).

ويعود عدم تطور حركة المقاطعة إلى حالة شعبية فلسطينية، إلى فقدان تأثير الفرد الفلسطيني وتقلص دوره في إستراتيجيات هذه الحركة، فحركة المقاطعة تستهدف، بالأساس، مراكز استثمار الشركات المتواطئة مع الاحتلال التي هي خارج فلسطين، فتبقى التحركات داخل فلسطين شبه

1 موقع: www.globescan.com

2 يشار هنا إلى الزيارات السياحية (التي تتضمن السياحة الدينية) إلى القدس، والتي باتت تزداد، وزيارات الفرق الفنية العربية وإقامتها للحفلات كفرقة «مسار إجابري» العام 2016، وفرقة «حرقه كرت» العام 2017، إضافة إلى فنانين ذائعي الشهرة كصابر الرباعي الذي استهل رحلته التطبيعية بأخذ صورة تذكارية مع أحد الضباط الصهاينة.

هامشية كالتظاهر أمام احتفالية لأدباء أو فنانيين كسروا حاجز المقاطعة، ولكن حتى في تلك الحالة، فإنَّ الجدوى تكون شبه معدومة، لأنَّ المقاطعة كانت قد خُرقت بالفعل.

وقد تكون مجموعات «المقاطعة من الداخل» التي أسسها يهود ضد الصهيونية يقطنون في الأراضي الفلسطينية المحتلة العام 1948 هي أكثر فائدة لأهداف الحركة بشكل عام، حيث إن الرسائل التي يوجهونها إلى الفنانين، وتطالبهم بعدم تقديم حفلاتهم في الأراضي المحتلة العام 1948، أو إلى الشركات الكبرى تطالبهم بالمقاطعة، تستطيع تحييد توصيف المقاطعة بالمعادية للسامية، أو إضعاف ذلك الخطاب على أقل تقدير. ولذلك أيضاً، نجد أنَّ انضمام المؤسسات اليهودية في أوروبا والولايات المتحدة إلى نداء المقاطعة، يشكّل عقبة في وجه ذلك الخطاب الصهيوني في كثير من الأحيان. ويعتبر هذا الخطاب (الاتهام بمعاداة السامية) من أهم الوسائل الصهيونية لمحاربة أي حملة مقاطعة، وسيقوم البحث بالتطرق إليها في الفصل الثاني من هذه الدراسة.

اللغة في خطاب حركة المقاطعة

وشعبيّاً، نجد بعض الانفصال بين لغة الناس ولغة حركة المقاطعة التي صبّت تركيزها على النخبة. لذلك، على الرغم من الدعم الشعبي للمقاطعة كفكرة، لا نجد دعماً لحركة المقاطعة كحركة لها مطالب معلنة وإستراتيجيات محددة. ونلمس في خطاب حركة المقاطعة التوجه إلى الغرب، فلا تصف الحركة الأراضي الفلسطينية المحتلة العام 1948 بالمحتلة، بل وتطالب بالمساواة فيها بين الفلسطيني والصهيوني، وهي لغة مقتبسة من نداء المقاطعة الجنوب أفريقي. وتدّعي الحركة أن تلك المطالبة هي ليست مجرّاة، و«الجمع بين مطلبي العودة والمساواة ومطلب إنهاء الاحتلال والاستعمار للأراضي العربية، مع الحرص على عدم تجزئة هذه المطالب، لا يمكن اعتباره إلا دعوة تحريرية تستهدف المشروع الصهيوني برمّته وهياكله» (حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات). وتنتقد الحركة تعبير «حل متفق عليه لقضية اللاجئين» كلغة تسوية تفرّيقية، إلا أنها تستخدم الجزء الثاني من التعبير الأممي الذي يطالب بحل متفق عليه وعادل. فتصف الحركة دعوتها بأنها «دعوة لرفع الظلم التاريخي الذي سببه هذا المشروع لشعوب المنطقة استناداً إلى شروط العدالة» (حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات). والجدير بالذكر أن الإشارة لاستهداف الكيان لم يتم التطرق إليها في الصفحة المقابلة باللغة الإنجليزية.

وتقتبس الحركة الكثير من لغة حركة المقاطعة في جنوب أفريقيا، فحتى مصطلح «أبارتهايد» الذي ارتبط بالنظام الجنوب أفريقي والحركة النضالية هنالك، تم استخدامه لتوصيف سياسات الكيان. وهذا التعبير بالذات أوقع الحركة ومناصريها في جدليّات عميقة، ليس مع المعادين للحركة فحسب،

ولكن، أيضاً، مع من يحاولون التعرف على الحركة، حيث إن مصطلح أبارتهايد تم استخدامه بشكل علني من قبل النظام في جنوب أفريقيا، ولكن الكيان الصهيوني، وعلى الرغم من فرضه قوانين وسياسات ذات طابع فصل عنصري، فإنها لا تستخدم ذلك التعبير ولا تصف نفسها بنظام الفصل العنصري. ويزيد من إضعاف المدافعين عن ذلك المصطلح، تواجد بعض الفلسطينيين ضمن الحيز السياسي الصهيوني، إما من خلال متواطئين مع الكيان، وإما من خلال أحزاب عربية تشارك في انتخابات البرلمان الصهيوني بحجة الدفاع عن حقوق المواطنين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة العام 1948.

وعلى الرغم من إشارة الحركة في موقعها إلى حق الفلسطيني في النضال المسلح، فإن الإشارة تلك ارتبطت بجملة «طالما كانت منسجمة مع مبادئ القانون الدولي وحقوق الإنسان»¹. وفي هذا استمرار لنمط اللغة الموجهة إلى الغرب أكثر منها إلى الداخل، حيث إن نقاش ضوابط النضال المسلح فلسطينياً، يستجدي لغة أكثر تحديداً وأدق توصيفاً وأقرب إلى الواقع. ومع ذلك، فإن الحديث عن النضال المسلح، قد تم تفاديه كذلك في الصفحة الإنجليزية المقابلة.

ونلاحظ، أيضاً، أن حركة المقاطعة وضعت في كفة مقابلة لجميع أشكال المقاومة الأخرى دون تحديدها، ودون توصيف للعلاقة بين حركة المقاطعة والأساليب النضالية الأخرى، وذلك أعادها إلى كونها شكلاً منفرداً لمقاومة الكيان بتجذير الحركة كحركة انطلقت «من فشل الحكومات والمجتمع الدولي، وأصحاب القرار في وقف الاضطهاد الإسرائيلي المرگب ضد الشعب الفلسطيني، [حيث] أصدرت أغلبية المجتمع المدني الفلسطيني نداء تاريخياً في العام 2005 موجهاً لأحرار وشعوب العالم، يطالبهم بدعم مقاطعة إسرائيل كشكل رئيسي من أشكال المقاومة الشعبية السلمية الفلسطينية»². وفي هذه الدعوة تغاض عن ذكر امتداد الحركة لأي شكل من المقاومة التي سبقتها.

ومفهومياً، يقوم نشطاء الحركة مراراً بالتأكيد على أن تدمير إسرائيل ليس هدف الحركة في محاولة للدفاع عن الذات، ضمن منظومة القيم والمبادئ الأورو-أميركية. وفي خضم الدفاع هذا، يقوم الناشطون دون وعي بتثيit شرعية دولة الكيان الأخلاقية أو القانونية، ويتم التركيز على أن المشكلة تكمن في ممارسات هذا الكيان، وليس في شرعية كينونته. وتتبنى الحركة إستراتيجية مبنية على العمل المتريث المتدرج طويل الأمد لتحقيق الأهداف المرسومة، والرهان على تغييرات إيجابية في تفسير وتطبيق القانون الدولي، الذي يخدم في منظومته الحالية المصالح الأورو-أميركية.

<https://bdsmovement.net/ar/faqs#collapse19078> 1

<https://bdsmovement.net/call> 2

آسيا وأفريقيا: القارتان المنسيتان

توجيه خطاب حركة المقاطعة للغرب هو أمر منسجم مع هدف الحركة بالتأثير على سياسات الولايات المتحدة والدول الأوروبية باعتبارها الدول الأكثر دعماً للكيان الصهيوني. فلا تسعى الحركة إلى إضعاف الكيان اقتصادياً، ولكنها معركة لإضعاف شبكة علاقاته الدولية والتأثير على صورته. ولذلك، وعلى الرغم من تنامي العلاقات الاقتصادية الحيوية بين دول الجنوب والكيان الصهيوني، فإن الحركة لا تعتبر تلك الدول ذات تأثير سياسي كبير في المنابر العالمية. وعلى الرغم من صحة تلك المقولة ظاهرياً، فإن علاقات الكيان بدول الجنوب هي علاقات حيوية، ليس أقل قيمة من علاقاتها مع الدول الغربية المتقدمة.

وعلى الرغم من بعض نشاط المقاطعة في الدول الآسيوية والأفريقية، فإنها أقل نشاطاً بكثير من حركتها في أوروبا والولايات المتحدة، وبخاصة على مستوى الحركات الطلابية. ففي حين أننا نشهد في الولايات المتحدة تنامياً مستمراً لطلاب من أجل العدالة في فلسطين في حرم الجامعات، وكتل طلابية مشابهة في أوروبا، فإننا نلمس، أيضاً، غياباً شبه تام لتواجد مماثل في حرم الجامعات الآسيوية والأفريقية.

وتعتبر الدول الأفريقية والآسيوية سوقاً مهمة لصناعة التكنولوجيا والصناعات العسكرية الصهيونية. وتعتبر هاتان الصناعتان من أهم الصناعات التصديرية في الكيان، حيث تقوم بتصديرها لدول نامية كبيرة كالهند مثلاً. ونستطيع أن نلاحظ أننا بدأنا نفقد شريكاً إستراتيجياً متمثلاً بالدول الآسيوية كالهند واليابان. فالكثير من الدول الآسيوية كانت ملتزمة عملياً بالمقاطعة العربية للكيان خوفاً من خسارة السوق العربية في حينه (Gilat, 1992). أضف إلى ذلك التحالف السياسي مع دولة مثل الهند، في إطار دول عدم الانحياز مثلاً، ولكننا نشهد ميل كفة العلاقات إلى جانب الكيان. فبدأت تلك العلاقات في المجالات الاقتصادية، وتنامت إلى الدعم السياسي العلني، حيث شهد العام 2017 أول زيارة لرئيس وزراء هندي إلى تل أبيب، ما أثار غضب السلطة الفلسطينية. وفي هذا استمرار للسياسة العربية، بالنظر إلى الدول الآسيوية والأفريقية كشريك سياسي طبيعي لا حاجة للعمل الجاهد لتمتين العلاقات وتطويرها معه.

ونجد تجاهلاً لأهمية الدول الآسيوية والأفريقية في نطاق المقاطعة الأكاديمية والثقافية أيضاً، حيث إن جل الشخصيات الثقافية والأكاديمية التي تم التوجه إليها في الحملات، هي شخصيات أوروبية أو أميركية -مع بعض الاستثناءات في الهند وجنوب أفريقيا بسبب السياق التاريخي النضالي في تلك الدول- وفي ذلك تخاؤص عن قيمة الثقافة الآسيوية والأفريقية وتقليل من أهميتها.

الفصل الثاني

سياسات الكيان الصهيوني في مواجهة حركة المقاطعة

الفصل الثاني

سياسات الكيان الصهيوني في مواجهة حركة المقاطعة

شكّلت حملات المقاطعة العالمية ضد الكيان حالة ضاغطة على علاقاته في المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية والرياضية والأكاديمية كافة. وكانت وزارة خارجية الكيان هي المسؤولة عن مواجهة موجة حركة المقاطعة حين انطلقت العام 2005، وبسبب فشل وزارة الخارجية في التصدي لحركة المقاطعة، تم نقل ملف حركة المقاطعة إلى وزارة الشؤون الإستراتيجية في حزيران 2013. وجاء ذلك كتطور في إستراتيجية الكيان من الدفاع عن النفس إلى الهجوم المنسق عقب أوراق إستراتيجية عدة طرحت إشكالية البقاء في موقع الدفاع. وإحدى أهم الأوراق التي ساهمت في تطوير الإستراتيجيات الصهيونية في هذا الخصوص، كانت ورقة قدمها باحثون في معهد السياسات والإستراتيجيات في مؤتمر هرتسليا العام 2010 تحت عنوان «الحرب الناعمة على إسرائيل: دوافع وحلول»، اقترحت حلولاً عدة على أربعة أصعدة: الهيكلية، الدبلوماسية، القضائية، الإعلامية (Shmuel, 2010).

حملة «وسم إسرائيل»: العلاقات العامة وصناعة الصورة

إعلامياً، أطلق قسم الدعاية (البروباغاندا - الهسباراه) في وزارة خارجية الكيان حملة «وسم إسرائيل» العام 2006 (White, 2010). هدفت تلك الحملة إلى إعادة تكوين صورة الكيان التي تضررت بسبب حملات المقاطعة في العالم. وقامت حملة الوسم على إستراتيجية تحييد العامل الديني

والسياسي من عملية صناعة الصورة (Popper, 2005)، وهدفت إلى تكوين جسور وروابط بين المجتمع الصهيوني في فلسطين والمجتمعات الأوروبية والأمريكية، من خلال تصوير الكيان كمجتمع مماثل في القيم والثقافة لتلك المجتمعات الغربية. وركزت تلك الحملة على عاملين جاذبين: الانفتاح والتطور التكنولوجي. وحملة الوسم الصهيونية هذه شبيهة بتلك الأمريكية -الحلم الأمريكي- التي أخذت بالانتشار في هوليوود وخطابات السياسيين، وبخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وفي خضم الحرب الباردة، لغسل صورة أميركا الدموية، حيث إنها أُسِّت على أنقاض قرى وأجساد السكان الأصليين، ومن ثم انخرطت في حروب عدوانية في مختلف أصقاع العالم أثناء الحرب الباردة.

ترصد وزارة خارجية الكيان مئات الملايين من الدولارات سنوياً لمجابهة حركة المقاطعة. تنقسم حملات «وسم إسرائيل» إلى حملات منفصلة، وإلى حملات تقع ضمن حملات خاصة تمس قضايا معاصرة، وتشترك مع حركات ما بعد الحداثة بالذات (Handler, 1992)، كالحركات النسوية، والبيئية، وحقوق المثليين والمتحولين جنسياً.

عُرِّقَت حملات وسم الكيان كدولة صديقة للمثليين والمتحولين جنسياً بحملات الغسيل الوردية، فعلى الرغم من أن التجمعات اليهودية المتشددة دينياً في مختلف مدن فلسطين، معادية فكرياً وممارسةً لحقوق المثليين، فإن القائمين على حملة الوسم رأوا أن هذه القضية هي إستراتيجية في بناء جسور أمتن بين المجتمع الصهيوني والمجتمعات الأوروبية والأمريكية، حيث إن حقوق المثليين بدأت بأخذ زخم أكبر في بعض الولايات الأمريكية والدول الأوروبية التي بدأت بتشريخ زواج المثليين، ما يمثل ثورة في تحقيق تلك الفئة المهمشة لحقوقها المدنية في تلك الدول. فعلى سبيل المثال، فإن جمهورية إيرلندا الكاثوليكية شرَّعت زواج المثليين سنة 2015، واختارت أول رئيس وزراء مثلي لها سنة 2017، وفي ذلك إشارة إلى تحول جذري في عقلية وتوجهات الفرد والمجتمعات الأوروبية والأمريكية.

استغلت الآلة الدعائية في الكيان كون المجتمعات العربية بشكل عام -بما فيها المجتمع الفلسطيني- مجتمعات محافظة لا تسمح بفتح باب النقاش في قضايا حقوق المثليين فيها. وعلى ذلك، فهي لا تصنع لنفسها صورة قيم مشابهة لتلك الأورو-أمريكية فقط، ولكنها، أيضاً، تطرح نفسها كقضية لمنظومة القيم العربية، وهذه الثنائية تستوجب، بشكل أو بآخر، اتِّخاذ خيار بين اثنين (الكيان أو فلسطين) ولا ينحصر في أخذ موقف من جهة واحدة (الكيان).

وعلى الرغم من أن «مسيرات الفخر» للمثليين بدأت في تل أبيب منذ التسعينيات فإنَّ الاهتمام الرسمي بها والترويج لها بدأ بالتزايد في السنوات العشر الأخيرة، ففي سنة 2008، ومع بدء نشاط حركة المقاطعة -وفي المقابل حملة «وسم إسرائيل»- تم افتتاح أول مركز بلدي للمثليين في تل

أبيب. وفي سنة 2016، شارك في «مسيرة الفخر» نحو 200 ألف شخص، منهم حوالي 30 ألف سائح، فأصبحت تلك المسيرات عامل جذب سياحي مهماً، إضافة إلى أنها جسر تستغله أجهزة الكيان الرسمية في تدعيم حملاتها الدعائية وتطوير شبكة علاقاتها العامة.

وكانت أكبر تحديات الكيان في هذا المجال تتمثل في مدينة القدس المتديّنة، فمسيرات فخر المثليين بدأت فيها منذ حوالي عشر سنوات، ولكنها اصطدمت بتصدد من قبل نواب البرلمان الصهيوني أولاً، والذين حاولوا المصادقة على قانون يمنع تلك المسيرات في مدينة القدس، إلا أن محاولتهم باءت بالفشل. واستطاع الكيان اقتناص إنجاز في العام 2006 حين أعلنت الحركات المثليّة في العالم مدينة القدس «مدينة مسيرة الفخر العالمية» لذلك العام، وعلى الرغم من إلغاء «مسيرة الفخر» فيها بسبب الهجوم الصهيوني على لبنان، فإن النشاطات المختلفة المتعلقة بالمثليين استمرت في المدينة ذلك العام. وفي السنوات التالية، استمرّ اليهود الأرثوذكس في محاولة التصدي والاعتداء على تلك المسيرات، لتشهد المسيرات بعض الهجمات الفردية التي أدت إلى إصابات. ففي العام 2015، بعد أن اعتدى يهودي متدين على مسيرة الفخر، وأوقع فيها إصابات، هرع رئيس وزراء الكيان بنيامين نتيناهو لإدانة الهجمة، ونشطت أجهزة الدعاية الصهيونية لتفادي أي ضرر لحملة الموسم.

ولم يتوقف الغسيل الوردى عند ذلك الحد، بل قامت الآلة الصهيونية بمساعدة بعض الفلسطينيين بالترويج لمدينة تل أبيب كجنت المثليين (Peratis, 2006) الفلسطينيين، فتقوم آلتها الدعائية بالترويج للأكاذيب من قبيل أن الكيان يقدم اللجوء والحماية للمثليين الفلسطينيين، ولكن في الحقيقة تقوم أجهزة الاستخبارات الصهيونية باستغلال حالتهم الاجتماعية، فتحاول الضغط على بعضهم للعمل كمخبرين لها (Weiss, 2014).

وتواجه الآلة الدعائية الصهيونية حركات المثليين الفلسطينيين التي بدأت تنمو في السنوات العشر الماضية، وعلى رأسها مؤسسة القوس (القوس للتعددية الجنسية والجندرية في المجتمع الفلسطيني)، والتي لا تكتفي بالدفاع عن حقوق المثليين في فلسطين ودعمها من خلال فلسفة خاصة، بل إنها قررت، أيضاً، أن تأخذ موقفاً سياسياً واضحاً لتضع حركة حقوق المثليين الفلسطينيين في إطار الصراع مع الاستعمار الصهيوني، فتبنّت المؤسسة بشكل رسمي نداء حركة المقاطعة، وتقوم بمجابهة الغسيل الوردى الذي يقوم به الكيان، وبتفكيك عناصر الدعاية الصهيونية وبالعودة إلى مقاطعة مسيرات فخر المثليين في تل أبيب لدورها في الدعاية الصهيونية.

وتقوم حركات المثليين في الدول العربية، أيضاً، بنشاط مهم في التصدي للغسيل الوردى، حيث يقوم الناشطون بحملات مستمرة لسلب الدعاية الصهيونية ورقة «حماية المثليين» (Pinkwatching) (Israel). وقامت تلك الحركات بالمساهمة في إفشال الكثير من مساعي الدعاية الصهيونية، ومنها

مهرجان أفلام المثليين الذي أقيم في تل أبيب في صيف 2017، حيث قام الكثير من المشاركين والضيوف بالانسحاب منه بعد حملات مكثفة ونداءات من قبل حركات المثليين في فلسطين والأقطار العربية للالتزام بالمقاطعة.

مؤسسة الجيش هي أحد أجهزة الكيان التي تشارك في حملات الوسم، ويتم الترويج للمؤسسة العسكرية الصهيونية، بشكل خاص، في محاولة لغسل أيديها من آثار الدماء، بل إن حملات الوسم في بعض الأحيان تروج لمؤسسة الجيش بأنها أكثر تقدمية وانفتاحاً من أجهزة الكيان الأخرى (Gross, 2016). والتكتيك الذي يتبناه الجيش في حملاته الدعائية هو في غاية الحساسية، حيث إن حملة الوسم - كما أسلفنا- تحاول إنشاء سردية صهيونية بعيدة عن العامل الديني وعن سردية الصراع. لذلك، فإن الحديث والمحاضرات في جولات الترويج تكون مدروسة إلى حد كبير للقيام بالترويج للجيش بشكل مجرد.

وفي إطار الغسيل الورد، قامت صفحة الجيش الصهيوني على الفيسبوك سنة 2012، بنشر صورة لمجندين ممسكي الأيدي يسيران في أحد الشوارع، ادّعت أنّهما مثليان يخدمان في الوحدات القتالية في الجيش، ليتبين لاحقاً أن هذه الصورة هي مُخَرَّجَةٌ مسرحياً، وأن المجندين ليسا على علاقة، وأنّ أحدهما ليس مثلياً، وهما يخدمان في مكتب المتحدث باسم الجيش الصهيوني (Ginsburg, 2012).

وتقوم المؤسسة العسكرية بإرسال مجندين مثليين أو متحولين جنسياً في جولات دعائية حول العالم، فمثلاً، قام الجيش بإرسال أحد المجندين المتحولين جنسياً في ربيع 2017 في جولة إلى الولايات المتحدة، ليقوم بالترويج لجيش الكيان (Barrows-Friedman, 2017). وأثارت تلك الجولة جدلاً كبيراً، وأدّت إلى استقالة أعضاء من هيئة المثليين في مدينة سياتل الأمريكية، وهي إحدى الجهات الراعية لهذا النشاط الدعائي. وكان تركيز المجند على وسم الجيش بصفة «الحماية» و«البيئة الآمنة» (Lee, 2017) في محاولة للصق صفتي الحماية والأمن بصورة جيش الكيان، وهو ما سعى إليه الكيان منذ تأسيسه، حيث تم تحويل اسم «الهاغاناة» إلى «جيش الدفاع»، وهما مرادفان، ولكن التحويل جاء لاستخدام لغة مفهومة عالمياً بغرض الدعاية والترويج ولصق صفة «دفاع» بصورة الجيش الصهيوني، وهو عنصر مكوّن من عناصر سردية ورواية الكيان لتاريخ احتلاله فلسطين. فعلى سبيل المثال، عند الحديث عن حرب 1948، يقوم التركيز على أن الجيوش العربية قامت بالهجوم على الكيان «الصغير»، وقام الكيان بالمقابل بالدفاع عن نفسه.

والغسيل الأخضر هو إحدى الوسائل التي يستخدمها الكيان لتغيير صورته المرتبطة بالمجازر والاعتداءات. والغسيل الأخضر هو تعبير استخدم كثيراً لوصف الحملات الدعائية للشركات التي تساهم في تلويث البيئة، حيث تقوم تلك الشركات بالترويج لنفسها كمؤسسة صديقة للبيئة، من

خلال مبادرات مخادعة للتغطية على ممارساتها المعادية للبيئة. وكذلك الأمر بالنسبة للكيان، الذي يحاول وسم نفسه بالصديق للبيئة، في حين أن قوات الاحتلال تمارس ممارسات معادية للبيئة في الأراضي الفلسطينية المحتلة العام 1967 كوسائل انتقامية ضد السكان الفلسطينيين، ولحصار المواطن الفلسطيني، ومحاربة أي نشاط زراعي لصد أي محاولة فلسطينية لتحقيق الاكتفاء الذاتي على المستوى الغذائي، وأضف إلى ذلك مياه الصرف الصحي التي تتدفق على القرى الفلسطينية من المستوطنات، وسرقة المياه الجوفية. ولا تخلو الممارسات الصهيونية في الأراضي المحتلة العام 1948، من ممارسات ذات نتائج كارثية على البيئة لم تبدأ العام 1948، ولكنها بدأت بحماية بريطانية قبل ذلك خدمة لأهداف الاستيطان الصهيوني، كتجفيف بحيرة الحولة على سبيل المثال، التي أثرت على التوازن البيئي في تلك المنطقة، والتي كانت تقصدها الطيور المهاجرة (Sufian, 2007, p. 166).

وممارسات الكيان الضارة بالبيئة هي ليست نتيجة خطأ تقديري أو سوء إدارة، ولكنها تأتي كلها نتيجة إعطاء المشروع الاستيطاني الصهيوني الأولوية في أي قرار يتم اتخاذه. وكمثال قريب، تم إنشاء شارع رقم 4 ليقوم بقطع أجزاء من بيت صافا؛ بغية السعي في خطة تحويل قرية بيت صافا إلى أحياء متفرقة جنوب مدينة القدس، وأيضاً ربط مستوطنات بيت لحم والخليل بقلب مدينة القدس. وعلى الرغم من الاعتراضات التي قدمت منذ أواخر ثمانينيات القرن الماضي ضد مشروع الشارع بسبب تأثيره على التوازن البيئي في تلك المنطقة التي كوّنت مرعى للغزلان، فإن أهمية الشارع الإستراتيجية بالنسبة للمشروع الاستيطاني الصهيوني طغت، وتم البدء بإنشاء الشارع في أيلول 2012 (Musleh, 2013).

وللتغطية على الجرائم الصهيونية ضد البيئة في فلسطين، ركزت حملة «وسم إسرائيل» على الترويج للكيان كدولة صديقة للبيئة، من خلال استغلال التكنولوجيا التي تعتبر من أهم صناعات الكيان، فبدأ الترويج لتكنولوجيا الطاقة المتجددة، كأحد أهم أفرع صناعة التكنولوجيا في الكيان. وقد تكون أضخم حملات الترويج تلك التي قام بها الكيان بالتعاون مع قناة الـ«سي أن أن»، حيث قاموا برعاية الفقرة الجوية، وتم الترويج للكيان كجنة للتكنولوجيا الصديقة للبيئة (Abunimah, 2012).

ويقود الصندوق القومي اليهودي حملات الغسيل الأخضر، من خلال حملات منظمة للتشجير في فلسطين، حيث يمكن لأي شخص في العالم التبرع لزراعة شجرة ويحصل مقابلها على شهادة من الصندوق، أو يمكنه، أيضاً، القدوم بشكل شخصي لزراعة الشجرة، ليدخل في برنامج غسيل متكامل¹.

وحملة زراعة الأشجار والغابات تأتي بهدف طمس معالم القرى الفلسطينية المهجّرة، في محاولة لمحاربة أي رواية تنادي بحق العودة بالنسبة للاجئين الفلسطينيين. فعلى سبيل المثال، تم بناء

أحد أكبر الحداثق العامة في فلسطين بدعم كندي فوق أراضي قرى اللطرون المهجرة، وكذلك الحال لحديقة «الاستقلال» التي بنيت فوق جزءٍ من مقبرة مأمّن الله في مدينة القدس. ولا تتوقف حملات التشجير على تغيير المعالم الطبوغرافية في فلسطين، بل إن محاولات زرع أشجار الصنوبر المستوردة من أوروبا، التي بدأت مع بدايات الحركة الاستيطانية الصهيونية مطلع القرن الماضي لتبديل الطابع البيئي إلى طابع أوروبي، أدت إلى التأثير على البيئة في فلسطين، بسبب عدم تناسب تلك الأشجار التي تستهلك كميات كبيرة من المياه مع البيئة الفلسطينية وأشجارها (Pappé & Jaber, 2014).

وتستمر حملات التشجير الاستيطانية وتتكثف في النقب جنوب فلسطين، حيث تستشري المشاريع الاستيطانية (Winstanley, 2012)، ومصادرة الأراضي، إضافة إلى مدينة القدس، حيث تقوم بلدية الاحتلال بمصادرة أراضٍ بحجة إقامة محميات طبيعية. وتستخدم تلك المحميات بكثافة في الأراضي المحتلة العام 1967 كوسيلة لتوسيع المستوطنات تدريجياً، من خلال مصادرة الأراضي الفلسطينية الخاصة، وتقوم، أيضاً، تلك المحميات بدور محاصرة القرى الفلسطينية، ومنع توسّعها، ما يؤدي إلى توسّع عامودي في الريف الفلسطيني، الذي يؤدي إلى تغيير طابع الريف الفلسطيني إلى أحياء مكتظة سكانيًا في الكثير من الأماكن. ولا تقتصر الفائدة التي يجنيها الكيان بالتمدد الاستيطاني، بل إن الكثافة السكانية في الريف الفلسطيني تؤدي إلى تقليص المساحة الزراعية، وبالتالي يضعف القطاع الزراعي، ويمنع إمكانية وصول التجمعات الفلسطينية إلى حالة من الاكتفاء الذاتي الغذائي قد تمكنه من الصمود في وجه أي حصار، وبالتالي تضعف قدرة الريف الفلسطيني على المساهمة في أي عمل نضالي.

وتقود حركة المقاطعة حملات مستمرة لمقاطعة مشاريع الصندوق القومي اليهودي البيئية، لمجابهة محاولات الغسيل الأخضر¹ على الرغم من صعوبة بناء سردية مجابهة للسردية الصهيونية في هذه الحملات التي هي ظاهرياً إيجابية في منظور المواطن الأوروبي والأميري. وحيث إن حملات مواجهة مشاريع التشجير الاستيطاني في النقب تحقق نجاحات في التصدي لتلك الحملات، وبناء سردية متماسكة ومفهومة بالنسبة للمواطن الغربي بسبب ارتباطه بمشروع برفر الرامي إلى تهجير القرى الفلسطينية في النقب، فإن مشاريع التشجير على أراضي القرى الفلسطينية المهجرة، أو المشاريع التي هي نظرياً بعيدة عن القرى والمدن الفلسطينية المأهولة حالياً، ولا تؤدي إلى أي تحريك للجسم السكاني بشكل مباشر، تشكل تحدياً أكبر لبناء السردية المطالبة بالمقاطعة.

ويهدف الصندوق القومي اليهودي إلى جمع مبلغ 100 مليون دولار لصفها على مشاريع التشجير

<https://bdsmovement.net/news/stop-jewish-national-fund-greenwashing> 1

الاستيطانية خلال العقد القادم؛ بدءاً من العام 2015، و50 مليون دولار لتمويل مشاريع السيطرة على الثروة المائية، وذلك إضافة إلى 400 مليون دولار أخرى للمشاريع الاستيطانية في النقب والجليل.¹ وهذه الميزانيات هي منفصلة عن الميزانيات التي تخصصها أجهزة الكيان الأخرى.

وتتنوع الحملات الرامية إلى صناعة صورة الكيان بعيداً عن سردية الصراع أو العامل الديني، فتمّ صرف مبالغ كبيرة على حملات دعائية تهدف إلى غسل يد العدوان، وقد سميت أحياناً بالغسل الأبيض. فتنشط المؤسسات الصهيونية كالصندوق الجديد لإسرائيل، وغيرها في ثلاثة مجالات: (1) إقامة المهرجانات الثقافية في مختلف دول العالم. (2) إقامة المهرجانات في فلسطين المحتلة العام 1948، وأحياناً في المستوطنات على الأراضي المحتلة العام 1967. (3) استخدام أصوات فلسطينية عميلة للكيان للسفر وتمثيله عالمياً، والتحدث باسم الكيان الذي يتم الترويج له كواحة للديمقراطية والعدل والمساواة.²

ويظهر دور حركة المقاطعة في مراسلة الفنانين والمثقفين والأكاديميين الذين تتم دعوتهم من قبل الكيان للمشاركة في أنشطة ثقافية وأكاديمية مختلفة، ويتم الطلب منهم احترام نداء حركة المقاطعة، وعدم المساهمة في تبييض جرائم الاحتلال. وعلى الرغم من أن الكيان والحركة الصهيونية تتكبد خسائر فادحة على المستوى المعنوي من هذه المقاطعة، فإنها تنجح في أحيان أخرى في تمرير حملاتها الدعائية باستخدام النفوذ والمال. وتعتبر هوليوود من أهم مقاصد حملات الكيان، فمن خلال نفوذها فيه، تقوم بدعم أفلام تقوم بتبييض صورة الاحتلال، من خلال سردية الفيلم، وينطبق ذلك، أيضاً، على المسلسلات التلفزيونية الأمريكية. فعلى سبيل المثال، مسلسل NCIS، الذي يعتبر من أكثر المسلسلات البوليسية متابعة على شاشة الـ CBS الأمريكية، وقد وصل إلى موسمه الخامس عشر، قام المنتجون في الموسم الثالث بإضافة شخصية زيفا ديفيد، وهي في المسلسل من مستوطني النقب، وتملك جنسيتها الكيان والولايات المتحدة الأمريكية، وهي عميلة موساد سابقة، ويتم توظيفها كأحد العملاء الخاصين في وكالة التحقيق الجنائي التابع للبحرية الأمريكية. يتطور دور هذه الشخصية بشكل درامي، ويتم بناء سردية المسلسل بشكل يبني تعاطفاً معها ومع جهاز الموساد في بعض الأحيان. وتحتفظ زيفا بعلم الكيان على مكتبها، ولا تجد الشخصية ضيراً من التفاخر بانتمائها للكيان ولجهاز الموساد. ويستمر تواجد الشخصية حتى الموسم الحادي عشر، حيث ينتهي دورها في المسلسل بشكل درامي يبني تعاطفاً دائماً، وفي الحلقات التالية يلتقط المخرج بشكل مستمر صورة لعلم الكيان الموضوع على أحد المكاتب حتى بعد انتهاء دور زيفا.

<http://www.jnf.org/menu-2/our-vision> 1

[/http://www.nif.org/what-we-do/new-initiatives-for-democracy](http://www.nif.org/what-we-do/new-initiatives-for-democracy) 2

والأمثلة كثيرة على التوغل الصهيوني المنظم في إنتاجات الثقافة الشعبية، حيث تستخدمه الآلة الدعاوية الصهيونية في حصد التعاطف مع الكيان في منصة غير سياسية، من خلال زرع أفكار نمطية على فترات طويلة يصعب على المستهلك المادة الشعبية تمييزها أو استدراك عملية غسل الدماغ التي تحصل خلالها. وفي أغلب الأحيان، لا تمر عمليات الصبغ هذه دون أي ضجة، فقد حازت الممثلة الصهيونية والمجندة السابقة في الجيش الصهيوني غال غادوت على أدوارٍ عدة في أفلام هوليوودية رائجة، إلا أنها لم تستقطب اهتمام حركة المقاطعة إلا عندما حازت على دور البطولة في مسلسل الأبطال الخارقين «المرأة العجيبة»، لما حصل عليه هذا الفيلم من دعاية واهتمام عالميين. فقام نشطاء حركة المقاطعة بحملات بغية منع عرض الفيلم في الدول العربية، لما له من أثر في تجميل صورة الجيش الصهيوني في نظر المشاهدين، وبخاصة صغار السن والشباب الذين هم، بطبيعة الحال، سريعو التعلق بأبطال هوليوود، وفي كثير من الأحيان قد يعتبرونهم مثلاً يقتدى. ونجحت الحملة بمنع عرض الفيلم ببلدان وتونس وقطر، ولكنها فشلت في دول عربية أخرى لم ترَ ضيراً من عرض الفيلم باستخدام حجة فصل الفن عن السياسة. ولكن حتى مع نجاح حركة المقاطعة في منع عرض الفيلم عن بعض الشاشات، فإن المشكلة تكمن في أن معظم الجيل الشاب يقوم بمشاهدة الأفلام من خلال مواقع الإنترنت، ولذلك يصعب مجابهة هذا النوع من السيطرة الصهيونية على الثقافة الشعبية، وبالتالي التأثير على ثقافة الجيل الشاب، وبخاصة في الدول التي يتم فيها استهلاك الإنتاجات الشعبية بكثرة وبسلبية كالمجتمعات العربية على سبيل المثال (صفوان، 2017).

وتعتبر الممثلة غادوت أحد أهم سفراء الجيش الصهيوني، فتقوم بالترويج له باستمرار، وفي بعض الأحيان بجمع التبرعات. وقد يكون أخطر ما تم إنجازه صهيونياً هو دفع الأمم المتحدة لتسمية شخصية المرأة العجيبة كسفيرة شرفية لتمكين النساء والبنات، قبل أن يتم إلغاء ذلك المشروع إثر اعتراضات من داخل جهاز الأمم المتحدة (Ross, 2016).

ويستغل الجيش الصهيوني النساء المنخرطات في الجيش، بشكل كبير، قد يصل إلى استغلال العامل الجنسي، في بعض الأحيان، من خلال حسابات شخصية لمجنذات الجيش، تركز على العامل الجمالي لجذب المؤيدين من الرجال وصناعة صورة محببة للجيش الصهيوني، فتنتشر بين الحين والآخر المقالات في الصحف الأجنبية التي تتحدث عن موقع إنستغرام، مثلاً، لإحدى المجنذات التي تنشر فيها صورها باللباس العسكري، بجانب صور أخرى بلباس البحر وغيره.

وفي بعض الأحيان، تستغل آلة الدعاية في الجيش الصهيوني سذاجة الصحف والمواقع الإخبارية الفلسطينية والعربية في نشر الدعاية الترويجية الصهيونية، فمثلاً صحيفة معاريف الصهيونية، قامت

بنشر مقالة ترويجية لبلدية الاحتلال في القدس في تشرين الأول 2012، قامت وكالة معاً بترجمتها ونشرها («عجر القدس»، 2012). ومثال آخر، ففي 16 آذار 2013، نشر موقع معاً مقالة ترويجية بعنوان «النساء في الجيش الإسرائيلي ... أسئلة وأجوبة» («النساء في الجيش الإسرائيلي»، 2013).

وينشر موقع معاً الإخباري -الأكثر رواجاً في الأراضي المحتلة العام 1967- بشكل مستمر، أخبار حوادث السير لمواطني الكيان الصهيونية في كل أرجاء العالم، فتخلق صورة تعاطف مع الكيان، وإلى جانب ذلك، تكثر العناوين الإيجابية في المقالات التي تتحدث عن الكيان أو أفرادها، وقد تكون هذه السياسة التحريرية هي نتيجة سوء تقدير الموقف أو غياب السياسة التحريرية بالمطلق.

وتقوم الحملات الصهيونية بتبييض صورة الاحتلال من خلال العمل المباشر على تنظيم الاجتماعات التطبيعية، التي يشارك فيها الشباب العربي والفلسطيني، إلى جانب شباب صهيونية، ولا يقتصر ذلك الجمع على المؤتمرات السياسية أو الثقافية فحسب، ولكنه يمتد، أيضاً، إلى جميع المجالات كالرياضية والعلمية. وقد يصعب على نشطاء حركة المقاطعة مجابهة تلك الأنشطة بشكل مباشر، لصعوبة بناء السردية لاستخدامها في حث الجهات المنظمة على وقف تنظيم مثل تلك الأنشطة، حيث إن النظرة الغربية المستعالية ترى في تلك الأنشطة بارقة أمل لسلام قادم، ويصعب بعض الشيء إقناعهم بحقيقة تركيبة هذه الأنشطة وأهدافها، بسبب بعدهم عن واقع الصراع والقضية الفلسطينية التي يرونها، في أغلب الأحيان، بخلاف بين جارين على خلفية دينية أو سياسية أو ثقافية لا أكثر.

ومن أهم إنجازات الجيش الصهيوني وآلته الدعائية، التوغل في المجتمعات الشبابية العربية، وبخاصة بعد الهبات العربية التي بدأت العام 2010، واستغلال التناقضات والخلافات للحصول على تأييد قسم من الشباب، أو حتى إقناعه بشكل غير مباشر، بضرورة التطبيع وصناعة صورة الكيان المتقدم تكنولوجياً، الذي يمثل مبتغى الشباب العربي. فتختلف درجات انجذاب الشباب وانخراطه في الدعاية الصهيونية، بقصد وبدون قصد، ومما يدعم دور الناطق باسم الجيش الصهيوني لفتح قنوات تطبيعية والتأثير على الشباب العربي، هو سذاجة ردة الفعل من قبل رواد مواقع التواصل الاجتماعي، حيث ينخرطون في جولات سباب وهجوم مفتوحة تستفيد منها الحسابات الصهيونية الرسمية وغير الرسمية بزيادة نسبة متابعتها، والوصول إلى أعداد جديدة من الشباب العربي يكونون عرضة للتأثير. فأصبح المتحدث باسم الجيش الصهيوني أفيخاي أدري من أشهر رواد مواقع التواصل الاجتماعي، وزادت شهرته، وصنع شبكة من العلاقات بالشباب العربي المؤيد له مباشرة في بعض الأحيان، أو الذين يعيدون تكرار دعايته التي تأثروا بها بشكل غير مباشر في أحيان أخرى، ما شكل عقبة في وجه حملات المقاطعة التي تطالب الفنانين بعدم الانخراط بأنشطة تطبيعية، التي

من ضمنها زيارة فلسطين، ومدينة القدس بالذات، التي تحاول الآلة الدعائية الصهيونية الترويج لها باستمرار كمدينة مفتوحة لجميع البشر وجميع الأديان تحت السيادة الصهيونية.

وتسعى مؤسسة الدعاية الصهيونية إلى التغلغل في الإعلام العربي أكثر؛ بغية الوصول إلى عقل المواطن العربي، من خلال استغلال المواقع العربية التي يصفها الصهاينة بالليبرالية للترويج لرسائل المؤسسة الصهيونية، والتركيز على المدونات والمدونين العرب، وبخاصة مع صعود دور الإعلام البديل، وإعلام المواطن في السنوات الخمس الأخيرة. وقد تم تحديد مواقع صحافية عدة يمكن أن تستخدم في نشر الدعاية الصهيونية كمواقع صحف الشرق الأوسط، والحياة، وإيلاف، وكلها مواقع سعودية (Shmuel, 2010, p. 20).

إستراتيجيات الهجوم المباشر

لم تكتفِ مؤسسات الكيان بحملاتها الدعائية وصناعة الصورة لمجابهة مد حركة المقاطعة، بل بدأت بشن هجمات مباشرة على حركة المقاطعة وناشطيه ومناصريها. وبناء على توصيات عدة، قررت حكومة الكيان تغيير إستراتيجيتها من الرد على الهجمات الإعلامية إلى أخذ موقع الهجوم المباشر «لنقل معركة الرأي العام إلى أرض الخصم» (Ibid, p. 1).

ومع حلول صيف العام 2010، بدأت أروقة البرلمان الصهيوني بدراسة قانون لمعاقبة المؤسسات والأفراد المنخرطين بمقاطعة الكيان. فتم طرح قانون «منع الضرر عن دولة إسرائيل من خلال المقاطعة»، أو ما يعرف اختصاراً بقانون المقاطعة للتصويت لتصادق عليه الكنيست في 11 تموز 2011 بعد سنة من المداولات (ACRI, 2011).

ويعرّف القانون المقاطعة بـ «التجنب المتعمد لروابط اقتصادية وثقافية وأكاديمية مع شخص أو جسم آخر فقط بسبب تقاربه مع دولة إسرائيل أو إحدى مؤسساتها، أو منطقة تحت سيطرتها، بطريقة قد تؤدي إلى أضرار اقتصادية أو ثقافية أو أكاديمية» (Ibid).

ونجد أن تعريف المقاطعة واسع وقابل للتأويل، ليضم كل أشكال الرفض للتعامل مع أي جهة صهيونية، حيث إن مصطلح ثقافي هو واسع وفضفاض، وقد يضم أي عمل ضد مشاريع التطبيع الشبابية الدائرة على قدم وساق مثلاً. والقانون يشمل بالعقوبة على أساس الخطأ المدني لمن ينشر دعوة للمقاطعة، ويضم ذلك، بحسب نص القانون، من ينشر منشور قد يفهم من نصّه أنه دعوة لمقاطعة الكيان، فقد يشمل ذلك إذًا، كل منشور فيه انتقاد للكيان الصهيوني. وثاني حالة تتمثل من تؤدي مناداته بالمقاطعة إلى إلغاء عقود قانونية، ويستهدف ذلك، بالأساس، من يتوجه

إلى الشركات العالمية بالهجوم بسبب تعاملها مع المؤسسات الصهيونية في فلسطين، بغض النظر عن جهة التعامل؛ سواء جهات معترف فيها أوروبياً وأميركياً أو جهات صهيونية غير قانونية يعرف السياسات الأوروبية أو الأميركية الرسمية. وينص القانون في بنده الثالث القسم الثاني على معاقبة من ثبت عليه الخطأ المدني بدفع تعويضات عقابية، إضافة إلى تعويضات عن الأضرار.

وتعطي المادة الثالثة من قانون المقاطعة الحق لوزير المالية بمنع أي جهة من المشاركة في مناقصات عامة أو الحصول على فوائد معينة من الكيان، إذا تبين أنها دعت أو التزمت بأي شكل من أشكال المقاطعة ضد الكيان. والبند الذي يحدد خمسة أوجه للعقوبة قد يظن أنه تحصيل حاصل بما أن الجهة المقاطعة لن ترغب قطعاً في أن تشارك في أي مناقصة أو تحصل على فوائد من سلطات الكيان، ولكن تلك ليست الحالة، حيث إن القانون يهدف لمعاقبة كل الجهات الداخلية، وبخاصة المؤسسات الفلسطينية في الأراضي المحتلة العام 1948 التي تشارك في المقاطعة، فسيتم قطع بعض الفوائد عنها التي تعتبر حقاً لها كمحصلة للضرائب التي يضطر المواطن الفلسطيني دفعها للكيان. ويمتد القانون إلى معاقبة المؤسسات اليهودية في فلسطين المناهضة للصهيونية، التي تشارك أو تنادي بالمقاطعة. وفي بعض الحالات، قد يشمل القانون شركات عالمية، كشركة أوروبية تقاطع، بشكل أو بآخر، جهة في إحدى مستوطنات الأراضي المحتلة العام 1967 على سبيل المثال.

وبسبب الانتقادات العديدة لقانون المقاطعة، لم تبدأ سلطات الاحتلال بتطبيق القانون بشكل شامل حتى الآن للحفاظ عليه. فالتجربة التاريخية ترينا أن الكيان الصهيوني يقوم بطرح قوانينه وسياساته الجديدة -وبخاصة الخلافية- على مراحل، حتى يتم تطبيقها بشكل كامل، حيث إن حدة الانتقادات العالمية تخفت مع مرور الوقت والانشغال بأمر أخرى، فمثلاً يقوم الكيان بالإعلان بشكل استفزازي عن طرح عطاء بناء في المستوطنات ليمتص النقد والهجوم قبل أن يبدأ أي نوع من البناء، وبعد أن تهدأ موجة الانتقادات يبدأ البناء بهدوء وكأن شيئاً لم يكن. فيمكننا اعتبار أننا في مرحلة بناء البنية التحتية لتطبيق القانون، من خلال استخدام القانون في حالات معينة، وتجهيز البنية القانونية والترويج للقانون في الخارج.

وتنظر حكومة الكيان حالياً في توسيع قوانين مناهضة المقاطعة، بما يشمل إعطاء أفراد حق طلب تعويضات من جهة معينة عن أضرار نتيجة المقاطعة. وقد تشمل القوانين، أيضاً، تشريعات تمنع دخول مواطنين أجانب داعمين لحركة المقاطعة إلى فلسطين. وتقوم حالياً سلطات الاحتلال بإرسال قوائم منع سفر لشركات الطيران لمنع مسافرين من الصعود إلى الطائرات، وتفادي الوقوع في مواقف محرجة في حال وصولهم المطار ومحاولة ترحيلهم. فمثلاً، في تموز 2017 منعت شركة طيران لوفتهانزا الألمانية خمسة مسافرين من الصعود إلى الطائرة المتوجهة إلى فلسطين بسبب ورود أسمائهم بقوائم المنع (Winstanley, 2017).

وانتقدت الورقة المقدّمة من قبل باحثين في معهد السياسات والإستراتيجيات لمؤتمر هرتسليا عدم كفاءة منظومة العلاقات العامة في الكيان، وقد وصفت ردة فعلها بالمتأخرة في الرد على أي انتقادات من الأنظمة العربية التي تسعى إلى تخفيف حدة المعارضة المحلية، والحصول على الدعم الشعبي، من خلال الهجوم على الكيان. وبحسب التقرير، فإنّ تأخر ردة الفعل تعود إلى السياسة الحذرة، والحرص على العلاقات مع الدول العربية. وقد حث ذلك حكومة الكيان لاحقاً على نقل مهمة مناهضة حركة المقاطعة من وزارة الخارجية إلى وزارة الشؤون الإستراتيجية العام 2013 (Shmuel, 2010).

وقد استخلصت الدراسة أن الكيان يحقق نجاحات ويستقطب المساندة الغربية في الحالات التي تتخلى فيها مؤسسة العلاقات العامة في الكيان عن حذرها، وتبدأ بحملات الاتهام بمعادة السامية. وقد وصف الأستاذ الجامعي الأميركي نورمان فينكلشتاين المعادة للسامية بأنها وسيلة فكرية (أيديولوجية) تستخدمها الصهيونية لحرف الأنظار عن الانتقادات للكيان كما استخدمت - وما زالت تستخدم - المحرقة (Finkelstein, 2005, p. 84). ولأنّ الانتقادات للكيان تتسرب بطبيعة الحال إلى النخبة اليهودية الأميركية الصهيونية - وأيضاً في بعض الحالات النخب الصهيونية في أوروبا ودول أخرى - صاحبة رأس المال والداعمة للكيان، فإنّ الأجهزة الدعائية للكيان، تقوم بتحريف السرديات الناقدة لها، وتصفها بأنها هجوم على اليهود ككل، وبذلك تقوم بربطها بالمعادة للسامية. ويتمسك الكيان والمؤسسات الصهيونية بسردية أن اليهود في العالم هم على شفا محرقة جديدة (Finkelstein, 2003, p. 37). وعلى ذلك، يربط أي هجوم على الصهيونية - أو حتى انتقادها - بفكرة تدمير الكيان، وبالتالي تعود بربطها بسرديات المحرقة النازية. وعلى ذلك، فإنّ أي خطاب من شأنه نزع الشرعية عن قيام الكيان الصهيوني - سواء القانونية أم الأخلاقية - يؤدّي، في النهاية، إلى ربطه بالمعادة للسامية، التي ترتبط في العقلية والذاكرة الأوروبية بالمحرقة النازية التي تبقّيها الصهيونية حية في أذهان الشعوب الأوروبية، لتستغل بذلك عقدة الذنب التي تنتاب الكثير من المواطنين الأوروبيين. ولذلك، ما زال قادة الكيان يرون في المعادة للسامية أهم أسلحتهم، وأي تراجع فيها هو تهديد للمشروع الصهيوني (غارودي، 1991: 287)، وتهديد للكيان الذي يَسْتَمِد شرعيته من سردية «الصّحية».

وتعطي أجهزة الترويج في الكيان أهمية قصوى للسردية واللّغة في خطابها، حيث تأخذ بعين الاعتبار الجهة المستهدفة من الخطاب (Michlin, 2010, p. 4). ففي الخطاب الموجه نحو الشعوب العربية، تبتعد أجهزة الكيان عن استخدام ألفاظ أو مفاهيم غربيّة، وتقوم بالالتكّاء على الثقافة العربية ومكوناتها، وتحوير معانيها ومفاهيمها لتناسب الرسالة الصهيونية، ويستغل الكيان بذلك تحييد الأنظمة العربية المواطن العربي عن أي نقاشات ثقافية جدية، بما فيها الدينية، فيتيسر لهم

التلاعب بآراء الأفراد الذين يشعرون بأنهم خارج إطار المفاهيم الثقافية التي تروجها، كمسلّمات، أجهزة إعلام الأنظمة والمؤسسات الدينية الرسمية التي تحتكر الخطابة والتفسير الديني.

وتركز الخطابة الصهيونية الموجهة للعرب على بناء صور تقارب بين الثقافة اليهودية الصهيونية وتلك العربية، باستخدام رموز مرتبطة بالثقافة اليومية العربية. فعلى سبيل المثال، نشر المتحدث باسم جيش الكيان للإعلام العربي أفيخاي أدراعي تغريدة عارضة على حسابه في تويتر:

«في جميع أيام الأسبوع يقف جنودنا شامخين حفاظاً على أمن #إسرائيل.
وطبعاً #للقهوة الأصلية جزء لا يتجزأ من مهمة الحراسة.
#شابات_شالوم»

وقد أرفق بها مقطع يظهر أحد الجنود وهو يصب القهوة من «غلاية قهوة» وفنجان قهوة، شبيهة بتلك التي تتواجد في كل بيت عربي. إضافة إلى الرموز، يحرص المتحدث باسم الجيش الصهيوني على التفاعل مع المغردين العرب بجميع مناسباتهم الدينية، بما في ذلك تمني «جمعة مباركة» لهم كل أسبوع تقريباً.

وفي صفحة «إسرائيل تتكلم بالعربية» على الفيسبوك، التابعة لوزارة خارجية الكيان التي يتابعها أكثر من 1.3 مليون ناطق بالعربية، يقوم الكيان بالترويج للكيان من خلال استغلال المجالات الفنية والسياحية والرياضية وغيرها من المجالات التي يدّعي بعض مرؤجعي التطبيع في الدول العربية بأنها منفصلة عن السياسة. وفي صناعة الرسائل الموجهة تستجدي الصفحة عناصر الربط مع الثقافة العربية. فعلى سبيل المثال، في 3 تشرين الثاني 2017، قامت الصفحة بنشر تقرير عن الأخوان الكويتي¹ والغناء العراقي. بذلك تقوم الرسائل المبطنة في هذا المنشور باستغلال عنصري الشجن والفن المتعلقين بأحد أوجه الثقافة العربية لصناعة صورة روابط حميمة بين الكيان والمواطن العربي.

وتأتي هذه الإستراتيجية كجزء من الإستراتيجية التي تتبناها حملة «وسم إسرائيل» بالبعد عن الحديث عن الصراع، ومحاولة بناء صورة مضللة لتقارب ثقافي بين المجتمع الصهيوني والمجتمع المستهدف بالدعاية (Michlin, 2010, p. 4). وهذا التركيز على الرسائل غير المباشرة إلى المواطن العربي هو أكثر فعالية بالنسبة للكيان في تحريض الشباب على الانخراط في مشاريع تطبيعية، أو على الأقل تقبلها، على خلاف الخطابة المباشرة أو مناقشة مواضيع سياسية أو ذات علاقة بالاحتلال والصراع الذي قد ينفر المواطن العربي، وهو يهدف لتطبيع العلاقات بشكل رسمي مع أقطار عربية عدة، إضافة إلى تمكين اتفاقيات التعاون مع الدول التي قامت بتطبيع العلاقات رسمياً.

1 هما مغنيان عراقيان ولدا في الكويت وأجبرا على ترك وطنهم العراق والهجرة إلى فلسطين المحتلة في العام 1951.

واقترحت الورقة المُقدِّمة في مؤتمر هرتسلييا «توزيع مواد أولية عن إسرائيل واليهودية، من خلال جميع القنوات، بما فيها المكتبات» للتأثير على المواطن العربي وآرائه. وفي موازاة ذلك، تقترح التركيز على «قيم الإسلام المتطرف» عند الحوار مع الغرب ومؤسساته، وخلق الروابط بينه وبين الجهات الفلسطينية والعربية التي تدعو إلى مقاطعة الكيان. ويتم بشكل مستمر الربط بين نشاط المقاطعة، والإرهاب المعاصر، والنازية، لضرب مصداقيتهم، وفي كثير من الأحيان يتم استخدام شخصيات عالمية لاستغلال جمهورهم ومصداقيتهم (Shmuel, 2010).

ويحرص المتحدث باسم الجيش الصهيوني على السيطرة على السردية العسكرية، من خلال نشر أخبار المناورات والتسليح بشكل مكثف، مع ربطها بلغة ذات طابع دفاعي، إضافة إلى التركيز على التهويل في قدرات الجيش الصهيوني في محاولة للتهيب، وتثبيت الخرافة العربية التي تقول إن الجيش الصهيوني لا يقهر، وإن لا قبل للعرب بمحاربتهم، ومن خلال ذلك يصنع السردية القائلة إن المقاطعة هي أداة غير مجدية أمام القوة الصهيونية.

ويعتمد الكيان على شبكة من المؤسسات غير الحكومية (أو كما تعرف بـ «المؤسسات الحكومية غير الحكومية») من أجل القيام بدور مساند لآلة الدعاية الصهيونية. وينقسم دورها إلى أقسام عدة، فهناك المؤسسات التي تعمل في مجال الأبحاث والنشر، وتقوم بتوطيد العلاقات مع أكاديميين وباحثين عالميين بغية السيطرة على سردية الصراع في المجال الأكاديمي، فيتم التركيز بشكل مكثف على دور الكيان في التطور التكنولوجي، وغيرها من المجالات البعيدة عن الصراع. إضافة إلى ذلك، يتم نشر الكثير من الأبحاث عن الصراع، التي تتماهى مع الرواية الصهيونية؛ بغية تطبيع هذه الآراء كحقائق، ويبرز ذلك في المصطلحات المستخدمة التي يتم تثبيتها في المجال الأكاديمي كمصطلحات أكاديمية بحثة، على الرغم من أنها تحمل تحيزاً وموقفاً مسانداً للرواية الصهيونية بباطنها.

وفي هذا استمرارية لعمل الوكالة اليهودية في الولايات المتحدة الأمريكية للسيطرة على السردية الأكاديمية منذ الستينيات، التي تقوم على التعاون مع المؤسسات البحثية في الولايات المتحدة لتصوير الكيان بصورة إيجابية، وتنظيم الندوات، والسيطرة على سردية اللاجئين في دراسات الصراع العربي الصهيوني (غارودي، 1991: 270-273).

وتفرض المصطلحات على الأكاديميين المساندين للفلسطينيين بحجة أنها مصطلحات أكاديمية محايدة. وعلى سبيل المثال لا الحصر، فإن معظم الأكاديميين يستخدمون مصطلح «الذين رحلوا عن بيوتهم» عوضاً عن «الذين هجروا» أو «طردوا» عند التطرق إلى السياق التاريخي لقضية اللاجئين، ويتم الترويج لهذا المصطلح بين الأوساط الأكاديمية كمصطلح حيادي، في حين أنه يخدم الرواية الصهيونية التي تسعى جاهدة حالياً، إلى إقناع الأمم المتحدة بحل الأونروا، وعدم توريث صفة اللاجئ لأبناء

اللاجئين الفلسطينيين.

ويتبنى معظم الأكاديميين في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية الذين لا يحسبون على أي طرف في الصراع - ليسوا مؤيدين للفلسطينيين أو للكيان بشكل علني - نموذجاً تكافؤياً يضع الفلسطينيين والكيان على قدم المساواة في المسؤولية والحقوق. ولعقود، سيطر الصهاينة على الروايات الأكاديمية، حيث يتم «التركيز على تصّلب الفلسطينيين وليس الصهاينة. ونتيجة لذلك، فإنّ إنتاجات الفلسطينيين الأكاديمية لعقود كانت تواجه بالسخرية بوصفها مجرد مادة دعائية، في حين أن المواد التي تنتجها المؤسسات الأكاديمية الصهيونية تنال الإشادة بأنّها تصوّر الحقيقة المحلية بأسلوب علمي ومهني» (Pappé, 2010, p. 7). وعلى الرغم من أن الساحة الأكاديمية تشهد بعض التغييرات والتحرر من الرواية الصهيونية، فإن العمل الفلسطيني الممنهج على صياغة سردية أكاديمية جديدة، لا يزال شبه غائب.

ولذلك، تسعى المؤسسات الأهلية الداعمة للكيان الصهيوني إلى زيادة الأدبيات التي تناقش القانون الدولي في سياق الصراع من وجهة نظر صهيونية، فقد استخلصت الدراسات الصهيونية أن «مجلات القانون التي تخاطب الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني ما زالت تطرح القضية من وجهة نظر مؤيدة للفلسطينيين» (Shmuel, 2010, p. 6). وتمت التوصية بأن يتم «دفع المنظمات غير الحكومية على تمويل أبحاث خاصة بالصراع لتقدم طرماً واضحاً للرواية الإسرائيلية».

وتعمل المؤسسات الصهيونية على مراقبة نشرات المؤسسات الغربية بشكل نشط، لتقوم بالضغط عليها لتغيير خطابها ليتماشى مع الموقف الصهيوني. فمؤسسة «مراقب المنظمات غير الحكومية» (NGO Monitor)، تقوم بمراقبة جميع المؤسسات المحلية والعالمية، وتقوم بنشر التقارير عنها، ومهاجمتها في بعض الأحيان. ويتم تخصيص قسم كامل في موقعهم الإلكتروني لمهاجمة حركة المقاطعة والتشهير بناشطها. ويحاول الكيان من خلال هذه المؤسسة ومؤسسات أخرى شن هجوم على حركة المقاطعة وعزلها سياسياً ومالياً، فتقوم المنظمة بمراقبة مصادر تمويل كل مراكز حركة المقاطعة في العالم، وتحاول ربطها بجهات قد تكون صنّفت بلوائح الولايات المتحدة أو أوروبا الإرهابية، وبذلك تزيد من تضيق الخناق على الممولين لنشاطات المقاطعة المختلفة، الذين قد يختارون الابتعاد عن الشبهات في ظل البيئة العالمية التي تعطي لما يدعى بمحاربة الإرهاب الأولوية على كل الحقوق العامة والشخصية، بما فيها الخصوصية، وحرية التعبير. وفي المجال السياسي، تقوم هذه المؤسسة وناشطوها بتنوع خطابات مؤسسي حركة المقاطعة وناشطها وحساباتهم الإلكترونية، لتصيّد أي مصطلح أو جملة قد تحوّر لوصم الحركة بالمعادية للسامية (NGO Monitor, 2017). والمنظمة التي تعود جذورها إلى العام 2002 بعيد مؤتمر دوربان المناهض للكيان العام 2001، تقوم

بنشر تقارير دورية للتشهير بمنظمات حقوق الإنسان التي تنشر تقارير ومواقف تنتقد فيها الكيان. ولم تسلم أكبر منظمات حقوق الإنسان والإغاثة من التشهير في تقاريرها كمؤسسة مراقب حقوق الإنسان، ومنظمة العفو الدولية، والأوكسفام. وبعد تسجيلها كمؤسسة غير ربحية في الكيان، لعبت المنظمة دوراً كبيراً في مجابهة حركة المقاطعة، ومجابهة ما سمَّته بالحرب القانونية ضد الكيان. وقد حصلت المنظمة على اعتماد المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة، ما يمنحها القدرة على التغلغل أكثر، وزيادة مدى تأثيرها (Ibid).

وفي العام 2014، استطاعت المنظمة تحقيق أكبر إنجازاتها بعد سنوات من الضغط على مجلة «لانسِت» الطبية البريطانية، التي كانت تنشر باستمرار مقالات عن الانتهاكات الطبية والصحية التي يمارسها جيش الكيان في فلسطين. فتمت دعوة المحرر المسؤول في المجلة ريتشارد هورتن إلى حيفا، حيث قام بإعلان أسفه على نشر وثيقة غزة التي تحدثت عن انتهاكات جيش الكيان الطبيَّة أثناء الحرب على غزة. وقامت المجلة في العام 2017، بنشر مجلَّد خاص عن مساهمات الكيان في مجال الطب لتلميح صورته. وبذلك، فتح الكيان صفحة جديد في علاقته مع مجلة «لانسِت» (Lazareva, 2014).

وأدَّت حملات منظمة مراقب المنظمات غير الحكومية إلى وقف تحويل نحو 20 مليون يورو من الاتحاد الأوروبي إلى منظمات غير حكومية انضمت إلى نداء المقاطعة، إضافة إلى الضغط على الحكومة الهولندية التي أوقفت تمويل جمعية التنمية الزراعية الفلسطينية (الإغاثة الزراعية) العام 2013، وكان قد وصل قيمة الدعم الهولندي للجمعية نحو 37 مليون يورو في ست سنوات (NGO Monitor, 2017).

ولا تكتفي المنظمات غير الربحية الصهيونية بمهاجمة المؤسسات الداعمة للمقاطعة، بل تقوم، أيضاً، بالتشهير بالأفراد. وقد أنشأت الأجهزة الصهيونية موقع «بعثة الكناري» (Canary Mission) للتشهير بجميع الأفراد، وبخاصة طلاب الجامعات الأميركية المؤيدين لحركة المقاطعة. ويقوم الموقع بنشر معلومات مفصلة وصور مئات الطلبة والأساتذة في الجامعات الأميركية، وتقوم بالتشهير بهم، ونشر عناوين حساباتهم الإلكترونية، ليطم مهاجمتهم، ما حدا بالكثير منهم إلى تغيير عناوينهم الإلكترونية، أو إغلاق حساباتهم، ولم يفلح الناشطون بالسير في الطريق القانونية لإغلاق الموقع.

وتقوم الدعاية الصهيونية بدعم أكاديميين للهجوم على زملائهم الداعمين لحركة المقاطعة، لتفادي أي موقف رسمي من شخصيات اعتبارية. فعلى سبيل المثال، فقد دعمت الفيلسوفة الأميركية جوديث بتلر حركة المقاطعة بشكل علني، ما أثار المؤسسات الصهيونية لما للفيلسوفة من مكانة أكاديمية مرموقة. فما كان بهم إلا الاستعانة بأكاديميين مناصرين للصهيونية للهجوم على الفيلسوفة

الفصل الثاني: سياسات الكيان الصهيوني في مواجهة حركة المقاطعة

بتلر، فنشر أستاذ اللغة الإنجليزية في جامعة إلينوي كارل نيلسون مقالة في مجلة لوس أنجلوس لمراجعة الكتب، ينتقد فيها موقف بتلر من حركة المقاطعة. وقد وصف نيلسون الرئيس السابق للاتحاد الأمريكي لأساتذة الجامعات أعمال جوديث بتلر بأن «أسسها عليلاً بالعدوانية اتجاه إسرائيل» (Nelson, 2014).

وفي دراسة لمؤسسة رويت الصهيونية، أوصى الباحثون بأن يقوم الكيان بإنشاء وتوطيد شبكة علاقات شخصية بين القادة الصهاينة ونظرائهم في العالم في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية ... وغيرها. وأوصت الدراسة بأن تترك حكومة الكيان أمر مواجهة المنظمات غير الحكومية لمنظمات غير حكومية صهيونية. وقد نشر البحث الذي وصف وزارة خارجية الكيان بغير القدرة على مواجهة التحدي في العام 2010، وقد تبنت الجهات الرسمية في الكيان معظم التوصيات بدءاً بنقل ملف مواجهة حركة المقاطعة إلى وزارة الشؤون الإستراتيجية العام 2013 (Reut Institute, 2010).

مجموعات الضغط الصهيونية في دول الاتحاد الأوروبي وأميركا الشمالية

وقد وسَّع الكيان من نطاق معركته في محاربة المقاطعة إلى حشد الصهاينة في الولايات المتحدة والدول الأوروبية، من أجل العمل على التأثير على صانعي السياسات في تلك الدول للمشاركة في الحرب على المقاطعة، وفرض عقوبات على المنخرطين في المقاطعة وصياغة قوانين لتجريمها (Gross, R).

فالولايات المتحدة هي إحدى الدول التي تقوم بجهود لمحاربة المقاطعة قد توازي الجهود الرسمية في الكيان، حيث إن مجلس النواب الأمريكي كان قد أقرّ في أيار 2017 القانون العام رقم 115-31، الذي يجرم المقاطعة الرسمية العربية للكيان (H.R. 244, 2017). وعلى الرغم من أن المقاطعة العربية لم تعد فاعلة إلا في القليل من الحالات، فإن الولايات المتحدة تسعى إلى إعلان رسمي من الجامعة العربية عن إلغاء قرار المقاطعة كموقف سياسي راضخ للإرادة الأميركية وحلفائها الصهاينة في المنطقة. ويطالب نص القانون كل الدول العربية بتطبيع العلاقات مع الكيان، وعلى وزير خارجية الولايات المتحدة إعطاء تقرير سنوي مفصل لأعضاء المجلس عن الخطوات المتخذة لإجبار الدول العربية على التطبيع، وإنهاء كل أوجه المقاطعة.

والقوانين الأميركية المناهضة لحركة المقاطعة ليست جديدة، فقد قامت الولايات المتحدة بسن قانونين في سنتي 1976 و1977 لتجريم المقاطعة، وما زال القانونان نافذين وتستخدمهما المنظمات الصهيونية في محاربة حركة المقاطعة اليوم.

ففي صيف العام 1977، أقر مجلس النواب الأمريكي تعديلات على قانون إدارة الصادرات دخل في حيز القانون العام رقم 52-95. وبتعديل وإضافة نصوص إلى عنوان المقاطعة الأجنبية، فقد نص القانون بصيغته الجديدة على تجريم مشاركة أي فرد أو منظمة في مقاطعة دولة صديقة للولايات المتحدة الأمريكية. وفي التعديلات التي طرحت على مجلس النواب في آذار 2017 تم تحديد اسم دولة الكيان وتوسيع القانون المضاد للمقاطعة بزيادة التعاون الأمريكي مع الكيان في جميع المجالات الحيوية للتعويض عن أي خسائر محتملة على إثر المقاطعة، وتمت إضافة بنود في فقرة المقاطعة الأجنبية خاصة بدولة الكيان (Israel Anti-Boycott Act). وإذا ما تم إقرار التعديلات المقترحة، فسيفتح ذلك المجال لفرض عقوبات على مؤسسات دولية كمجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، وأيضاً الاتحاد الأوروبي، إذا ما واصلت مقاطعة منتجات المستوطنات. ولا تقتصر قوانين تجريم المقاطعة على قانون إدارة الصادرات، ولكنها تمتد، أيضاً، إلى قانون الضرائب، حيث تم إقرار تعديلات العام 1977، التي تجبر المواطنين والشركات على إرسال التقارير عن أي محاولات أو طلبات مقاطعة تصلهم. وفي حال قيام أي جهة أمريكية بالمقاطعة، تتم معاقبتها بقطع الفوائد الضريبية عنها (Redmiles, 2005).

ووفقاً لدائرة الضرائب الأمريكية، فقد وصلت أعداد طلبات المقاطعة (لجهات أمريكية) العام 2004 -أي قبل عام واحد من نداء حركة المقاطعة- إلى 3,205 طلبات أرسلت إلى 131 شخصاً تمت الموافقة على 484 منها، أي ما نسبته 15.1% من طلبات المقاطعة المقدّمة. وكانت أكثر طلبات المقاطعة قد أرسلت من دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث تعتبر مدينة دبي من أكثر الدول العربية نشاطاً في مجال التجارة الخارجية (Ibid). ووصلت قيمة العقوبات الضريبية على المؤسسات التي استجابت مع طلبات الإضراب إلى أكثر من 4 ملايين دولار، وهي نسبة قليلة تسعى مقترحات القوانين الجديدة إلى رفعها من خلال عقوبات أكثر صرامة، وتوسيع الفئة المستهدفة بالعقوبات.

وفي العام العاشر لحركة المقاطعة، أي العام 2014، فقد وصلت أعداد طلبات المقاطعة وفقاً لدائرة الضرائب الأمريكية إلى 2,750؛ أي بانخفاض 14.2% عن العام 2004. ووصلت نسبة الاستجابة للمقاطعة إلى 14.7%. وهذه الأرقام هي وفقاً للتقارير الرسمية التي وصلت دائرة الضرائب من الأفراد، وقد تكون الأرقام أكبر من ذلك، ولكن الأرقام تشير إلى انخفاض في نسب الاستجابة للمقاطعة على إثر زيادة العقوبات الضريبية على المشاركين بالمقاطعة، فنرى في الإحصائيات أن الدخل الضريبي -كعقوبة على المقاطعة- من المؤسسات الأجنبية التي يملك أمريكيون نسبة سيطرة فيها، قد ارتفع إلى حوالي أربعة أضعاف ما بين العامين 2004 و2010.

وضمن تشريعات إدارة الصادرات المناهضة للمقاطعة، فإنَّ العقوبات الجرمية قد «تصل إلى 50 ألف

دولار على كل خرق، أو خمسة أضعاف قيمة الصادرات، أيهما أكبر، وسجن خمس سنوات» (Gross, R.)، وقد تصل في بعض الأحيان مدة الحبس إلى عشر سنوات. وهناك العقوبات الإدارية التي تضم سحب امتياز التصدير، ودفع غرامة 11 ألف دولار على كل خرق، وفي بعض الحالات الاستبعاد الكامل عن مجال التصدير. وقد تصل الغرامات ما بين 250 ألف دولار ومليون دولار، إضافة إلى 20 سنة سجن على كل خرق. ولا يوفر مكتب الصناعة والأمن في وزارة التجارة الأميركية إحصائيات عن المخالفات التي تم تحريرها سابقاً للعامّة على الرغم من أنه يمكن الحصول عليها فقط بعد عملية معقّدة ضمن قانون حرية المعلومة.

وضمن سعيها لأخذ زمام المبادرة ومركز هجومي، فقد أسّس اللوبي الصهيوني في نيويورك «مشروع الحرب القانونية» (The Lawfare Project) الذي يقوم بمتابعة كل ملفات المقاطعة للكيان، ويقوم برفع القضايا وملاحقة الناشطين من خلال شبكة قانونية تضم 350 محامياً في أرجاء العالم (Ibid). فالولايات المتحدة ليست وحيدة في صياغة قوانين مناهضة للمقاطعة، حيث إن دول أوروبية عدة شرّعت قوانين وما زالت تشرّع تحت وطأة الضغوط الصهيونية.

في ألمانيا «تمنع الفقرة الرابعة من قانون التجارة الخارجية الشركات الألمانية الأجنبية من إعلان نيتها الالتزام بإضراب خارجي غير معترف به من قبل ألمانيا أو الاتحاد الأوروبي أو القانون الدولي» (Hutter, 2014). وقد تتراوح العقوبات ما بين غرامات قد تصل إلى 500 ألف يورو والسجن، أو غرامات جنائية في بعض الأحيان.

وما زال المؤتمر الأوروبي اليهودي -وهي مؤسسة صهيونية داعمة للكيان- يضغط لزيادة القوانين الأوروبية المناهضة للمقاطعة. ففي آذار 2017، قام المجلس الوطني السويسري بالتصويت على قانون لمنع الحكومة من تمويل المنظمات التي تروج لمقاطعة الكيان ("Swiss legislature passes bill", 2017)، قبل أن يتم تعديل القانون بحذف الإشارة إلى حركة المقاطعة والشرق الأوسط وسنّه كقانون في حزيران.

ويتم التركيز على استخدام النفوذ الصهيوني المسيطر على المال العام في بعض الدول الأوروبية والولايات الأميركية للتضييق على مناصري حركة المقاطعة، فعلى سبيل المثال، قام «حاكم ولاية نيويورك أندرو كومو، بإعطاء أوامر إلى الوكالات تحت سيطرته لسحب الاستثمارات في الشركات والمنظمات المتحالفة مع حركة المقاطعة» (McKinley, 2016). وفي آب 2017، قام المجلس البلدي في فرانكفورت بالموافقة على قانون يمنع استخدام أموال المدينة، أو المواقع التابعة لها، في أنشطة لها علاقة بحركة المقاطعة («Frankfurt City Council advances bill», 2017). ومازال الضغط مستمراً للوصول إلى قانون يجرم بشكل كامل حركة المقاطعة والترويج لها.

ويدخل ذلك في إطار إنشاء حركة مقاطعة مضادة متشعبة. وقد لا تكون مقاطعة المؤسسات الفلسطينية بالأمر الجديد، لأنّ المال العام الأميركي والأوروبي (وأيضاً العربي في كثير من الأحيان) يتم منحه أو قطعه تحت شروط سياسية مشددة، يمكن اعتبارها أداة مقاطعة في بعض الأحيان. ولكن المستجد في الأمر هو محاولة مأسسة مقاطعة المؤسسات الفلسطينية، وتوسيع نطاق المقاطعة للمنظمات الأجنبية المتعاطفة مع الفلسطينيين.

وتقوم الإستراتيجية الصهيونية على التدرج من ثلاث مراحل، حيث تبدأ جماعات الضغط الصهيونية بالحصول على قرارات إدانة لنشاطات حركة المقاطعة بربطها بمعاداة السامية، من خلال استغلال خطابات ثانوية لمشاركين في النشاط أو تحوير اللغة، ومن ثم بعد أن يتهيأ الرأي العام يتم الدفع بقوانين لمنع استخدام المال العام، أو مشاركة المؤسسات العامة في أي نشاط لحركة المقاطعة، ويتم اقتراح القانون من قبل شخصيات سياسية يتم العمل على التواصل معها، وتوطيد العلاقات الشخصية معها على مدى فترة من الزمن. وبعد ذلك، يشتد الضغط، وتجييش الرأي العام والشخصيات السياسية، لصياغة قوانين وإقرارها تتعلق بتجريم حركة المقاطعة والترويج لها بشكل رسمي، ومن ثم استغلال تلك القوانين بنصب شبكة مقاطعة مضادة ضد المؤسسات والمنظمات الفلسطينية والأجنبية الداعمة للفلسطينيين. وفي حين أن إصدار قرار مقاطعة مؤسسة هو أمر يسير إذا توفرت الحجج القانونية، فإن الضرر يدوم حتى حين تنتفي الحجج القانونية للمقاطعة لاحقاً.

وتقوم المنظمات الصهيونية باستغلال قوانين التشهير في الدول المختلفة لملاحقة القنوات الإعلامية والمنظمات الداعمة للمقاطعة في محاولة لمنع صورة جرمية لحركة المقاطعة إضافة إلى صنع حالة من الخوف والحذر الخطابي، ما يقيّد الخطابة المحرّضة على المقاطعة. وأوصت الورقة التي قدمها مركز السياسات والإستراتيجيات لمؤتمر هرتسليا العام 2010، بتأسيس أعمال «البحث والتنسيق بخصوص قوانين التحريض في مختلف الدول، وتكييف تلك القوانين للوضع الراهن» (Shmuel, 2010, p. 21). وتلمح ورقة العمل المقدمة إلى إمكانية استغلال جهل الأوروبي أو الأميركي باللغة العربية وسياقاتها الثقافية والاجتماعية، ما يفتح المجال للتأويل.

ولا يقتصر الضغط القانوني على سن قوانين مناهضة للمقاطعة، بل، أيضاً، تعديل القوانين الأوروبية والقانون الدولي لتشريع الجرائم التي يقوم بها الكيان تحت مسمى محاربة الإرهاب. ويأتي ذلك بالأساس لوقف ملاحقة رموز الجيش الصهيوني على خلفية جرائم الحرب عند زيارتهم للدول الأوروبية. وتُبنى السياسة الصهيونية على التعاون مع حلفائها في الولايات المتحدة والناو، الذين اقترفوا هم أنفسهم جرائم حرب في أفغانستان والعراق ودول أخرى.

التغلغل الصهيوني في أفريقيا وأميركا اللاتينية

ولم تغفل ورقة العمل المقدّمة لمؤتمر هرتسليا -إضافة إلى أوراق إستراتيجية صهيونية أخرى- عن الفراغ في العمل الدبلوماسي في دول الجنوب، وبخاصة في أفريقيا وأميركا اللاتينية. فترى التوصيات بضرورة إعطاء الكيان «الأولوية لدول أفريقيا وأميركا اللاتينية لإضعاف الأغلبية الدائمة ضدها في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية» (Ibid). وقد بدأت هذه السياسة بإتاء أكلها، حيث فشلت السلطة الفلسطينية بالانضمام إلى المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) بعد حصولها فقط على 56 صوتاً مؤيداً من أصل 190 عضواً في تشرين الثاني 2016 (أبو جلال، 2016).¹

ولا يأتي التهديد فقط من خسارة أصوات دول الجنوب، بل إن الكيان بدأ باستدراج الأصوات العربية إلى جانبه، حيث أن بعض الأصوات الراضية لانضمام فلسطين لمنظمة الشرطة الدولية كانت أصواتاً عربية. وفي العام 2016، فاز الكيان برئاسة اللجنة القانونية في الأمم المتحدة بمساعدة أربع أصوات عربية («4 دول عربية تصوت»، 2016)، وهي مساهمة جليلة من قبل الدول العربية للكيان، في تمهيد الطريق له للتلاعب القانوني والتأثير على تفسيرات القوانين.

وفوز الكيان بالأصوات العربية هو بحد ذاته خطوة مهمة للكيان الصهيوني لتجنيد أصوات أفريقيا وأميركا اللاتينية التي صوتت تاريخياً بجانب الصوت العربي والفلسطيني. وعلى الرغم من أن الكيان يقوم منذ عقود ببيع السلاح لجهات أفريقية متحاربة في مختلف الدول، فإن الآونة الأخيرة تشهد سعياً محموماً من الجهات الرسمية لتوطيد العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية بين الكيان والدول الأفريقية، بعد أن قامت المؤسسات الصهيونية المختلفة الاقتصادية والثقافية والعسكرية، بنسج علاقات قوية مع مختلف القادة الأفارقة. وعلى الرغم من تأجيل «المؤتمر الأفريقي-الإسرائيلي» الذي كان مقرراً في تشرين الأول من سنة 2017، وأياً كان السبب، فإن الهدف الرسمي للمؤتمر، وهو «تقديم إطار يسمح للقادة (الصهاينة والأفارقة) في مجالات التجارة والأمن والدبلوماسية باللقاء والتشبيك والتعاون» (Africa-Israel Summit) لم يتعثّر. والاختراق لم يتم على مستوى القادة فحسب، بل إن حكومة الكيان تقوم بإرسال وفود شابة للقاء بالشباب الأفارقة، وبناء جسور وطيدة لتجميل صورة الكيان.

وفي حين استغلّ العرب الدعم الأفريقي لعقود دون إعطاء شيء ذي قيمة بالمقابل، أو حتى الاهتمام بمشاكل القارة الأفريقية بشكل جدي، بعيداً عن الحفاظ على الهيمنة العربية على الدول الأفريقية، فإن الكيان الصهيوني يقوم بعرض التعاون في ثلاثة مجالات تتطرق إلى مشاكل القارة وتطلعاتها،

1 تمكنت السلطة الفلسطينية من الحصول على عضوية الإنتربول في تصويت ثانٍ بعد عام في 27 أيلول 2017. وقد حصلت على 75 صوتاً كانت كافية بسبب تغيب 57 عضواً عن التصويت.

وهي مجال الزراعة والبيئة للتطرق إلى مشاكل المجاعة، والتطور التكنولوجي - بما فيها التكنولوجيا الطبية- والتعاون العسكري فيما يسمى مكافحة الإرهاب. وبعيداً عن النوايا الخفية، فإن ما يعني المواطن الأفريقي والقادة الأفارقة هو ما يروونه في الواقع الملموس. ولذلك، نشهد ثورة أفريقية بدأت بالتبلور على التحالف العربي، الذي يأخذ أشكال مختلفة؛ بدءاً بأزمة مياه النيل، وصولاً إلى تطبيع العلاقات وزيادة التعاون مع الكيان.

وتمت لقاءات كثيرة في الأعوام الأخيرة للوصول لفكرة المؤتمر الذي على الرغم من إلغائه فهو سيقام إما في وقت لاحق، أو على منابر أقل رسمية وبشكل عملي أكثر، على الرغم من أن الكيان سيدفع لإقامة المؤتمر بشكل رسمي، لأنه يمثل أداة إعلامية وعلاقات عامة مهمة بالنسبة للكيان لتوسيع دوره الإفريقي وتدعيمه.

ومن أهم المناطق التي تنشط فيها المؤسسات الصهيونية هي غرب أفريقيا، حيث العلاقات أكثر تبلوراً مع الكيان، فلم يكن من الغريب أن تمت استضافة رئيس وزراء الكيان بنيامين نتنياهو إلى لقاء المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ليبيريا في حزيران 2017، وإعطاؤه كلمة في خضم المؤتمر. وكانت الكلمة متماهية مع الخطوط العامة للإستراتيجية الصهيونية؛ بناء صورة لروابط مشتركة، والحديث المطول عن محاربة الإرهاب وربطه بصورة العرب، والترويج لقدرات الكيان في مجالات التكنولوجيا والبيئة والطاقة النظيفة («PM Netanyahu's speech», 2017). وركز الخطاب على ما سيقدمه الكيان للدول الأفريقية الفقيرة، وليس هموم الكيان ومطالبه كما تحصل العادة عند مخاطبة العرب لدول الجنوب، حيث يكون التركيز نرجسياً؛ أي على ما يريده العرب من تأييد الدول الأفريقية للقضايا العربية.

وهذه الزيارة لتنتياهو كانت الثانية بعد زيارته لدول شرق أفريقيا العام 2006. ونستطيع أن نرى كيف أن التوغل الصهيوني في القارة الأفريقية يسير بطريقة منظمة ويسيرة نوعاً ما. والبدء بشرق أفريقيا له دلالة مهمة؛ كون العلاقة الاستخباراتية مع تلك الدول تعود إلى عقود مضت، حيث قامت القوات الخاصة الصهيونية في أوغندا بدعم من دول شرق أفريقيا عدة، بإحباط عملية للجبهة الشعبية في مطار عنتيبي في العام 1976. وخلال العملية، تم قتل أحد قادة الهجوم الصهيوني، يوناتان نتنياهو، وهو الأخ الأكبر لرئيس الوزراء الحالي بنيامين نتنياهو.

وما زالت القنوات الصهيونية تحاول شق طريقها في جنوب أفريقيا، حيث تواجد حركة المقاطعة أقوى هنالك، وذلك بسبب السياق التاريخي للنضال الجنوب أفريقي، والعلاقات التاريخية العسكرية بين الكيان ودولة الفصل العنصري، وذلك على الرغم من تواجد صهيوني مهم في دولة جنوب أفريقيا.

ولكن قبل التوغل رسمياً في دول جنوب القارة الأفريقية، بدأ التوغل وسط القارة لتشديد القبضة وإسقاط آخر قلاع التواجد العربي في الجنوب. ويقوم ديبلوماسيون صهاينة بالتمهيد لبناء العلاقة، من خلال زيارات مستمرة إلى وسط القارة، وكانت نتيجتها زيارة رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى لرئيس الكيان في القدس في أيار 2017.

وتعتبر قارة أميركا الوسطى هي الأخرى أحد معاقل الدعم للقضايا الفلسطينية والعربية، وهي القارة البعيدة عن منطقتنا. لذلك، محاولات التغلغل الصهيوني فيها ستواجه الكثير من التحديات والصعوبات. وبدأ التمهيد لذلك التغلغل من خلال البدء ببناء الروابط بين الكيان والشعوب اللاتينية في أميركا الوسطى، وتلميح صورة الكيان في الإعلام المختص بتلك القارة. ففي العام 2010، عندما ضرب زلزال مدمر دولة هايتي، بدأ الكيان بإرسال طواقم إغاثة وعمل على الترويج لها واستغلالها إلى أقصى حد في الإعلام الموجه. وحتى بعد انتهاء الحملة وإغلاق المستشفى الميداني للكيان في هايتي، استمرت طواقم موجهة من المؤسسات الأهلية الصهيونية في تواجدها في هذه الدولة الصغيرة (Luxner, 2010) كنقطة انطلاق لغزو عقول وقلوب شعوب أميركا الوسطى.

وفي العام 2014، تم إطلاق مبادرة أصدقاء الكيان في أميركا الوسطى. ولا تختلف كثيراً مكامن الضعف في العلاقات العربية في تلك القارة عن تلك في أفريقيا، فهي تعتمد بالأساس على استغلال صوت دول الجنوب وتحشيد دعمها لقضايانا دون أي التفاتة جدية لقضايا هذه الشعوب، ربما لاعتقاد البعض بعدم أهمية تلك الدول أو قلة نفوذها في بناء الرأي العام العالمي.¹ ولم نلمس خلال العقود الماضية أي محاولة لتوطيد العلاقة مع شعوب تلك الدول الفقيرة بنية المساعدة والتضامن الحقيقي، وعلى هذا تقوم تلك المبادرة وغيرها من المبادرات التي يدعمها الكيان باستغلال نقاط الضعف في العلاقات العربية هنالك.

ويعتمد الكيان على شخصيات محلية للوصول إلى المنطقة وصناعة صورة الكيان من لغة قريبة من وعي وواقع مواطني تلك المنطقة. وتستطيع أن تجد في خطابة المبادرة المشار إليها، استخدام استعارات واضحة من سردية الكيان؛ سواء السردية التاريخية والسياسية، أو السردية الترويجية الحديثة التي تركز على الطاقة المتجددة، والبيئة، والتكنولوجيا، والريادية (Montaner, 2014).

وتقوم سياسة الكيان على استخدام الشخصيات اللاتينية اليهودية الصهيونية التي تقطن الولايات المتحدة لبناء جسور بين الكيان والدول اللاتينية، وذلك باستغلال عاملين، الأول هو قوة علاقة المجتمع اللاتيني في الولايات المتحدة بالبلد الأم في أميركا الوسطى، والثاني وضع المجتمع اللاتيني

1 مصطلح الرأي العالمي متأثر بالهيمنة الأورو-أمريكية، وتراتبية الأهمية البشرية من وجهة نظرها، حيث إن لرأي المواطن الأوروبي أو الأميركي وزناً أكبر بسبب هيمنته على مجالات الإعلام، وصناعة المعرفة، والاقتصاد العالمي.

اليهودي الجيد في الولايات المتحدة، من حيث الحالة المادية، والموقع الوظيفي (AJC Survey، 2016). وتستغل الآلة الدعاوية الصهيونية عاملاً آخر في توطيد العلاقات مع التجمعات اللاتينية، وذلك العامل يتمثل بالعنف ضد اللاتينيين في الولايات المتحدة من قبل مجموعات التفوق العرقي الأبيض، أو التمييز الرسمي الممنهج ضد الأقلية اللاتينية، وربط ذلك بالدعاية الصهيونية عن خطر معاداة السامية في العالم.

وبدأت المجموعات الصهيونية، وبخاصة في الولايات المتحدة، في إنشاء أطر وتجمعات لتكون ركيزة جسور العلاقات التي سيتم نسجها بين الكيان ودول أميركا الوسطى، ومن أكثر تلك الأطر الناشطة التجمع النيابي اللاتيني-اليهودي، والمجلس القيادي اللاتيني اليهودي. وبعد سنوات من التمهيد، بدأ رئيس وزراء الكيان بنيامين نتنياهو زيارات رسمية لأميركا الوسطى في خريف 2017، وتعتبر هذه الزيارة هي الأولى من نوعها منذ إنشاء الكيان. وعلى الرغم من أن العمل الرسمي في الترويج للكيان في أميركا الوسطى ما زال في طور الإنشاء والنمو، فإنّه من المرجح تشابه الإستراتيجيات المتبناة مع تلك الإستراتيجيات المستخدمة للولوج إلى القارة الأفريقية.

وقد تستخدم الآلة الدعاوية الصهيونية الكنيسة في الفاتيكان للمساعدة في نسج العلاقات في أميركا الوسطى، كون معظم سكانها هم من المسيحيين الكاثوليك، ولأهمية العامل الديني في ثقافة تلك الشعوب. ولا تقتصر تلك الحملة على دول أميركا اللاتينية في أميركا الوسطى، بل وتمتد إلى أميركا الجنوبية حيث الثقل السياسي. ولكن التواجد الصهيوني القوي في بعض دول أميركا الجنوبية كالأرجنتين، يقلل من الجهد المطلوب من الكيان في صناعة الرسالة الترويجية هنالك. وتعوّل القيادة السياسية الصهيونية على وصول الرئيس الأرجنتيني ذي الأصول الإيطالية مورسيو ماكري إلى سدة الحكم العام 2015، حيث تتوقع أن يتبنى رئيس ثاني أكبر دولة في أميركا الجنوبية سياسة أكثر قرباً من الكيان.

وعلى ذلك، فإن السنوات القادمة ستشهد تغلغلاً صهيونياً أكبر في أفريقيا وأميركا اللاتينية، دون أي مقاومة عربية تذكر في تلك الدول. وتنتظر القيادة في الكيان ظهور علامات نجاح تلك الحملة في المعركة الدبلوماسية الدائرة في أروقة المنظمات العالمية كالأمم المتحدة، وغيرها من المنظمات، التي تنوي قيادة السلطة الفلسطينية للانضمام إليها.

الفصل الثالث

مقارنة بين حركة المقاطعة الفلسطينية وحركة المقاطعة الجنوب أفريقية

الفصل الثالث

مقارنة بين حركة المقاطعة الفلسطينية وحركة المقاطعة الجنوب أفريقية

السياق الزمني والتاريخي لحركة المقاطعة

تأتي انطلاقة حركة المقاطعة الفلسطينية في سياقٍ سياسيٍ مختلفٍ عن تلك الجنوب أفريقية التي بدأت مع بداية الحرب الباردة في عالمٍ منقسمٍ إلى قطبين؛ المخيم الشيوعي بقيادة الاتحاد السوفييتي والمخيم الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. وتميزت تلك الفترة التاريخية ثنائية القطب، بقيام الحروب والصراعات بالوكالة في مختلف أنحاء العالم. وكان كل قطبٍ يؤيد حركاتٍ وطنية وتحريرية مختلفة ليس إيماناً منه بأحقية مطالبها، ولكن كسباً لها كحليف ونقطة ولوج إلى الدول المختلفة، وتوسيع نطاق السيطرة.

ولكن حركة المقاطعة الفلسطينية انطلقت في سياق عالم القطب الواحد الذي سيطرت عليه الولايات المتحدة، ولكن بعد مرور عقدين من سيطرة القطب الواحد بدأت تظهر معالم عالم جديد متعدد الأقطاب، بالنهوض السياسي والعسكري الروسي، والقوة الاقتصادية الصينية، ومحاولات دول الاتحاد الأوروبي تحرير سياساتها من القيود الأمريكية التي سيطرت عليها منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية.

وأضف تعقيداً إلى ذلك التغيرات السياسية الجذرية في المنطقة العربية مع بدء الهبات العربية نهاية العام 2010. وكانت من نتائج تلك التغيرات تعدد الإرادات السياسية، وتأسيسها كيانات معظمها ذات ارتباطات إقليمية أو عالمية مختلفة ومتشابهة. وبسبب غياب الإرادة السياسية المستقلة لدى

معظم شعوب المنطقة العربية قبل انطلاقة الهبّات والصراعات في العام 2010، كانت هنالك صورة رومانسية عن إرادة شعبية عربية واحدة عند التطرق للحديث عن العدو الصهيوني، بغض النظر عن مواقف الأنظمة. ولكن مع بلورة الإرادة الشعبية الرومانسية إلى إرادة سياسية واقعية، بدأت التباينات في المواقف تظهر. فبات من غير الممكن صياغة خطابة واحدة لشعب واحد، بل أصبح من الضروري تلبية التوجهات السياسية المتشعبة عند مخاطبة العقل العربي.

ولذلك، نشهد اختلافاً جوهرياً في السياق السياسي بين حركتي المقاطعة الفلسطينية وتلك الجنوب أفريقية، بل، أيضاً، نستطيع أن نلمس تباينَ السياق السياسي بين فترة انطلاقة حركة المقاطعة الفلسطينية وبعد السنة العاشرة لانطلاقتها، وفي ذلك تباينٌ عن سياق الحركة الجنوب أفريقية التي عبرت حوالي ثلاثة عقود اتسمت باتساق السياق السياسي، أو، على الأقل، كانت فترة ذات وتيرة تغيّرات منخفضة مقارنة بالفترة الحالية. وقد تجلّت أشد التغيّرات حدة مع بداية العقدين الأخيرين من القرن العشرين، ولكنها، في الوقت نفسه، شهدت تحقيقاً لأهداف حركة المقاطعة وانتهائها.

وتعلن حركة المقاطعة صراحةً استلهاها «من نضال شعب جنوب أفريقيا ضد نظام الأبارتهايد»¹ ولكن تركيبة القضية الفلسطينية وسياق ظهور حركة المقاطعة، تختلف عن نظيرتها في جنوب أفريقيا من جوانب عدة. ففي فلسطين، كيان قائم على أساس طرد السكان الأصليين من أراضيهم، وإحلال مجموعة سكانية مستعمرة مكانهم. فإذًا، القضية سابقة لمطلب المساواة، فلا يمكن المطالبة بمساواة المجموعة السكانية الأجنبية بجزء يسير من السكان الأصليين المتبقين. لذلك، يُشترط عودة المجموعة السكانية المطرودة إلى الحيز الجغرافي الذي طردوا منه، قبل المطالبة بالمساواة. فنجد في مطالب حركة المقاطعة ثلاث مراحل متسلسلة ومركبة وليست متوازية، أي بمعنى لا يمكن تطبيق المساواة بين سكان الأراضي المحتلة العام 1948، إلا بعد عودة اللاجئين (194) إلى ذلك الحيز الجغرافي الذي طردوا منه، وعودة اللاجئين مع تحقيق المساواة، يعني أن الفلسطينيين سيصبحون أغلبيةً في فلسطين المحتلة العام 1948، فيصبح مطلب إنهاء الاحتلال العسكري على الأراضي المحتلة العام 1967 منتهيًا بحكم الأمر الواقع.

في حين أنّ جنوب أفريقيا التي كانت ضحية حركة استعمارية شرسة، بدأت حراك المقاطعة بعد 300 عام من قدوم المستعمرين، فلم تكن حركة المقاطعة مقاومة ورفضاً لفعل الاستعمار الأوروبي بحدّ ذاته، بل إنّ المستعمر الأبيض في جنوب أفريقيا أصبح مكوّنًا مقبولاً في هذا البلد، ولكنّ المطلب الرئيسي كان المساواة، وإنهاء نظام الفصل العنصري، ولم يشترط استلام الأفريقيين الأصليين

للحكم. حتى إن «المؤتمر الوطني الأفريقي» تبنى «ميثاق الحرية» الذي صدر العام 1955، والذي يدعو إلى المساواة بين المستعمر الأبيض والمواطن الأفريقي دون الإشارة إلى أي أفضلية في الحكم للأغلبية الأصلانية.¹

وكان تبني ذلك الميثاق هو أحد أسباب الانشقاق الذي طرأ بين قيادات وكوادر المؤتمر الوطني، وأنتج حركةً جديدةً مسمى «مؤتمر الوندوين الأفريقيين»، الذين أكدوا أنّ «حرية الأفريقي تعني الحرية للجميع في جنوب أفريقيا، بما في ذلك الأوروبي، لأن الأفريقي هو الوحيد القادر على إقامة ديمقراطية حقيقية».² وكان مؤتمر «الوندوين» ينظر إلى القارة الأفريقية كوحدة واحدة، وقضية جنوب أفريقيا كجزء من قضية القارة بأكملها. ومع ذلك، بقي المؤتمر الوطني الأفريقي هو الحزب المسيطر على الحركة التحررية الجنوب أفريقية، والممثل لمعظم الأفريقيين الأصليين في جنوب أفريقيا.

وفي ذلك اختلاف بنيوي عن هيكلية الحركة التحررية الفلسطينية التي تحتضن عشرات الفصائل، ومنظمة التحرير الفلسطينية الجامعة هي ليست بالمنظمة المستقلة، بل هي، وعلى مدار تاريخها، باستثناء أول عامين، بقيت تحت سيطرة فصيل أو تناقضات الفصائل، وعندما خسرت تلك الفصائل التأييد الشعبي، ذهب ذلك التأييد إلى فصائل ليست ممثلة في منظمة التحرير. أضف إلى ذلك أنّ منظمة التحرير الفلسطينية، في السياق الزمني الحالي، هي إحدى الجهات المطبّعة مع العدو، وهي ليست من يقود حركة المقاطعة، بل إن قيادتها معارضة لحركة المقاطعة التي تتكون قيادتها من مستقلين وفاعلين في منظمات العمل الأهلي. وفي ذلك تباين عن الوضع الجنوب أفريقي، حيث الممثل السياسي للأفريقيين في جنوب أفريقيا، هو على رأس قيادة حركة المقاطعة، كجزء من العمل التحرري الذي تبناه المؤتمر الوطني الأفريقي.

وفي السياق الجنوب أفريقي، تم تبني العمل المسلح كوسيلة تعمل جنباً إلى جنب مع المقاطعة والوسائل النضالية الأخرى لتحقيق أهداف النضال، في حين أن حركة المقاطعة الفلسطينية هي بعيدة عن أجنحة العمل المسلح، وهي لا تنسق معها بأي شكل، ومع ذلك فهي تؤكد أنّ نضال حركة المقاطعة «لا يستبدل أي أساليب أخرى للنضال. فإن كافة الشعوب المضطّدة الواقعة تحت الاستعمار، والاحتلال، لها كامل الحق في مقاومة الاستعمار بكافة الأشكال، بما فيها المسلحة، طالما كانت منسجمة مع مبادئ القانون الدولي وحقوق الإنسان» (حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات).

Freedom Chart, <http://www.anc.org.za/kids/freedom-charter> 1

Ibid 2

وفي جزئية «مبادئ القانون الدولي وحقوق الإنسان»، عودة إلى خطابة تتماهى مع عقلية الرأي العام العالمي (الذي تهيمن عليه النظرة الأورو-أميركية كما أوضحنا سالفاً) وترهن إستراتيجيات النضال بما يتلاءم مع جسم (المؤسسات الدولية كالأمم المتحدة) الذي تسيطر عليه الإرادة الأورو-أميركية. وتواجه حركة المقاطعة تحدياً في زمن موبوء بظاهرة إرهاب عالمي يضع أوجه العمل المسلح تحت الهجوم الدائم، وبالتالي تبقى مؤسسات المجتمع المدني دائماً التخوف من إعلان تأييدٍ مطلق للكفاح المسلح، فنلمس الخطاب الاعتذاري أو التبريري أحياناً عند الحديث عن الكفاح المسلح الفلسطيني؛ سواء من قيادة حركة المقاطعة، أو الحركات الوطنية الأخرى غير المسلحة. في حين أن حركة المقاطعة الجنوب أفريقية، نشأت في عصر حركات التحرر العالمية، وقبول عالمي للكفاح المسلح غير المشروط (General Assembly resolution 3246 (XXIX)). وقد أسس الزعيم الجنوب أفريقي نيلسون مانديلا الجناح العسكري للمؤتمر الوطني الأفريقي في العام 1961، الذي سمي بـ «رمح الأمة» (أو «أمكونتو وي سيزوي» باللغة المحلية) بعد مجزرة شاربفيل،¹ ورفض نيلسون مانديلا مقايضة حريته مقابل استنكار العمل المسلح في العام 1985، وفي ذلك العام، طالبت قيادة المؤتمر الوطني بتكثيف النضال المسلح (South African History Online).

التفاعل الدولي (الشعبي والمؤسساتي) مع نداء المقاطعة

وعلى الرغم من أن قوانين مجابهة المقاطعة التي شرعتها الولايات المتحدة في سبعينيات القرن الماضي كان من الممكن أن تستخدم ضد المقاطعة الجنوب أفريقية، فإن ذلك لم يكن الهدف أو الاهتمام. وكما تؤكد الجهات الحكومية الأميركية فإن «مجلس النواب سنّ قوانين مكافحة المقاطعة في السبعينيات رداً على مقاطعة الجامعة العربية لإسرائيل» (Gross, R). وقد سنّ مجلس النواب الأمريكي قوانين مكافحة المقاطعة عقب المقاطعة النفطية العام 1973 التي كبدت السوق العالمية خسائر كبيرة، فكانت الفترة ما بين 1973 و1979 هي الأكثر تأثيراً للمقاطعة العربية، ما دفع الكيان في حينه إلى إنشاء سلطة لمكافحة المقاطعة، وعملت على إقناع دول العالم على سن قوانين مناهضة للمقاطعة (Gilat, 1992).

ولكن المحاولات الصهيونية لسن قوانين مضادة للمقاطعة لم تكن ناجحة في حينه، على خلاف الحال الآن، حيث إن القوانين التي تسنّ تكون أكثر شدة، وهناك متابعة في تنفيذها. أما بالنسبة لحركة المقاطعة الجنوب أفريقية، فهي لم تواجه في حينه مواجهة مباشرة من أي دولة في العالم على الرغم من عدم التزام معظم الدول الكبرى بالمقاطعة.

وتطورت الحركة إلى مقاطعة سياسية، حيث ما لبثت جنوب أفريقيا أن طردت من اتحاد دول

الكومونولث في العام 1961، ومن ثم تطورت إلى دعوات لمقاطعة عسكرية، على الرغم من عدم التزام الدول المصدرة للسلاح بذلك الحظر، حيث لم تؤيد الحكومات في أوروبا وأميركا الشمالية حركة المقاطعة، وكانت حججهم مشابهة لحجج المؤسسات والأنظمة والشخصيات العربية المطبّعة في يومنا هذا، وتنوعت بين الادّعاء بعدم دستورية المقاطعة وقيود الاتفاقات الدولية وصولاً إلى مصلحة السكان والمدنيين الجنوب أفريقيين (Williams, 2013, p. 47).

وما يميز حركة المقاطعة الجنوب أفريقية عن نظيرتها الفلسطينية هو حصولها على تأييد من المؤسسات الدولية صراحةً، فقد قامت الجمعية العمومية في الأمم المتحدة بإصدار قرار رقم 1761 في العام 1962، الذي يدعو إلى «مقاطعة كل البضائع الجنوب أفريقية والتوقف عن تصدير البضائع -بما فيها الأسلحة والذخائر- إلى جنوب أفريقيا»، إضافة إلى منع البواخر الجنوب أفريقية بالرسو في الموانئ وقطع العلاقات الدبلوماسية مع دولة جنوب أفريقيا (General Assembly resolution XVII(1761)). وجاء ذلك القرار غير الملزم كوسيلة لتحويل المقاطعة بعد رفض الدول الغربية لنداء المقاطعة الجنوب أفريقي. وذلك الغطاء الدولي لحركة المقاطعة هو ما تفتقر إليه حركة المقاطعة الفلسطينية. فعلى الرغم من إقرار الجمعية العمومية بـ«أنّ الصهيونية هي أحد أشكال العنصرية والتفرقة العرقية» (General Assembly resolution 3379(XXX))، فإنّ الأمم المتحدة لم تقف موقف المؤيد لمقاطعة العرب للكيان كموقفها من مقاطعة النظام الجنوب أفريقي. وفي السياق الحالي لحركة المقاطعة، فإنّ الأمم المتحدة تراجعت عن موقفها من الصهيونية في العام 1991 بقرار تضمّن سطرًا واحدًا فقط (46/General Assembly resolution 86)، وبموافقة 111 دولة (88 منها كانت راعية للقرار) وتواطؤ عربي، حيث تغيبت عن التصويت 8 دول عربية (Lewis, 1991).

وفي بريطانيا، كان حزب المحافظين يملك سدة الحكم عند انطلاق نداء المقاطعة الجنوب أفريقي، وكانت معظم أحزاب المعارضة -وعلى رأسها حزب العمّال- قد أعلنت تأييدها الرسمي لمقاطعة نظام جنوب أفريقيا، ولكن عندما انتصر العمال في انتخابات 1964، تنصّلوا من تأييدهم لحركة المقاطعة، فقال رئيس الوزراء العمالي هارولد ويلسون للصحافة، إنه لا يؤيد المقاطعة لأنها «ستضر بالناس الذين يأتون أعلى قائمة اهتماماتنا» (African National Congress)، فبقي الموقف البريطاني الرسمي متعاوناً مع النظام في جنوب أفريقيا ومؤيداً له. وعلى الرغم من أن حركة المقاطعة الجنوب أفريقية حازت على تأييد أحزاب معارضة كبيرة في الدول العظمى، على خلاف نظيرتها الفلسطينية، فإنّها، كما الحال مع حركة المقاطعة الفلسطينية، قد واجهت مقاومة من الأنظمة والحكومات التي لم ترّ من مصلحتها قطع العلاقات مع دولة ذات بعد جغرافي إستراتيجي، ومنجم للكثير من المعادن الثمينة.

وعلى المستوى الرياضي، وحيث إنَّ حركة المقاطعة الفلسطينية تواجه صعوبات في إقناع الاتحادات الرياضية بسحب عضوية الكيان، فإنَّ في الحالة الجنوب أفريقية بدأت الاتحادات الرياضية بمقاطعة الاتحاد الجنوب أفريقي منذ البداية ابتداءً بالألعاب الأولمبية في طوكيو العام 1964، وحتى طردت نهائياً من العائلة الأولمبية العام 1970.

وفي العام 1965، أعلن حوالي 500 أكاديمي من الجامعات البريطانية عن انطلاق المقاطعة الأكاديمية، حيث تعهدوا «بأننا لن نقدم إلى أو نقبل مركزاً أكاديمياً في الجامعات الجنوب أفريقية التي تمارس التفرقة العنصرية» (Ibid). وعلى الرغم من معارضة بعض الأكاديميين للمقاطعة الأكاديمية بحجة فصل العلم عن السياسة، فإنَّ الجمعية العامة في الأمم المتحدة عادت وتبنّت قراراً يدعو «جميع الدول أن تتخذ خطوات لمنع جميع المبادلات الثقافية والأكاديمية والرياضية والمبادلات الأخرى مع جنوب أفريقيا» (A-R 206/General Assembly resolution 35).

وقد تكون حركة المقاطعة الفلسطينية قد تفوقت على نظيرتها الجنوب أفريقية في مجال المقاطعة الأكاديمية، حيث أنها تحظى اليوم بدعم نقابات وجمعيات أكاديمية وطالبة في جميع أنحاء العالم (حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات). والجدير بالذكر، أنَّ نداء المقاطعة الأكاديمية والثقافية انطلق قبل نداء حركة المقاطعة بعام واحد، لذلك هي ركيزة حركة المقاطعة الفلسطينية. أما في المجالات الأخرى، فقد كانت حركة المقاطعة الجنوب أفريقية تحظى بدعم أكبر وفاعلية أكبر.

دور حركات المقاطعة في تحقيق الأهداف الوطنية والقومية

وما زال دور حركة المقاطعة الجنوب أفريقية في إنهاء حكم الفصل العنصري محل جدل، حيث إن النظام في جنوب أفريقيا لم يسقط إلا بعد 35 عاماً من انطلاق حركة المقاطعة. وقد تضافرت عوامل عدة في إسقاط نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، منها التغيّرات في موازين القوى العالمية مع سقوط الاتحاد السوفييتي وانتهاء الحرب الباردة، إضافة إلى تغيّرات في الثقافة الشعبية في الولايات المتحدة -الدولة المهيمنة في التسعينيات- حيث بدأ الإنتاج الثقافي الشعبي يعطي مساحة أكبر للأعراق المختلفة -وعلى رأسهم الأفريقيون - ولم تعد الفكاهات العرقية مقبولة اجتماعياً أو شعبياً (Entman, 1992, p. 360). وكما أسلفنا، فإنَّ الحركة التحررية كُنّفت من نضالها المسلح في جنوب أفريقيا في فترة الثمانينيات، بتأييد من الأمم المتحدة التي أصدرت قراراً بال حظر النفط على دولة جنوب أفريقيا في العام 1987 (23A-H/General Assembly resolution 42). وكانت حكومة الفصل العنصري قد أعلنت حالة الطوارئ في جنوب أفريقيا العام 1985 في محاولة للتصدي للنضال الأفريقي (South African History Online).

ومن المهم أن نضع أسساً لكي نتمكن من قياس قدرة حركةٍ سياسية أو اجتماعية على تحقيق أهدافها، للوصول إلى كوامن ضعف حركة المقاطعة الفلسطينية في ظل الإستراتيجيات الصهيونية المناهضة للمقاطعة، في محاولة لتفكيكها والوصول إلى الأهداف المرجوة.

وقياس حركة المقاطعة الفلسطينية على نظيرتها الجنوب أفريقية يأتي لسببين؛ الأول هو أن الحركة تستلهم علانية من التجربة الجنوب أفريقية، وعلى ذلك فإن الوسائل المستخدمة متشابهة إلى حد كبير. والسبب الثاني هو أن حركة المقاطعة الجنوب أفريقية تُعتبر تجربة سابقة مكتملة وموثقة جيداً يمكن دراستها، وهي تتشابه ببعدها العالمي والشامل مع حركة المقاطعة الفلسطينية.

في دراسة اقتصادية نشرتها جامعة شيكاغو في العام 1999 تحت عنوان «تأثير السياسات الاستثمارية الناشطة اجتماعياً على الأسواق المالية: دلائل من المقاطعة الجنوب أفريقية»، توصل الباحثون إلى نتيجة مفادها أن «المقاطعة الجنوب أفريقية كان لها تأثير ضئيل على القطاع المالي (في جنوب أفريقيا)». ورأت الدراسة أن «العقوبات مؤثرة في رفع المعايير الأخلاقية العامة، أو الوعي العام بالقمع الجنوب أفريقي، ولكن، على ما يبدو، فإن الأسواق المالية تمكنت من تفادي الوطأة العظمى من العقوبات» (Teoh & Welch & Wazzan, 1999, p. 83).

وإذا ما كانت حركة المقاطعة الجنوب أفريقية قد فشلت في تدمير اقتصاد جنوب أفريقيا، من خلال المقاطعة العالمية التي حظيت اقتصادياً بتبنٍ أكبر من التبنى الذي حظية به حركة المقاطعة الفلسطينية، فإن حركة المقاطعة لن تكون بقادرة على إصابة اقتصاد الكيان بضربات قاصمة. ومن العوامل التي تزيد من التشكيك بقدرة المقاطعة على التأثير الاقتصادي، الدعم الأميركي الرسمي للاقتصاد الصهيوني، الذي لن يتوقف على الأقل في المنظور القريب، والعامل الثاني هو اتجاه الأنظمة العربية إلى التطبيع الاقتصادي مع الكيان بشكل أكبر عن ذي قبل، أضف إلى ذلك هيكلية اقتصاد العمولة في القرن الواحد والعشرين، الذي يجعل من مهمة فرض عقوباتٍ اقتصادية كاملة على الكيان، أمراً في غاية الصعوبة. وحتى في مجال سحب الاستثمارات، فإن الخسائر الاقتصادية هي تقديرية، ولا تأخذ بعين الاعتبار الخيار البديل، أو الاستثمار البديل الذي بالنتيجة يغطي عن أي خسارة اقتصادية محتملة.

وذلك لا يعني بعدم جدوى المقاطعة الاقتصادية والسعي إليها، بل من المهم تكتيفها، أيضاً، ولكن تحديد غاياتها يساعد على استخدام هذه الوسيلة بأفضل ما يمكن. وإذا ما اعتمدنا هدف «رفع المعايير الأخلاقية»، و«زيادة الوعي العام» بالقضية الفلسطينية، على غرار ما اقترحه دراسة جامعة شيكاغو، فإننا قد نتمكن من لمس نجاحات مهمة لحركة المقاطعة في أوروبا وفي الولايات المتحدة على المستوى الشعبي. ولكننا، أيضاً، نلمس إخفاقاً على مستوى دول الجنوب، وبخاصة في أفريقيا

وأَميرِكا اللاتينية. وقد يكون سبب النجاح الشعبي في أوروبا وأميركا، كون اقتصادات تلك الدول مفتوحة ومتقدمة وتطرح للمواطن العادي خيارات أكبر تمكنه من المقاطعة الاقتصادية، دون الدخول في نقاش حول حقيقة الخيارات. وعلى المستوى الأكبر من سحب الاستثمارات، فكَذلك الحال بالنسبة للشركات الأوروبية والأميركية التي تمتلك مساحة مناورة واستثمار أكبر من نظيراتها في أميركا اللاتينية وأفريقيا. وفي المستوى الاقتصادي الثالث، وهو فرض العقوبات على شركات الكيان -وبخاصة المتورطة بشكل مباشر في ممارسات الاحتلال- من قبيل منعها من الحصول على عطاءات في الخارج، فإن دول أفريقيا وأميركا اللاتينية التي هي بأمرس الحاجة للاستثمارات التكنولوجية والبيئية، لا تملك مزية منع شركات الكيان، لأنَّ البدائل قليلة، فتلك الدول الفقيرة التي تعاني في أغلب الأحيان من حروبٍ أهليةٍ أو كوارث طبيعية، لا تُعتبر اقتصاداتٍ جاذبةً للاستثمارات الأجنبية. ولذلك، يسعى الكيان إلى التوسع الاقتصادي في دول الجنوب تلك، لما لأسواقها المحلية من إمكانيات كامنة يمكنها تعويض أي خسارة قد يتعرض لها في أوروبا والولايات المتحدة، بل ويزيد.

وإذا اعتبرنا أن يكون هدف المقاطعة الاقتصادية هو رفع المعايير الأخلاقية العامة وزيادة الوعي، فإننا يمكننا أن نلمس، أيضاً، تردّي الوعي عند المواطن العربي (يمن فيه الفلسطيني)، وتدنّي معايير الأخلاقية من ناحية التواجد الصهيوني في المنطقة والقضية الفلسطينية، باعتبار أن المقاطعة الاقتصادية للكيان، ليست في سلّم أولوياته، حيث تشهد، على سبيل المثال، الفاكهة المستوردة من الكيان إقبالاً غير حذر في الدول العربية الموقّعة على اتفاقيات التطبيع على الرغم من وجود البديل المحلي.

ولذلك يجب العمل على تكثيف المقاطعة الاقتصادية لشركات الكيان والشركات الداعمة للكيان في الدول العربية على المستوى الشعبي، من خلال العمل على رفع المعايير الأخلاقية، وزيادة الوعي، وليس محاولة فرض المقاطعة الاقتصادية بالقوة.

في دراسة نشرتها مجلة جريمة الدولة (State Crime Journal) بعنوان «تقييم اللاعنف في النضال الحقوقي الفلسطيني»، تستخلص فيكتوريا ماسون وزميلها رتشارد فوك، أن «نجاح اللاعنف الفلسطيني يعتمد على إمكانية توليد رد (دولي) ببناء» (Mason & Falk, 2016, p. 180). ويعيدنا ذلك إلى مربع الاتكال على المجتمع الدولي، ما يضعف من تمكيننا الذاتي، وذلك قد ولّد انتقادات داخلية لحركة المقاطعة بسبب لغة الخطابة الموجهة غالباً إلى الخارج. ولكن يبقى ذلك صحيحاً في حالة حركة المقاطعة، فهي أداة تعمل منفردة في نضالها نحو الحقوق الفلسطينية. وفي ذلك اختلاف جذري مع الحراك الجنوب أفريقي الذي مارس النضال المسلح الذي أسس من قيادة حركة المقاطعة دون موارد، وبتأييد من الأمم المتحدة. وهنا يجب العمل على دمج حركة المقاطعة مع

السبل النضالية المسلحة، وإدخالها في السردية الفلسطينية والخطابة الموجهة إلى الخارج.

وقد يكون من المهم خلق تناسق أكبر بين أهداف الحركة التحررية الفلسطينية (وبالتالي حركة المقاطعة) المتمثلة بتفكيك الكيان الصهيوني بالكامل، ورفض شرعيته، وبين الخطابة الفلسطينية الموجهة إلى الخارج التي تتفادى التطرق إلى ذلك الهدف مباشرة، بل وتتراجع بغريزة دفاعية عند اتهامها بالسعي إلى تدمير الكيان. فيستغل الكيان ذلك في إستراتيجياته لمحاربة حركة المقاطعة.

وعلى الرغم من أن الأهداف المعلنة من قبل حركة المقاطعة بكليتها تؤدي حتماً إلى تدمير الكيان الصهيوني، فإن الخطابة الحذرة في التطرق إلى تلك الأهداف، يضعها في موقف محرج وعرضة للتلاعب. وقد يكون من أهم ما يبقى أهداف حركة التحرر الفلسطيني حية في ظل الوضع الإقليمي والدولي الصعب، هو تعنت ما يسمى باليمين الصهيوني الذي يسعى إلى توسيع سيطرته، ويبرهن على قدرته في فرض الأمر الواقع، كما فرضه في السابق. ولذلك، تجد أصواتاً صهيونية، بما يسمى باليسار الصهيوني، أو الصهيونية الليبرالية، التي تطالب بلجم الخط المتشدد داخل الحركة الصهيونية، وتدعو إلى حل قائم على القبول بما تم إنجازه من استعمار وسيطرة على الأرض الفلسطينية، ليستغلوا القبول العربي المعلن ضمن ما يسمى باتفاقية السلام العربية. وفي حال تمكن ذلك التيار الصهيوني الذي يسمي نفسه بالليبرالي أو اليساري من السيطرة على مقاليد الحكم في الكيان، وداخل أطر المؤسسات الصهيونية، فإن ذلك سيشكل خطراً إستراتيجياً غير مسبوق على الحركة التحررية الفلسطينية، وبالتالي على حركة المقاطعة، حيث إن قبول حكومة الكيان بالانسحاب من الأراضي التي احتلتها العام 1967 (أو معظمها) من المحتمل أن يؤدي إلى تفكيك حركة المقاطعة، والتأييد لها بحجة طرح تنازلات مقابلة في سبيل السلام.

لذلك، من الضروري صياغة خطابة متجانسة لا تجزئ المطالب، بل توحدتها بتجلي تفكيك الكيان الصهيوني. ففي الحركة الجنوب أفريقية، كانت المطالبة بتفكيك النظام فيها واضحة ومبتناة من قبل الأمم المتحدة صراحة. ولكن حتى مع وضوح هدف تفكيك النظام كتجلاً للأهداف العملاية المعلنة، فإن الحركة التحررية الجنوب أفريقية لم تؤل اهتماماً كافياً بتلك الأهداف، لذلك ما زالت جنوب أفريقيا تعاني من تبعات ذلك النظام في المجال الاقتصادي والاجتماعي، وفي ذلك فشلت الحركة التحررية الجنوب أفريقية. ففي حين أن حركة المقاطعة الفلسطينية تركز على الأهداف العملاية وتتغاضى عن التركيز على تجليها الأسمى، ركزت الحركة الجنوب أفريقية على تجلي الهدف الأسمى، ولم تعط أهمية كافية للأهداف العملاية. وكلا النموذجين يشكل خطراً ذاتياً على أهداف الحركة الحقوقية.

وفي السياق السياسي الحالي والتغيرات الإستراتيجية العالمية، فإن الحركة الحقوقية الفلسطينية، تملك

فرصة تاريخية لصياغة خطابة أكثر جرأةً ووضوحاً يجب استغلالها كما يستغلها الكيان في تطبيع وتبييض المستوطنات في الرأي العام العالمي، وفي الدفع بإلغاء توريث صفة اللاجئ الفلسطيني، وتفكيك وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين (Abou Salem, 2017).

ومن أنجح الإستراتيجيات التي ينتهجها الكيان، محاولة استدراج ولاءات اليهود في الخارج، لاستغلالهم في خدمة الحركة الصهيونية. وفي ذلك الخيار قوة كامنة للحركة التحررية الفلسطينية لم تستغل بالشكل الأمثل على مدار السنوات، فالتواجد الفلسطيني والعربي في الخارج، هو أكبر من التواجد اليهودي، ومحاولة تجنيد المواطنين ذوي الأصول الفلسطينية أو العربية في مجموعات ضغط، هي، نظرياً، أسهل من محاولة الكيان تجنيد المجتمعات اليهودية، لأنَّ في الحالة الصهيونية يجب عليهم خلق رابط وهمي بين اليهود والكيان، ومحاولة إقناع المجتمعات اليهودية به. ولكن في الحالة الفلسطينية الرابط هو عضوي وقائم. ولذلك، يجب التوجه نحو التجمعات العربية والفلسطينية والتركيز على تجييشها وتحريكها لمواجهة مجموعات الضغط الصهيونية. وعلى الرغم من بعض المحاولات لخلق مجموعة ضغط عربية أو فلسطينية، فإن الفشل نجم عن الخلافات الداخلية واستخدام خطابة محددة في بعض القضايا التي يجب الابتعاد عن التوغل فيها - خلاف القضية الرئيسية.

وقد تباينت أهداف حركة التحرر الفلسطيني وتشتتت، وبخاصة في العقدين الأخيرين، والاتفاق الجمعي لماهية أهداف الحركة التحررية هو خطوة سابقة لإصلاح منظمة التحرير الفلسطينية، أو ربما الاستعاضة بجسم جامع جديد كبديل إذا تعذّر إصلاحها. وتكمن أهمية صياغة الأهداف الجمعية للحركة التحررية الفلسطينية، لأن لها دوراً كبيراً في تحشيد وتحريك الجماهير للمشاركة في صيرورة الحركة التحررية، ما يسهم، بشكل كبير، في تقويتها. وقد حاول عالم الاجتماع الأمريكي مانكور أولسون، فهم الأسباب التي قد تدفع الفرد إلى المساهمة في تحقيق المنفعة الجمعية. وعلى الرغم من عدم وصوله إلى نتائج جازمة، فإن أولسون يرى أنَّ احتمالية مساهمة الفرد في تحقيق المنفعة الجمعية تكبر عندما يشعر الفرد أن لديه حصة في تلك المنفعة (Hart & Cowhey, 1977, p. 361). ولذلك، فإن صياغة أهداف الحركة التحررية الفلسطينية، يجب أن تأخذ بعين الاعتبار إشعار كل أفراد المجتمع الفلسطيني في الداخل والشتات والمجتمع العربي، بأنَّ لهم منفعة شخصية من تلك الأهداف.

فعلى سبيل المثال، فإنَّ رفع حواجز معينة، أو وقف بناء استيطاني، هما من الأهداف التي تخصَّ مجموعة ضيقة من السكان بالمفهوم المباشر، وقد لا يجد فرد خارج نطاق هذه المجموعة السكانية من منفعة في المساهمة في تحقيق أيٍّ منهما وإن أيده لفظياً. وعلى ذلك، فإنَّ خطابة الكيان والحركة الصهيونية تستدرج تأييد الدول الأفريقية، مثلاً، من خلال إشعارهم بأنَّ لهم حصة في قوة

الكيان (المنفعة المقترحة)، لأنها تقف على رأس محاربة الإرهاب الذي تعاني منه بعض تلك الدول، وتشعرها بأن لها منفعة في تقدم وتطور الكيان (المنفعة المقترحة)، لأنها ستؤدي بالضرورة إلى استفادة الدول الأفريقية من تلك التكنولوجيا، لأنها ستستثمر في اقتصاداتها. ولذلك، فإن على حركة المقاطعة الفلسطينية (والحركة التحررية الفلسطينية ككل) نسج تحالفات أقوى مع قضايا السكان الأصليين في العالم، لأن هؤلاء السكان يمكن أن يشعروا أن لهم حصة من المنفعة الفلسطينية (أي لسكان فلسطين الأصليين) من خلال تقوية حركات حقوق الأصليين في العالم. ومن الضروري نسج روابط تضامن وصدقة مع شعوب العالم على أسس المنفعة المشتركة.

وإذا لجأنا إلى نظرية العملية السياسية لقياس نجاح الحركات الحقوقية (Caren, 2007)، فإننا نجد أن الحركة الحقوقية الفلسطينية بإمكانها تحقيق الشروط التي قد ترجح نجاحها في تحقيق أهدافها، فالفرصة السياسية، حالياً، مواتية للعمل على التحول باتجاه مسار كفاحي بديل يتبنى هدف إسقاط الكيان الصهيوني وتفكيكه، لأن صورة الكيان قد تضررت، بشكل كبير، في السنوات العشر الماضية، بسبب ارتكابها جرائم متعددة خلال أربع حروب (واحدة في لبنان وثلاث في غزة) وفيما بينهما، ولأن الكيان يُحكم حالياً من قبل شخصيات صهيونية تُصف بالتطرف، إضافة إلى أن المنطقة تمر حالياً بتبدلات وتغيرات سياسية جذرية.

والشرط الثاني في نظرية العملية السياسية هو هيكلية الحشد الذي قد تفتقر إليه الحركة التحررية الفلسطينية. وقد يعود سبب ضعف هيكلية الحشد إلى ضعف وفساد الكثير من المنظمات الأهلية والهيئات النقابية والطلابية في فلسطين. ولذلك، نجد أن الاعتماد على حشد المنظمات في الخارج كمجموعة «طلاب من أجل العدالة في فلسطين» وغيرها من الهيئات والتنظيمات هي أكثر جدوى في الوقت الحالي. ولكن ذلك لن يفي بالمطلوب على المدى البعيد، لذلك يجب العمل على إصلاح الهيئات النقابية ومؤسسات العمل الأهلي في فلسطين، إذا أُريد لحركة المقاطعة بشكل خاص والحركة التحررية الفلسطينية، بشكل عام، النجاح. والإصلاحات المطلوبة هي إصلاحات جذرية وليست صورية، حيث إن النقابات ومؤسسات العمل الأهلي تعاني من علل عضوية تتطلب إعادة هيكلة ومراجعة كاملة.

وقد نستطيع الاستفادة من أسباب نجاح الحركة الصهيونية في إنشاء تنظيم تمكّن من السيطرة على فلسطين في وقت قياسي. وإذا درسنا تاريخ الحركات الشبابية الطلابية الصهيونية، وربطناه ببعض النجاحات الفلسطينية والعربية في بناء الهيكلية الحركية، فإننا يمكننا أن نستنتج أن أفضل وسيلة حالياً لتكوين طليعة تحررية هي تنظيم الحركات الكشفية. وقد تكون بذورها بدأت تنمو في حركات التجوال المتعددة التي بدأت تنشأ في فلسطين في السنوات الأخيرة.

ويقع الشرط الثالث لنجاح الحركات الحقوقية، وهي صياغة العقيدة (الأيديولوجيا)، ضمن إطار صياغة الأهداف وإنشاء جسم جامع للحركة التحررية الفلسطينية. والشرط الرابع هو الدوريات الاحتجاجية التي تساعد في حشد وتجنيد الطاقات الجديدة، وهي الحالة القائمة في فلسطين حالياً، حيث إن الدوريات الاحتجاجية قد تكثفت في السنوات العشر الأخيرة كاحتجاجات مشروع برافر، وإحراق الطفل محمد أبو خضير، وإضراب الأسرى، وهبة السكاكين، وبوابات الأقصى، ... وغيرها. والشرط الخامس يكمن في النشاطات المثيرة للجدل، أو التي تخلق حالة من النقاش على الساحة، والتي تشمل مظاهرات واعتصامات وإضرابات غير تقليدية.

الخاتمة

تبذل حركة المقاطعة وناشطوها مجهودات كبيرة في كبح جماح التغلغل الصهيوني في المجتمعات الأوروبية والأميركية. وقد حققت الحركة إنجازاتٍ غير مسبوقه بدأت بالتأثير على الرأي العام العالمي بشكل كبير. وعند النظر إلى مطالب حركة المقاطعة، فإننا نرى مطالب بكليتها تعكس مطالب الحركة التحررية الفلسطينية.

ولكن، على حركة المقاطعة الانتباه من المغالاة بتقدير الانتصارات، أو صنع انتصاراتٍ وهمية. وبسبب عدم مركزية القرار في حركة المقاطعة، فقد يكون مصدر المغالاة، في بعض الأحيان، قادمًا من ناشطين دوليين يرون فيما حققوه إنجازاً كبيراً، إما لجهلهم بسقف النضال الفلسطيني، وإما لإشباع رغبة انتصار داخلية.

وعدم مركزية القرار في حركة المقاطعة هو إحدى النقاط التي قد تتسبب بالضرر للحركة التحررية الفلسطينية في بعض الأحيان، حيث إن بعض الناشطين الدوليين المنخرطين في حملة المقاطعة، لا يمتلكون شعوراً قوياً بالحق الفلسطيني، ولكنهم ينخرطون فيها لأنهم يمتلكون أفكاراً عنصرية معادية لليهود. وقد قام ناشطو حركة المقاطعة بالانتباه إلى ذلك، وإدانة الخطابات المعادية لليهود عند ظهورها ضمن حراك المقاطعة.

في كل الأحوال، على حركة المقاطعة مراجعة خطابتها بشجاعة، واستغلال فرصة تاريخية لن تتكرر لتأصيل وتجذير خطابة وسردية النضال الفلسطيني. فنحن نعيش حالياً في سياق سياسي وإقليمي يتسم بالفوضى، حيث يتم خلق خطابات وسرديات جديدة في المنطقة. وكما يبدو إلى الآن، فإن الشعب الفلسطيني والشعوب العربية، بعيدون عن اتخاذ دور قيادي في صياغة تلك الخطابات الجديدة، بل يكتفي معظم بتبني خطابات وسرديات تصدّرها لنا الدول الغربية.

وإحدى أهم النقاط التي يجب تداركها، هي انفصال العمل المسلح عن العمل غير المسلح. ففي العشرين سنة الماضية، تم تشويه صورة العمل المسلح ونبذ عالمياً واحتكاره بيد الدول العظمى، ولكننا نجد اليوم فرصة تاريخية لإعادة دمج خطابة العمل المسلح ضمن سرديّة النضال الفلسطيني بشكل أكثر عضوية. ومن غير الصائب، الاعتقاد بأن العمل المسلح هو غير مجدٍ أو مضر بالعمل اللاعنفي، بل، على العكس، فقد أثبتت التجربة أنّ العاملين يسيران جنباً إلى جنب، يكمل أحدهما الآخر، ويصبّان في مصلحة بعضهما البعض. وحيث إنه لا يمكن أن ينخرط في العمل المسلح إلا أقلية من الشعب، فإنّ أحد أسباب نجاح العمل المسلح يكمن في القوى والحاضنة الشعبية الداعمة له، التي تمارس النضالات بأساليب أخرى ليست عنيفة بالضرورة، والتي تساهم في إضعاف نقاط قوة العدو، وتفكيك تحالفاته وتشتيت جهوده.

ولأنّ النضال المسلح الفلسطيني بحاجة إلى إعادة هيكلة، فإن الحركة التحررية الفلسطينية بحاجة اليوم، أكثر من أي يوم مضى، إلى صياغة ميثاق نضالي فلسطيني داخلي، لينسّق دور الأعمال النضالية، ويضعها في طريق ينتهي بتحقيق الهدف الأسمى، وهو إسقاط الصهيونية. ولأنّ حركة المقاطعة الفلسطينية تمثّل اليوم أكثر حركات العمل النضالي الفلسطيني تماسكاً وقوةً، فإن عليها عبء اتّخاذ الخطوات الأولى في هذا المنحى، وطرح شرعية السلاح الفلسطيني الأخلاقية والقانونية على الطاولة الدولية بموازاة حوار شعبي داخلي.

وعلى الرغم من قوة حركة المقاطعة، فإنّها تفتقد التأثير الداخلي، وقد تستطيع الحركة الاضطلاع بدور أكبر إذا ما كثّفت العمل الداخلي. ومن الصائب القول إن دور الداخل في عمل المقاطعة يختلف عن دور الخارج، ولذلك وجب فتح باب النقاش ووضع آلية للعمل مع الشعب في الأرض المحتلة.¹ والتحشيد الشعبي في حركة المقاطعة لا يهدف إلى إسقاط الكيان اقتصادياً، ولكن يهدف إلى نشر الوعي وبناء حراك شعبي متمسك بحقه، وواعٍ للأساليب المتاحة له، ومستعد للطاء حيث أمكن في سبيل تحقيق الهدف.

وعلى ذلك، فإن المقاطعة في الداخل المحتل، يجب أن تكون أسلوب حياة، وليست آلية ميكانيكية. وإحدى أدوات الاحتلال الدعائية، هي موقع الفيسبوك، الذي يعلن مؤسسه، وبكل فخر، دعمه للكيان، بل إنه يقوم بالمساعدة في تأسيس صفحات الدعاية الصهيونية كصفحة رئيس الكيان على الفيسبوك مثلاً. وليس ذلك فقط، بل إنّ القائمين على الموقع يقومون بشكل فاعل بكبت الأصوات المعادية للكيان، وإغلاق عشرات الصفحات والحسابات الفلسطينية أو الداعمة للحقوق الفلسطينية، إضافة إلى التعاون مع أجهزة الكيان الاستخباراتية في مراقبة حسابات آلاف الفلسطينيين، وقد تم

1 إعادة التذكير، فإنّ الأرض المحتلة تضم جميع الأرض الفلسطينية والعربية المحتلة العام 1948 والعام 1967.

اعتقال المئات في السننتين الأخيرتين على خلفية منشورات على الفيسبوك.

ولذلك، فالمطالبة بالمقاطعة الشاملة للفيسبوك لا تدخل في إطار التشدد، بل إنها أمر طبيعي، والحجج التي تساق ضد ذلك تدخل في إطار عدم الاستعداد للعطاء في سبيل العمل التحرري الفلسطيني. والمثير في الأمر، أن العطاء في هذه الحالة هو عطاء وهمي، حيث إن المواطن المرتبط اجتماعياً ببعضه في المجال الوهمي، هو يرتبط ضمن شبكات كثيرة، ولا يمثل الفيسبوك سوى أكثرها شهرة، فكون أن لديك حساباً على الفيسبوك هو نوع من أسلوب حياة وبناء صورة اجتماعية معينة. وعلى المواطن أن يقرر أسلوب الحياة الذي سيتخذه لنفسه، هل هو أسلوب حياة يضع المصلحة والمتعة الشخصية أعلى سلم الأولويات، أم سيضع المصلحة الجمعية نصب عينيه.

ولا يتعدى الفيسبوك كونه مثلاً واحداً تتعدد على نحوه الأمثلة. ولا يمكن (ولا يجب) فرض المقاطعة بالقوة، بل يجب أن يتك الخيار للفرد الذي سيكون أكثر صدقاً مع نفسه حين يأتي ليقرر ما هي السلع أو الجهات التي يستطيع أن يقطعها، وما تلك التي في سياقها الخاص ترتفع كلفة مقاطعتها وتقل الفائدة. لذا، فإن طريق العمل التوعوي الأكثر صعوبة هو أجدى على المدى الطويل من الفرض، سواء بقوة الذراع أو التنمر الاجتماعي.

وعلى حركة المقاطعة، بشكل خاص، وحركات العمل النضالي الفلسطيني بشكل عام، مراجعة شبكة تحالفاتها، فالكثير من حركات النضال ما زالت مرتبطة بشبكات تحالف عتيقة، أثبتت عدم جدواها، بل وعدم وفائها للقضية الفلسطينية في بعض الأماكن والأحيان. وكما تستغل الصهيونية الأصوات العربية المؤيدة للكيان لإظهار مصداقيتها وإضعاف القوى الشعبية الكامنة، فإن على الحركات النضالية في المنطقة استغلال الإستراتيجية ذاتها في مخاطبة المجموعات اليهودية (وتلك المضطهدة في منظومة الهيمنة الصهيونية الأشكنازية)، ودفعها إلى معاداة الصهيونية، أو على أقل تقدير، إضعاف ارتباطها بالحركة الصهيونية ومثلها. ولكن من الضروري ألا نقع في شرك التطبيع هنا، حيث إن مخاطبة فئة معينة لا تعني بالضرورة الحوار معها. لذلك، فإنه في حال المجموعات اليهودية في فلسطين -التي هي بالضرورة صهيونية إذا لم تعلن معاداتها للصهيونية وانعتاقها من منظومتها- يجب صياغة إستراتيجية لمخاطبتهم دون الحوار معهم. ونحن هنا لسنا في خضم الاستماع لوجهة النظر الصهيونية لإثبات انفتاحنا أمام الغرب!

إنه قد حان الوقت للحركة التحررية الفلسطينية من أجل الانعتاق من دائرة ردة الفعل السلبية، والدخول في طريق جديدة يتم التخطيط لها بشجاعة وبتمغن، وليس من الضير العودة إلى نقطة الصفر إذا تطلب الأمر.

مرفقات

الفقرة 7035 من القانون الأمريكي 31-115.

(Arab League Boycott of Israel) 31-Section 7035 of Bill 115

ARAB LEAGUE BOYCOTT OF ISRAEL

SEC. 7035.

It is the sense of the Congress that—

(1) the Arab League boycott of Israel, and the secondary boycott of American firms that have commercial ties with Israel, is an impediment to peace in the region and to United States investment and trade in the Middle East and North Africa;

(2) the Arab League boycott, which was regrettably reinstated in 1997, should be immediately and publicly terminated, and the Central Office for the Boycott of Israel immediately disbanded;

(3) all Arab League states should normalize relations with their neighbor Israel;

(4) the President and the Secretary of State should continue to vigorously oppose the Arab League boycott of Israel and find concrete steps to demonstrate that opposition by, for example, taking into consideration the participation of any recipient country in the boycott when determining to sell weapons to said country; and

(5) the President should report to Congress annually on specific steps being taken by the United States to encourage Arab League states to normalize their relations with Israel to bring about the termination of the Arab League boycott of Israel, including those to encourage allies and trading partners of the United States to enact laws prohibiting businesses from complying with the boycott and penalizing businesses that do comply.

المراجع

- 4 دول عربية تصوت لصالح إسرائيل في الأمم المتحدة. (2016، 14 حزيران). روسيا اليوم: <https://arabic.rt.com/news/827613-دول-عربية-صالح-إسرائيل-الأمم-المتحدة/>
- ابن كثير، الحافظ. (1966). *البداية والنهاية*. بيروت: مكتبة المعارف.
- أبو جلال، رشا. (2016، 18 تشرين الثاني). فشل فلسطيني في الانضمام إلى «الإنتربول» وإسرائيل تعتبره انتصاراً لها. *الشاشة - نبض فلسطين*.
- <https://www.al-monitor.com/pulse/ar/contents/articles/originals/2016-israeli-efforts-11/thwart-palestinian-efforts-to-join-interpol.html>
- أبو نحل، عبد الرحمن. (2016، 16 تشرين الأول). *الحرب الإسرائيلية ضد حركة المقاطعة (BDS)*. رام الله: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية - مسارات.
- أبو النمل، حسين. (2004). *الاقتصاد الإسرائيلي: من الاستيطان الزراعي إلى اقتصاد المعرفة*. الطبعة الثانية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- اشتية، محمد. (2011). *موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية*. عمان: دار الجليل.
- أنطونيوس، جورج. (1978). *يقظة العرب: تاريخ الحركة القومية العربية*. الطبعة الخامسة. بيروت: دار العلم للملايين.
- البرغوثي، عمر. (2016، 3 أيلول). «حركة مقاطعة إسرائيل: إستراتيجيات مدروسة ونجاحات ملموسة». *الأخبار*: <http://www.al-akhbar.com/node/264224>
- جامعة الدول العربية. (1975، 26 نيسان). *توصيات المؤتمر السابع والثلاثين لضباط اتصال المكاتب الإقليمية لمقاطعة إسرائيل*: <http://muqtafi.birzeit.edu/InterDocs/images/313.pdf>

السِّيَاسَات الصَّهْيُونِيَّة لِمُحَارَبَةِ حَرَكَةِ الْمُقَاتَعَةِ وَطَرُقِ تَفْكِيكِهَا

- جامعة الدول العربية. (1975، 20 تشرين أول). توصيات المؤتمر الثامن والثلاثين لضباط اتّصال المكاتب الإقليميّة لمقاطعة إسرائيل: <http://muqtafi.birzeit.edu/InterDocs/images/324.pdf>
- «جدل إعلامي غير مسبوق في السعودية حول دعوات للتطبيع مع إسرائيل». (2017، 1 تموز). صحيفة القدس العربي: <http://www.alquds.co.uk/?p=747207>
- حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات. وصول في 22 أيلول، 2017: <https://bdsmovement.net/ar>
- الحوت، بيان نويهض. (1984). وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية 1918-1939: من أوراق أكرم زعيتر. الطبعة الثانية، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- الخالدي، رجا. (2016، 24 آذار). «آفاق المقاطعة الاقتصادية الفلسطينية لإسرائيل». السفير العربي: <http://arabi.assafir.com/Article/3713>
- الخالدي، وليد. (1998). خمسون عاماً على حرب 1948: أولى الحروب الصهيونية-العربية. بيروت: دار النهار للنشر.
- الخطيب، غسان. (2016). آفاق المقاطعة الفلسطينية الاقتصادية لإسرائيل: أشكالها وإشكالياتها. رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية.
- صادق، ميرفت. (2014، 28 أيار). «تأجيل محاكمة نشطاء مقاطعة إسرائيل برام الله». عرب 48: [http://www.aljazeera.net/news/arabic/2014](http://www.aljazeera.net/news/arabic/2014/28/5/http://www.aljazeera.net/news/arabic/2014)
- صفوان، لونا. (2017، 30 أيار). تبيّن أن Wonder Woman أو المرأة المعجزة إسرائيلية. رصيف 22: [https://raseef22.com/life/2017](https://raseef22.com/life/2017/30/05/https://raseef22.com/life/2017)
- الزاملي، إبراهيم. (2016). فلسطين في التقارير البريطانية 1919 - 1947. القاهرة: دار ابن رشد.
- العارف، عارف. (2007). المفصل في تاريخ القدس. الطبعة الرابعة. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- عدالة. (2011، تموز). قوانين ومشاريع قوانين تمييزية جديدة في إسرائيل. عن موقع مركز عدالة: [https://www.adalah.org/uploads/oldfiles/newsletter/eng/june2011/Discriminatory%20Laws%20\(Arabic\).pdf](https://www.adalah.org/uploads/oldfiles/newsletter/eng/june2011/Discriminatory%20Laws%20(Arabic).pdf)
- العودة، عبد الجبار رجا. (2007). ملكية الأراضي في قضاء طولكرم في ظل الحكم البريطاني (1918 - 1948). رسالة ماجستير.
- غارودي، روجيه. (1991). فلسطين أرض الرسائل السماوية. مترجم. دمشق: طلاس للدراسات والترجمة والنشر.

المراجع

- «عُجر القدس» يطالبون بالجنسية الإسرائيلية وأداء الخدمة العسكرية. (2012، 31 تشرين أول). وكالة معا الإخبارية: <http://maannews.net/Content.aspx?id=532784>
- قانون مقاطعة إسرائيل. (1955، 23 حزيران): <http://muqtafi.birzeit.edu/InterDocs/images/146.pdf>
- قريغ، أحمد. (2006). الديمقراطية والتجربة البرلمانية الفلسطينية. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- القوس للتعددية الجنسية والجنسانية في المجتمع الفلسطيني. وصول 25 أيلول، 2017. <http://www.alqaws.org>.
- الكيالي، عبد الوهاب. (1968). وثائق المقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية 1918 - 1939. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- الكيالي، عبد الوهاب. (1990). تاريخ فلسطين الحديث: بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- ماس. (2013، أيلول). الاقتصاد الفلسطيني بعد 20 عاماً من اتفاقية أوسلو. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية - ماس.
- المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية - «مسارات». (2014). المؤتمر السنوي الثالث: إستراتيجيات المقاومة. رام الله: مسارات.
- مسلم، نجاح. (2015). الحركة الفلسطينية للمقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات كأداة للمقاومة اللاعنيفة بالمقارنة مع حركة المقاطعة الجنوب أفريقية، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت.
- الموسوعة العربية العالمية (المجلد 23). (1999). الطبعة الثانية. الرياض: مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع.
- النجار، عائدة. (2005). صحافة فلسطين والحركة الوطنية في نصف قرن 1900 - 1948. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- نجم، إبراهيم، وعقل، أمين، وأبو نصر، عمر. (2009). جهاد فلسطين العربية. القدس: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- النساء في الجيش الإسرائيلي.. أسئلة وأجوبة. (2013، 16 آذار). وكالة معا الإخبارية: <http://www.maannnews.net/Content.aspx?id=575437>
- نصيرات، فدوى. (2014). دور السلطان عبد الحميد الثاني في تسهيل السيطرة الصهيونية على فلسطين (1876-1909). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- نفاع، سعيد. (2009). العرب الدروز والحركة الوطنية الفلسطينية حتى الـ48. عمان: دار الجليل للنشر.

- AAM Archives Committee. Retrieved November 06, 2017, from <http://www.aamarchives.org/>.
- Abou Salem, H. (2017, June 22). Why is Netanyahu trying to disband the UNRWA?. *AlJazeera*. Retrieved from <http://www.aljazeera.com/indepth/opinion/2017/06/saving-unrwa-means-saving-palestinian-refugees-170619101047716.html>.
- Abunimah, A. (2012, June 22). New “Green Israel” ads on CNN greenwash sewage of occupation and apartheid. *The Electronic Intifada*. Retrieved from <https://electronicintifada.net/blogs/ali-abunimah/new-green-israel-ads-cnn-greenwash-sewage-occupation-and-apartheid>.
- ACRI - The Association for Civil Rights in Israel. (2011, July 12) *Law preventing harm to the state of Israel by means of boycott - 2011*. Retrieved from, <http://www.acri.org.il/en/wp-content/uploads/2011/07/Boycott-Law-Final-Version-ENG-120711.pdf>.
- Africa-Israel Summit. Retrieved November 06, 2017, from <http://www.africaisrael-summit.org/>.
- African National Congress. Retrieved November 06, 2017, from <http://www.anc.org.za/>.
- AJC Survey of Latino Jews in United States. (2016, April 7). *AJC*. Retrieved from <https://www.ajc.org/news/ajc-survey-of-latino-jews-in-united-states>.
- Arab League may end its boycott of businesses dealing with Israel. (1994, January 22), *The New York Times*. Retrieved from <http://www.nytimes.com/1994/01/22/world/arab-league-may-end-its-boycott-of-businesses-dealing-with-israel.html>.
- Arabs evading economic boycott of Israel. (2006, May 16). *UPI*. Retrieved from https://www.upi.com/Business_News/Security-Industry/2006/05/16/Arabs-evading-economic-boycott-of-Israel/UPI-27801147791975/.
- Barghouti, O. (2011). *Boycott, divestment, sanctions: The global struggle for Palestinian rights*. Chicago, IL: Haymarket Books.
- Barrows-Friedman, N. (2017, April 12). Israel’s first trans officer helps with ethnic cleansing. *The Electronic Intifada*. Retrieved from <https://electronicintifada.net/content/israels-first-trans-officer-helps-ethnic-cleansing/20171>.
- BDS Movement. BDS Movement. Retrieved November 06, 2017, from <https://bds-movement.net/>.
- Boycott, Divest from, and Sanction Israel?: A debate on BDS with Omar Barghouti and Rabbi Arthur Waskow. (2010, March 4). *Democracy Now*. Retrieved November 06, 2017, from <http://www.democracynow.org/2010/3/4/bds>.
- Boycott! | Supporting the Palestinian BDS Call from Within. Retrieved November 06, 2017, from <http://boycottisrael.info/>.
- Bradley, J. (2017, June 24). Unlikely allies: Israel and the Saudis. *The Spectator*. Retrieved from <https://www.spectator.co.uk/2017/06/unlikely-allies-israel-and-the-saudis/>

- Canary Mission. Retrieved November 06, 2017, from <https://canarymission.org/>.
- Caren, N. (2007). Political process theory. *The Blackwell Encyclopedia of Sociology*. doi:10.1002/9781405165518.wbeosp041.
- Clark, N. L., & Worger, W. H. (2016). *South Africa: the rise and fall of apartheid*. London: Routledge Taylor & Francis Group.
- Entman, R. M. (1992). Blacks in the news: Television, modern racism and cultural change. *Journalism Quarterly*, 69(2), 341-61. doi:10.1177/107769909206900209.
- Feiler, G. (2013). *From boycott to economic cooperation the political economy of the Arab boycott of Israel*. New York: Taylor and Francis.
- Finkelstein, N. G. (2003). *The Holocaust industry*. London: Verso.
- Finkelstein, N. G. (2005). *Beyond chutzpah: On the misuse of anti-semitism and the abuse of history*. Berkeley: University of California Press.
- Finkelstein, N. G. (2011). *"This time we went too far": Truth and consequences of the Gaza invasion*. New York: OR Books.
- Frankfurt City Council advances bill barring BDS from municipal venues. (2017, August 25). *Jewish Telegraphic Agency*. Retrieved from <https://www.jta.org/2017/08/25/news-opinion/world/frankfurt-city-council-advances-bill-barring-bds-from-municipal-venues>
- General Assembly resolution 1761(XVII). (1962, November 6). *The policies of apartheid of the Government of the Republic of South Africa*. A/RES/1761(XVII). Retrieved from [undocs.org/A/RES/1761\(XVII\)](https://undocs.org/A/RES/1761(XVII)).
- General Assembly resolution 3246(XXIX). (1974, November 29). *Importance of the universal realization of the right of peoples to self-determination and of the speedy granting of independence to colonial countries and peoples for the effective guarantee and observance of human rights*. A/RES/3246(XXIX). Retrieved from [undocs.org/A/RES/3246\(XXIX\)](https://undocs.org/A/RES/3246(XXIX)).
- General Assembly resolution 3379(XXX). (1975, November 10). *Elimination of all forms of racial discrimination*. A/RES/3379(XXX). Retrieved from [undocs.org/A/RES/3379\(XXX\)](https://undocs.org/A/RES/3379(XXX)).
- General Assembly resolution 35/206 A-R. (1980, December 15). *Policies of Apartheid of the Government of Southern Africa*. A/RES/35/206 A-R. Retrieved from undocs.org/A/RES/35/206
- General Assembly resolution 42/23A-H. (1987, November 20). *Policies of apartheid of the Government of South Africa*. A/RES/42/23A-H. Retrieved from undocs.org/A/RES/42/23
- General Assembly resolution 46/86. (1991, December 16). *Importance of the universal realization of the right of peoples to self-determination and of the speedy granting of independence to colonial countries and peoples for the effective guarantee and observance of human rights*. A/RES/46/86. Retrieved from undocs.org/A/RES/46/86

- Gilat, E. Z. (1992). *The Arab boycott of Israel: Economic political warfare against Israel*. Master's thesis.
- Ginsburg, M. (2012, June 12). Army's 'gay soldiers' photo was staged, is misleading. Retrieved from <https://www.timesofisrael.com/idf-gay-soldiers-photo-is-misleading-military-source-says/>.
- Globe Scan. (2017, July 04). *Sharp drop in world views of US, UK: Global poll*. Retrieved from https://www.globescan.com/images/images/pressreleases/bbc2017_country_ratings/BBC2017_Country_Ratings_Poll.pdf.
- Gross, J. A. (2016, July 5). For gay soldiers, IDF seen as 'more progressive' than the state. Retrieved from <https://www.timesofisrael.com/for-gay-soldiers-idf-seen-as-more-progressive-than-the-state/>.
- Gross, R. Office of Antiboycott Compliance (OAC). Retrieved November 06, 2017, from <https://www.bis.doc.gov/index.php/enforcement/oac>.
- H.R. 244, 115 Cong. (2017) (enacted).
- Hart, J. A., & Cowhey, P. F. (1977). Theories of collective goods reexamined. *Political Research Quarterly*, 30(3), 351-62. doi:10.1177/106591297703000305.
- Handler, J. (1992). Postmodernism, Protest, and the New Social Movements. *Law & Society Review*, 26(4), 697-731. doi:10.2307/3053811
- Hill, A. (2010, December 17). Steven Spielberg was target of Arab League boycott, WikiLeaks cable shows. *The Guardian*. Retrieved from <https://www.theguardian.com/film/2010/dec/17/wikileaks-steven-spielberg-arab-league>
- Hutter, S. (2014, January 16). *OFAC and German foreign trade regulations: Underwriters attempt to square the circle*. Retrieved from <https://www.skadden.com/insights/publications/2014/01/ofac-and-german-foreign-trade-regulations-underwri>.
- Israel Anti-Boycott Act, H.R. 1697, 115 Cong. (Introduced)
- Issac, J., & Shuval, H. (Eds.). (1994). *Proceedings of the first Israeli-Palestinian international academic conference on Water: Water and Peace in the Middle East*. Amsterdam: Elsevier Science B. V.
- Jerusalem Center for Public Affairs. Retrieved November 06, 2017, from <http://jcpa.org/>.
- Jewish National Fund. Retrieved November 06, 2017, from <http://www.jnf.org/>.
- Khalidi, R. (2010). *Palestinian identity: The construction of modern national consciousness*. New York: Columbia University Press.
- Khalil, M. K. (1990). *The Arab States and the Arab League: A documentary record*. Farnham Common: Archive Editions.
- Lazareva, I. (2014, October 03). Lancet editor apologises for Gaza article by scientists who circulated anti-Semitic video. *The Telegraph*. Retrieved from <http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/middleeast/israel/11137943/Lancet-editor-apologises-for-Gaza-article-by-scientists-who-circulated-anti-Semitic-video.html>>

- Lee, I. (2017, August 05). Israeli transgender soldier finds solace in service. *CNN*. Retrieved from <http://edition.cnn.com/2017/08/05/middleeast/israel-transgender-soldier-trump/index.html>.
- Lewis, Paul. (1991, December 17). U.N. repeals its '75 resolution equating Zionism with racism. *The New York Times*. Retrieved from <http://www.nytimes.com/1991/12/17/world/un-repeals-its-75-resolution-equating-zionism-with-racism.html>.
- Losman, D. L. (1972). The Arab boycott of Israel. *International Journal of Middle East Studies*, 3(02), 99-122. doi:10.1017/s0020743800024831.
- Luxner, L. (2010, April 23). Israelis maintain presence in Haiti for the long haul. *Jewish Telegraphic Agency*. Retrieved from <https://www.jta.org/2010/04/23/life-religion/israelis-maintain-presence-in-haiti-for-the-long-haul>
- Mason, V., & Falk, R. (2016). Assessing nonviolence in the Palestinian rights struggle. *State Crime Journal*, 5(1), 163-186. doi:10.13169/statecrime.5.1.0163.
- Massad, J. (2013, March 19). Israel and the politics of boycott. *Al Jazeera*. Retrieved from <http://www.aljazeera.com/indepth/opinion/2013/03/201331884943284526.html>.
- McKinley, J. (2016, June 5). Cuomo to halt state business with groups that back boycott of Israel. *The New York Times*. Retrieved from <https://www.nytimes.com/2016/06/06/nyregion/cuomo-new-york-israel-boycott-bds-movement.html>.
- Michlin, V. (2010) *Winning the battle of the narrative*. Retrieved from http://www.herzliyaconference.org/_Uploads/3051winning.pdf.
- Montaner, C. A. (2014, September). *Israel and Latin America: A relationship to be developed*. Retrieved from http://www.friendsofisraelinitiative.org/contents/uploads/papers/pdf/FOI_Paper25_EN.pdf
- Musleh, M. (2013, February 28). Israeli highway hits Palestinian village "like a tsunami". *The Electronic Intifada*. <https://electronicintifada.net/content/israeli-highway-hits-palestinian-village-tsunami/12239>
- Nelson, C. (2014, March 16). The problem with Judith Butler: The political philosophy of the movement to boycott Israel. *Los Angeles Review of Books*. Retrieved from <https://lareviewofbooks.org/article/problem-judith-butler-political-philosophy-movement-boycott-israel>.
- NGO Monitor. (2017). *The first 15 years: Expanding influence. Generating results. Holding the NGO human rights network and its funders accountable*. Retrieved from <http://www.ngo-monitor.org/nm/wp-content/uploads/2017/08/NGOMonitor-at-15-Years.pdf>.
- NGO Monitor. Retrieved November 06, 2017, from <http://www.ngo-monitor.org/>.
- No Balfour Declaration anniversary strike in Palestine this year because of hard times: Announcement. (1931, October 31). *Jewish Telegraphic Agency*. Retrieved from <https://www.jta.org/1931/10/31/archive/no-balfour-declaration-anniversa>

ry-strike-in-palestine-this-year-because-of-hard-times-announcement.

- O'Dowd, N. (2016, January 22). How the Irish invented the boycott after tenants were thrown off their land. *Irish Central*. Retrieved from <https://www.irishcentral.com/roots/history/how-the-irish-invented-the-boycott-after-tenants-were-thrown-off-their-land>.
- Palestinian Campaign for the Academic & Cultural Boycott of Israel. Retrieved November 06, 2017, from <http://www.pacbi.org/>.
- Pappé, I. (2006). *A history of modern Palestine: one land, two peoples*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Pappé, I., & Hilal, J. (2010). *Across the wall: narratives of Israeli-Palestinian history*. London: I.B. Tauris.
- Pappé, I., & Jaber, S. (2014, October 17). Ethnic cleansing by all means: The real Israeli 'peace' policy. *Mondoweiss*. Retrieved from <http://mondoweiss.net/2014/10/ethnic-cleansing-israeli>.
- Park, P. (2014, January 6). Pinkwashing & Israeli occupation – not so complicated. *Washington Blade*. Retrieved from <http://www.washingtonblade.com/2014/01/06/pinkwashing-israeli-occupation-complicated/>
- Peratis, K. (2006, February 24). For gay Palestinians, Tel Aviv is Mecca. *Forward*. Retrieved from <http://forward.com/opinion/1125/for-gay-palestinians-tel-aviv-is-mecca/>.
- Pinkwatching Israel. Retrieved November 06, 2017, from <http://www.pinkwatchingisrael.com/>.
- PM Netanyahu's speech at the ECOWAS summit in Liberia. (2017, June 4). The Africa-Israel Summit. Retrieved from <https://www.africaisraelsummit.org/single-post/2017/06/05/PM-Netanyahu's-Speech-at-the-ECOWAS-Summit-in-Liberia>.
- Pontin, B., & De Lucia, V., & Rus, J. G. (2015). *Environmental injustice in occupied Palestinian territory - Problems and prospects*. Retrieved from Al-Haq Organisation Website: <http://www.alhaq.org/publications/publications-index/item/environmental-injustice-in-occupied-palestinian-territory>
- Popper, N. (2005, October 14). Israel aims to improve its public image. *Forward*. Retrieved from <http://forward.com/news/2070/israel-aims-to-improve-its-public-image>.
- Redmiles, M. (2005). *International boycott reports, 2003 and 2004*. Retrieved from U.S. Internal Revenue Service Website: <https://www.irs.gov/pub/irs-soi/03-04boycott.pdf>.
- Reut Institute. (2010, March 10). *Building a political firewall against Israel's delegitimization conceptual framework*. Retrieved from <http://reut-institute.org/data/uploads/PDFVer/20100310%20Delegitimacy%20Eng.pdf>.
- Richards, C. (1993, December 4). Arab states still clinging to Israel boycott: The 45-year-old trade embargo of the 'Zionist state' persists despite the recent peace ac-

- cord, writes Charles Richards. *Independent*. Retrieved from <http://www.independent.co.uk/news/world/arab-states-still-clinging-to-israel-boycott-the-45-year-old-trade-embargo-of-the-zionist-state-1465211.html>.
- Reilly, J. (2012, July 13). They really are dangerous curves: Heavily armed and bikini-clad female Israeli soldiers ‘mingle’ with beachgoers. *The Daily Mail*. Retrieved from <http://www.dailymail.co.uk/news/article-2173050/Do-NOT-steal-woman-s-towel-Heavily-armed-bikini-clad-female-Israeli-soldiers-mingle-Tel-Aviv-beachgoers.html>.
 - Ross, A. (2016, December 13). One less woman in politics: Wonder Woman loses job as UN ambassador. *The Guardian*. Retrieved from <https://www.theguardian.com/world/2016/dec/12/wonder-woman-un-ambassador-gender-equality>
 - Schulman, S. (2011, November 06). Israel and ‘pinkwashing’. *The New York Times*. Retrieved from <http://www.nytimes.com/2011/11/23/opinion/pinkwashing-and-israels-use-of-gays-as-a-messaging-tool.html>.
 - Shmuel, B. (2010, February 3). *The “Soft War” against Israel: Motivations and solutions*. Retrieved from http://www.herzliyaconference.org/_Uploads/3191SoftWar.pdf.
 - Skoyles, K. J. (1992). Is the Arab economic boycott of Israel a dead letter? *International Financial Law Review* 11: 18-20
 - South African History Online. Retrieved November 06, 2017, from <http://www.sahistory.org.za/>.
 - Sufian, S. M. (2007). *Healing the land and the nation: Malaria and the Zionist project in Palestine, 1920-1947*. Chicago: The University of Chicago Press
 - Swiss legislature passes bill to stop funding groups that promote Israel boycotts. (2017, March 9). *The Tower*. Retrieved from <http://www.thetower.org/4695-swiss-legislature-passes-bill-to-stop-funding-groups-that-promote-israel-boycotts>.
 - Teoh, S. H., & Welch, I., & Wazzan, C. P. (1999). The effect of socially activist investment policies on the financial markets: Evidence from the South African boycott. *The Journal of Business*, 72(1), 35-89. doi:10.2139/ssrn.10203.
 - Teveth, S. (1985). *Ben-Gurion and the Palestinian Arabs: From peace to war*. Oxford: Oxford University Press.
 - The Lawfare Project. Retrieved November 06, 2017, from <https://thelawfareproject.org/>.
 - The World Bank. (2014, September 22). *Economic monitoring report to the ad hoc liaison committee*. Retrieved from <http://www.worldbank.org/content/dam/World-bank/Feature%20Story/mena/WBandGaza/wbg-docs/wbg-ahlc-report-2014-eng.pdf>.
 - Turck, N. (1977). The Arab boycott of Israel. *Foreign Affairs*, 55(3), 472-93. doi:10.2307/20039682.
 - UNCTAD. (2017). *World investment report 2017: Investment and the digital econ-*

omy. Retrieved from <http://unctad.org/en/Pages/DIAE/World%20Investment%20Report/Country-Fact-Sheets.aspx>.

- US Congress. (1994) *Effects of the Arab League boycott of Israel on U.S. businesses* (Investigation No. 332-349). Washington, DC: U.S. International Trade Commission.
- Weiss, M. A. (2006). *Arab League boycott of Israel*. Retrieved from <https://fas.org/sgp/crs/mideast/RL33961.pdf>.
- Weiss, P. (2014). Israel surveils and blackmails gay Palestinians to make them informants. *Mondoweiss*. Retrieved from <http://mondoweiss.net/2014/09/blackmails-palestinian-informants>.
- White, B. (2010, February 23). Behind Brand Israel: Israel's recent propaganda efforts. *The Electronic Intifada*. Retrieved from <https://electronicintifada.net/content/behind-brand-israel-israels-recent-propaganda-efforts/8694>.
- Wiles, R. (Ed.). (2013). *Generation palestine: Voices from the boycott, divestment and sanctions movement*. London: Pluto Press.
- Williams, E. (2013). *The politics of race in Britain and South Africa: Black British solidarity and the anti-apartheid struggle*. London: I.B. Tauris.
- Winstanley, A. (2012, February 22). Stop the JNF campaign makes steady gains as Israel charity goes "on the retreat" in UK. *The Electronic Intifada*. Retrieved from <https://electronicintifada.net/content/stop-jnf-campaign-makes-steady-gains-israel-charity-goes-retreat-uk/10974>.
- Winstanley, A. (2017, July 26). Israel spied on interfaith delegation's emails, rabbi says. *The Electronic Intifada*. Retrieved from <https://electronicintifada.net/blogs/asa-winstanley/israel-spied-interfaith-delegations-emails-rabbi-says>.